

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

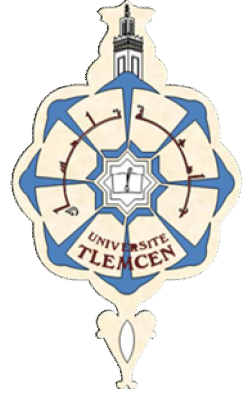
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه تخصص : تسيير المالية العامة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

بعنوان



تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية دراسة حالة جامعة معسكر

تحت إشراف:

أ.د. باركة محمد الزين

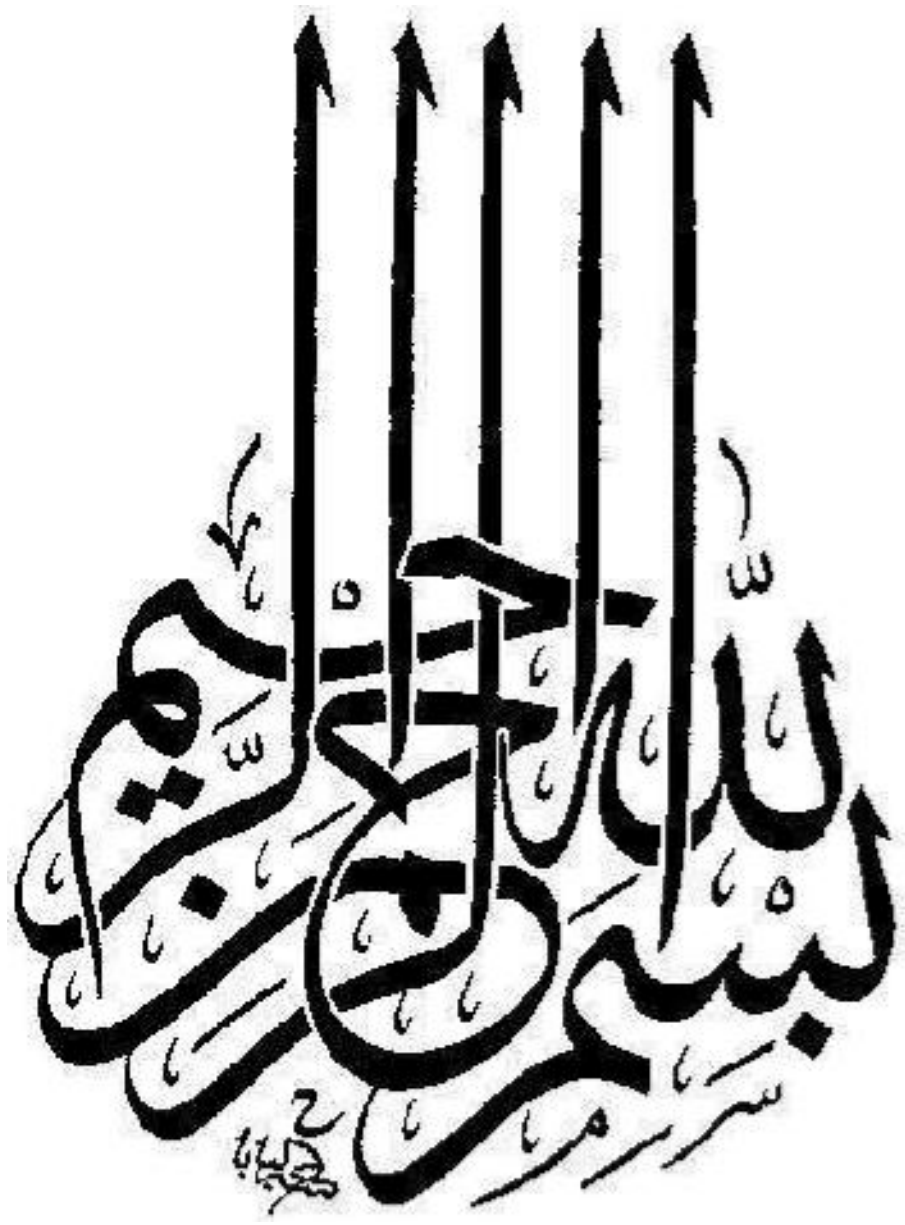
إعداد الطالبة :

كياري فاطمة الزهراء

أعضاء اللجنة المناقشة

- د. شعيب بغداد.....رئيسا
- أ.د. باركة محمد الزين.....مشرفا
- د. بدي نصر الدين.....ممتحنا
- د. بوشخي عائشة.....ممتحنة

السنة الجامعية : 2011-2012



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم رب جبريل و ميكائيل و اسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب
بالشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون .اهدنا لما اختلف فيه من الحق
بإذنك انك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم "

أما بعد :

فاني أهدي ثمرة عملي هذا إلى العقول المبصرة ، و القلوب المستبصرة ،إلى كل
من يستمع بضياء العقل , و ينشد سبيل الرشد

و يبتهج بروضة الذكر و الفكر مع قوة في العزيمة , و قوة في الإرادة، و رؤية
واضحة , ترى الحق جليا و تتبعه أينما حل ،أو ارتحل.

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا ، إلى من كانا سببا في وجودي , قررة عيني
"أمي و أبي" اللذان لم يبخلا علي بعطفهما و حنانهما لمواصلة دراستي , اللذان
يعطيان دون سؤال. "أسأل الله أن يحفظهما لي "

إلى الإخوة الأعزاء: أسماء*محمد*عبد القادر*مروة*و*الكتكوتة*نمارق*،
وفقهم الله في مشوارهم الدراسي.

إلى جدي العزيز أطل الله في عمره.و إلى جميع الأهل و الأقارب.
إلى كل الصديقات : نسرين،فاطمة،خديجة،نذيرة ،نجاه،مريم،نادية،سهام،سارة.
إلى زملائي : سعاد و براهيم.

إلى السيدة طوبال فطيمة أسأل الله لها الشفاء.

إلى جميع معلمي و أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي.
إلى كل عمال المكتبة. و إلى كل اللذين ساعدوني في انجاز هذه المذكرة.
وإلى كل طالبة مدرسة دكتوراه "تسيير المالية العامة".

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله الذي مكّني من إتمام هذه المذكرة, فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه " إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ".

فالحمد لله في الأولى و الحمد لله في الآخرة.

و يسعدني و أنا في مستهل هذا العمل أن أتقدم بعظيم شكري و تقديري ووافر امتناني إلى الأستاذ المؤطر ,رئيس مشروع مدرسة دكتوراه "تسيير المالية العامة" ، البروفيسور : باركة محمد الزين الذي أدعو الله أن يحفظه لعائلته و يديم عليه الصحة والعافية ،

و يوفقه في مساره العلمي ،ويجزيه عني كل خير .

كما أتوجه بأخلص عبارات الشكر و التقدير و عرفاني بالجميل إلى السيد الأمين العام لجامعة معسكر، لما قدمه لي من تسهيلات كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل، و إلى جميع رؤساء مصالح جامعة معسكر، خاصة رئيس مصلحة الميزانية و المحاسبة، مصلحة الموظفين، مصلحة الإحصاء و الاستشراف ،مصلحة الشهادات و المعادلات.

كما لا يفوتني بالذكر أن أتقدم بالشكر الخالص إلى مصلحة المحاسبة لمديرية السكن و التجهيزات العمومية، و إلى مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية و ذلك نظير التسهيلات المقدمة من طرفهم جميعا لدعم هذه المذكرة.

وإنني لأنحني شكرا و تقديرا إلى جميع الأساتذة الذين ساعدوني في انجاز و إثراء و إتمام هذا العمل.

الخصيات

الملخص:

علم اقتصاديات التعليم فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في مختلف جوانب العملية الاقتصادية للعملية التعليمية في جميع مراحلها ، فهو يعتبر نفقات التعليم استثمارا مربحا بالنسبة للفرد و المجتمع . و على غرار باقي مراحل التعليم ، تطور التعليم العالي من الناحية المادية و البشرية من حيث الهياكل البيداغوجية و تضاعف عدد الطلبة و الأساتذة مما استوجب زيادة الإنفاق عليه و ذلك برفع مستويات تمويل المؤسسة الجامعية عموما و جامعة معسكر خصوصا ، و يظهر ذلك من خلال الميزانية التي تصرف على التعليم سنويا .

الكلمات المفتاحية :

اقتصاديات التعليم – نظرية رأس المال البشري - النظام التعليمي – التعليم العالي – التمويل – الميزانية - الكلفة التعليمية – تقييم الإنفاق- جامعة معسكر.

Résumé :

L'économie de l'éducation, spécialité des sciences économiques étudie les différents aspects économiques de l'action éducative et cela pour tous les paliers.

Cette spécialité considère les dépenses liées à l'éducation comme investissement rentable pour l'individu et la société.

A l'instar de tous les paliers de l'enseignement, l'enseignement supérieur s'est développé à tous les niveaux tant matériels qu'humains.

Ainsi au niveau des infrastructures pédagogiques, les effectifs tant étudiants qu'enseignants. Se sont vu multiplier, cette situation a entraîné le fait de revoir le niveau des investissements à la hausse. Il en fut de même pour les niveaux de financement des établissements universitaires en général et l'université de Mascara en particulier.

Et cela est aisément observable en ce qui concerne l'évolution quantitatif du budget annuel.

Les mots clés :

L'économie de l'éducation – la théorie du capital humain - l'enseignement supérieur- financement - le budget - évaluation des dépenses - université de Mascara.

Summary :

Economies of education are a field in economic science; it deals with the various economic aspect of the educational process at all stages. It considers the expenses of education a profitable investment for both individuals and society.

As all education, high education has been developed in material and human aspects in terms of pedagogical structures and the increase in the number of students and teachers as well.

This makes the requirement for more expenditure by raising the funding levels of universities as the case of the University of Mascara.

That is shown through the budget spent on education per year.

Key words:

Economies of education - The theory of human capital - High education – Financement- Budget-Evaluation of expenses - University of Mascara.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الفهرس
	قائمة الجداول و الأشكال
أ - ز	المقدمة العامة
	الفصل الأول: عموميات حول اقتصاديات التعليم
07	مقدمة الفصل الأول.....
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم.....
08	المطلب الأول: نشأة علم اقتصاديات التعليم.....
09	المطلب الثاني: التعليم وعلاقته بعلم الاقتصاد.....
12	المطلب الثالث: محاولة تعريف علم اقتصاديات التعليم.....
14	المطلب الرابع: أهم رواد علم اقتصاديات التعليم.....
20	المطلب الخامس: أبعاد علم اقتصاديات التعليم.....
21	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التعليم.....
21	المطلب الأول: مفهوم التعليم (لغة واصطلاحا).....
22	المطلب الثاني: التصنيف العالمي لمراحل التعليم.....
23	المطلب الثالث: أهداف وأنشطة التعليم.....
24	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على التعليم.....

26	المبحث الثالث: التعليم استثمار في رأس المال البشري.....
26	المطلب الأول: التعليم كاستثمار في رأس المال البشري.....
27	المطلب الثاني: مفهوم نظرية رأس المال البشري.....
29	المطلب الثالث: العائد الاقتصادي المتوقع من الاستثمار في التعليم...
32	المطلب الرابع: أثر التعليم على النمو الاقتصادي.....
35	المبحث الرابع: النظام التعليمي.....
35	المطلب الأول: النظام التعليمي في بعض دول العالم.....
40	المطلب الثاني: النظام التعليمي في الجزائر.....
46	المطلب الثالث: تطور التعليم العالي في الجزائر.....
55	المطلب الرابع: إصلاحات التعليم العالي.....
60	خاتمة الفصل الأول.....
الفصل الثاني: مسألة تمويل التعليم في المؤسسة الجامعية.	
62	مقدمة الفصل الثاني.....
63	المبحث الأول: أساسيات عامة متعلقة بالجامعة وتمويلها.....
63	المطلب الأول: مفهوم الجامعة والتطور التاريخي لها في العالم.....
72	المطلب الثاني: الأدوار الرئيسية للجامعة.....
77	المطلب الثالث: الإدارة الجامعية.....
80	المطلب الرابع: الرقابة الجامعية.....
85	المبحث الثاني: مسألة تمويل التعليم العالي (الجامعي).....
85	المطلب الأول: واقع مسألة التمويل وكفايته.....
88	المطلب الثاني: المصادر الرئيسية لتمويل الجامعات.....
92	المطلب الثالث: الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسسة الجامعية.....

96	المطلب الرابع: كفاءة وفاعلية تمويل التعليم العالي.....
99	المطلب الخامس: الجامعة كمنظومة متكاملة (مدخلات، مخرجات).....
104	المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم العالي (الجامعي).....
104	المطلب الأول: اتجاه الإنفاق في التعليم.....
108	المطلب الثاني: العوامل المساهمة في زيادة الإنفاق على التعليم.....
111	المطلب الثالث: صيغ الإنفاق على التعليم.....
113	المطلب الرابع: الإنفاق على التعليم الجامعي (في الوطن العربي، في الدول الأجنبية وفي الجزائر).....
114	المبحث الرابع: كلفة التعليم.....
114	المطلب الأول: مفهوم الكلفة في التعليم.....
125	المطلب الثاني: أنواع الكلفة التعليمية.....
129	المطلب الثالث: أساليب حساب الكلفة في التعليم.....
134	المطلب الرابع: الهدر التعليمي.....
137	خاتمة الفصل الثاني.....
الفصل الثالث: دراسة وتقييم تطور نفقات التعليم العالي لجامعة معسكر للفترة (2005 - 2010).	
139	مقدمة الفصل الثالث.....
140	المبحث الأول: تشخيص وضعية المؤسسة الجامعية - معسكر.....
140	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن ولاية معسكر.....
140	المطلب الثاني: تقديم جامعة معسكر.....
150	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لجامعة معسكر.....

160	المطلب الرابع : الهياكل البيداغوجية لجامعة معسكر.....
164	المبحث الثاني : تطور الجانب البشري.....
164	المطلب الأول: تطور عدد الطلبة.....
179	المطلب الثاني: تطور توزيع الطلبة على الفروع العلمية.....
183	المطلب الثالث : التطور الكمي والنوعي للتأطير البيداغوجي
186	المطلب الرابع: وضعية سلك العمال الإداريين.....
	المبحث الثالث: دراسة تطور ميزانية المؤسسة الجامعية (جامعة معسكر).....
187	المطلب الأول: تقديم مصلحة الميزانية والمحاسبة.....
187	المطلب الثاني : مفهوم الميزانية وإجراءات إعدادها، المصادقة، التنفيذ والرقابة.....
188	المطلب الثالث: مدونة الميزانية.....
195	المطلب الرابع: عرض وتحليل تطور ميزانية التسيير للفترة (2005 - 2010).....
198	المطلب الخامس: عرض وتحليل تطور ميزانية التجهيز للفترة (2005 - 2010).....
232	المبحث الرابع: تقييم الإنفاق في المؤسسة الجامعية- معسكر-....
244	المطلب الأول: مفهوم التقييم.....
244	المطلب الثاني: تقييم الإنفاق في المؤسسة الجامعية من الناحية الكمية.....
245	المطلب الثالث: تقييم الإنفاق من الناحية الكيفية.....
259	خاتمة الفصل الثالث.....
268	

270	الخاتمة العامة
277	قائمة المراجع
288	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية للفترة (1962-2010).	46
02	تطور عدد الأساتذة الدائمين (1994-2009).	49
03	تطور معامل التأطير على مستوى قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1994-2009)	51
04	تطور نسبة الخريجين من إجمالي المسجلين خلال فترة (1994-2008).	52
05	تطور عدد المؤسسات الجامعية.	53
06	تطور عدد الأحياء الجامعية.	53
07	يبين تطور عدد الجامعات في الدول العربية للفترة 1950-2008.	68
08	نسبة الجامعات / مليون نسمة 2008.	69
09	متوسط تكاليف التعليم الجامعي لعدد من الدول.	116
10	نسبة نفقات التعليم في الدول العربية من ميزانية الدولة ومن الناتج القومي لعام 1995م عدا اليمن عام 2000م.	117
11	حصة الإنفاق العام والخاص على المؤسسات التعليمية الخاصة بمستويات التعليم العام و التعليم العالي 2001 .	119
12	تطور ميزانية التعليم العالي للفترة (2005-2011).	122
13	الهياكل البيداغوجية لجامعة معسكر.	161
14	تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج للفترة 2011/2005 .	165
15	تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج للفترة 2010/2005.	168
16	تطور عدد الطلبة المكررين في التدرج لفترة 2011/2005.	170

172	تطور عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج.	17
174	تطور عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.	18
177	تطور عدد حاملي الشهادات في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.	19
180	توزيع الطلبة على مختلف الاختصاصات و الفروع للفترة 2011/2000.	20
183	تطور عدد الأساتذة للفترة 2011/2005 .	21
185	مستوى التأطير حسب الرتب للفترة 2011/2005 .	22
186	التعداد الكلي للمستخدمين الإداريين و التقنيين وأعوان المصالح للموسم الجامعي 2011/2010 .	23
234	وضعية برامج التجهيز للفترة 2010-2005	24
239	الوضعية المالية لبرامج التجهيز للفترة 2010/2005 لغاية 2010/09/30	25
249	حصة رصيد الميزانية من إيرادات جامعة معسكر لفترة 2010/2005 .	26
254	تكلفة الطالب بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.	27
259	معدلات النجاح بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.	28
260	معدلات الرسوب بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.	29
261	معدلات ترك الدراسة بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.	30
262	معدل التأطير في جامعة معسكر للفترة 2010/2005 .	31

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
47	تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية للفترة (1962-2010).	01
48	تطور عدد طلبة ما بعد التدرج للفترة (1963-2009)	02
50	مجموع الأساتذة الدائمون.	03
54	تطور الخدمات الجامعية للفترة 2007/1969	04
103	الجامعة كمنظومة متكاملة .	05
142	الكليات و الأقسام المكونة لجامعة معسكر.	06
144	التكوين في النظام الكلاسيكي.	07
146	التكوين في نظام :ل.م.د	08
149	التكوين في الماجستير.	09
159	الهيكل التنظيمي لجامعة معسكر	10
166	تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج للفترة 2011/2005.	11
169	تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج للفترة 2010/2005.	12
171	تطور عدد الطلبة المكررين في التدرج للفترة 2010/2005 .	13
173	المسجلين في الماجستير.	14
173	المسجلين في الدكتوراه.	15
175	تعداد المسجلين في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.	16

178	تطور عدد حاملي الشهادات في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.	17
184	تطور عدد الأساتذة خلال الفترة 2011/2005 .	18
246	تطور إيرادات جامعة معسكر للفترة 2010/2005 .	19
247	حصة إعانات الدولة من مجموع إيرادات جامعة معسكر للفترة 2010/2005	20
248	نسبة التمويل الذاتي لجامعة معسكر للفترة 2010/2005.	21
250	توزيع الإيرادات حسب مصادرها في جامعة معسكر.	22
251	تطور نفقات المؤسسة الجامعية معسكر للفترة (2010/2005).	23
251	توزيع النفقات في المؤسسة الجامعية -معسكر - للفترة (2010/2005).	24
252	توزيع برامج التجهيز للفترة 2010/2005 .	25

المقدمة العامة

تعد المعالجات الاقتصادية في التعليم من الموضوعات التي نالت اهتماما خاصا في قرننا الحالي ، و أنتجت تلك الدراسات اهتمام المختصين بشؤون التعليم - اقتصاديين و تربويين - أهمية الدراسات الاقتصادية و مدى تأثيرها على النشاطات التربوية و التعليمية ؛ بعد أن أصبح التعليم حاجة اجتماعية ملحة و بعد أن أحست المجتمعات بأهمية ضمان ما يناسب فيه من المستوى و النوعية ضمن الإمكانيات الاقتصادية المحدودة في توفير موارد مالية لتغطية الحاجة الاجتماعية المتزايدة في نشر التعليم و تجديده. و ترجع البدايات الأولى للاهتمامات الواضحة بالمسائل الاقتصادية في التعليم إلى القرن الثامن عشر، كجزء من الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية التي شهدت تطورا كبيرا في ذلك القرن نتيجة للجهود العلمية الكبيرة التي قام بها علماء الاقتصاد للكشف عن القوانين الاقتصادية التي تخص عملية النمو الاقتصادي بعد الثورة الصناعية.

فمنذ أن أكد "آدم سميث" على أهمية التعليم و أن الأموال التي تنفق في تنمية مواهب الأفراد تعد جزءا من ثروة المجتمع، و منذ أن أوضح "مارشال" أن ما يستثمر في تنمية الرأسمال البشري هو أفضل أنواع الاستثمارات، و هو ما أسس له الاقتصادي "شولتز" في نظرية الرأسمال البشري على أن نفقات التعليم تعد استثمارا قوميا مربحا بالنسبة للفرد و المجتمع؛ من هنا أصبح التعليم بجميع مراحلها مطلبا اقتصاديا ملحا بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

و يعتبر التعليم العالي من أهم القطاعات العمومية، لما له من أهمية في التأثير بصورة مباشرة و غير مباشرة على الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع و كذلك على اعتبار أن هذا القطاع يستحوذ على إمكانيات و موارد ضخمة من الجانبين المادي و البشري.

في هذا السياق تتميز الجامعة الجزائرية - بعد خمسين سنة من الاستقلال - بمساهمتها في تكوين الآلاف من الإطارات استجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

و على غرار الدول الأخرى فإن الجامعة الجزائرية تشهد تعاظما و تزايدا لعدد الطلبة كل سنة، موازاة مع ضرورة تكييف الجامعة مع متطلبات المجتمع المتغيرة باستمرار، و الاحتياجات المالية المتزايدة لها. فلقد تطورت مخصصات التعليم خلال النصف الثاني من هذا القرن تطورا ملحوظا في الاعتماد على ميزانية الدولة كمصدر أساسي لتمويل التعليم العالي - المؤسسات الجامعية - كون التعليم الجامعي يمثل القلعة الحصينة لنخبة من الطلاب الذين يكلف تعليمهم و إعدادهم و توفير الهياكل البيداغوجية لهم... الخ مبالغ طائلة .

بالإضافة إلى أن المتطلبات لا تقتصر على توفير الموارد بل تمتد إلى إعادة التفكير في نظام التعليم العالي من زوايا متعددة كالقيام بالإصلاحات اللازمة لهذا القطاع أي لا بد من التعامل مع هذا القطاع كحزمة واحدة من الجانب المادي و من ناحية نوعية الأداء.

و هكذا بات واضحا أنه في الوقت الذي كانت فيه النظم التعليمية العالية (المتقدمة،النامية) لديها القدرة في الخمسينات و الستينات على فرض طلبتها على الموارد العامة كتمويل التعليم ، إلا أن نتائج تقرير البنك الدولي لإحصاءات اليونسكو عن التعليم العالي في العالم قد كشفت عن أزمة تزايد كلفة الإنفاق.

لذا تدعو الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لإيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق أنجح استخدام ممكن للموارد المحدودة المخصصة من ميزانية الدولة.

إشكالية البحث:

من أهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف الدول ما يتعلق بتوفير المال اللازم للتعليم و التوسع فيه، و يصطدم طموح الدول عموما و الجزائر خصوصا في تحقيق آمالها التعليمية بهذه المشكلة مهما كان حظ الدولة من الغنى مما يضطرها إلى التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها إلى المستقبل .

و يمكن تفسير ذلك في ضوء عاملين أساسيين:

أولا: أن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان و معدات و أساتذة و غيرها...، باهضة التكاليف و تحتاج إلى أموال ضخمة.

ثانيا : أن غلبة القيم الديمقراطية و مبادئ الرفاهية و العدالة الاجتماعية و ما ترتب عليها من زيادة طموح الشعوب و كبر آمالهم و توقعاتهم في الحياة و ما صاحب ذلك من التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية و الخدمات على السواء، قد جعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم.

و في هذا الصدد، درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من ميزانية الدولة للإنفاق منه على التعليم، لذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم و الميزانية العامة من المعايير التي يستدل بها على الجهد الذي تبذله الدولة في التعليم.

من هذا المنطلق تتمحور اشكالتنا فيما يلي :

ما هي درجة الإنفاق على التعليم العالي في المؤسسات الجامعية خاصة بالنسبة لجامعة معسكر؟.

و من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا عدد من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها على امتداد هذا البحث كما يلي:

- 1- ماذا يقصد باقتصاديات التعليم و من هم رواد هذا العلم؟
- 2- ما هو العائد الاقتصادي المتوقع من الاستثمار في رأس المال البشري؟
- 3- ما هي أسباب تطور التعليم العالي كما و كيفاً؟
- 4- ما هي أساليب تمويل التعليم العالي أي المؤسسات الجامعية؟
- 5- كيف يتم إنفاق الاعتمادات المالية في المؤسسة الجامعية؟
- 6- ما هو نوع التمويل الذي يطغى على مؤسسات التعليم العالي و كيف يمكن تقييمه؟

الفرضيات:

لمعالجة الأسئلة السالفة الذكر، يقودنا البحث إلى طرح فرضيات علمية و التي تكون منطلقاً لدراستنا، و محلاً لتحليلنا لكي نستخلص في النهاية نتائج موضوعية و التي ستعبر بدقة عن صحة أو خطأ هذه الفرضيات و التي نعرضها كما يلي:

- أ- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي أدى إلى زيادة الإنفاق عليه .
- ب- ارتفاع مستوى الإنفاق على التعليم يساهم في زيادة مردوده و نوعية و جودة الطالب الجامعي.
- ت- نظام التمويل الحكومي-العمومي - هو مصدر اختلال أو توافق علاقة التمويل بالتعليم.
- ث- تتمتع المؤسسة الجامعي باستقلالية مالية.

تحديد إطار البحث:

لمعالجة هذا البحث قمنا بتحديد الإطار العام الذي تسير فيه هذه الدراسة على النحو التالي:

لقد حددت فترة الدراسة ما بين سنة 2005 إلى غاية 2010. وذلك لمواكبة آخر المستجدات و التطورات على مستوى ميزانية التسيير و التجهيز.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المتبناة، قمنا باستعمال عدة مناهج، حيث اخترنا المنهج الاستقرائي و الاستنباطي.

بالنسبة للمنهج الاستقرائي قمنا باستعمال كل من المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة و المتعلقة باقتصاديات التعليم و أهم روادها و أبعادها ، ثم استعنا بالمنهج التاريخي للوقوف على مختلف التطورات التي مر بها قطاع التعليم العالي و نظامه من إصلاحات . كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل كل من وضعية المؤسسة الجامعية و نظام تمويلها.

أما المنهج الاستنباطي فقد تمكنا من خلاله من دراسة معطيات و أرقام ميزانية التسيير و التجهيز من خلال استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الأشكال والجداول التي تمكنا من خلالها من التوصل إلى نتائج البحث ؛ مع استعمال أدوات لتسهيل ذلك و المتمثلة في النصوص القانونية ، التقارير ، الندوات ، الملتقيات ،المجلات ، المقالات المنشورة حول الموضوع و كذا الإحصائيات الموجهة لغرض الدراسة .

دوافع اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية و موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع و التي تتمثل فيما يلي:

في نظرنا أن الاهتمام بدراسة الإنفاق العمومي عامة و الإنفاق على التعليم خاصة التعليم العالي يعد مكسبا معرفيا هاما للطالب و مكسبا كبيرا للأفراد إذ يمكنهم من متابعة مستويات الإنفاق على أهم قطاع ألا و هو التعليم العالي.

إضافة إلى الأسباب الموضوعية فهي تتمثل في قلة الدراسات أو انعدامها التي تناولت نفقات التعليم العالي و بالأخص التي تناولت تشخيص البنية المالية للجامعة معسكرا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تزويد الباحث و القارئ و الإطار المسير بالمعلومات الضرورية لكشف نقاط الضعف و لتداركها اثنا رصد المبالغ المالية و عن كيفية تسييرها بشكل عقلاي يجر فيه على رضي الطالب و المجتمع ككل.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية، زيادة على ذلك تهدف إلى : نبيان الدور الحيوي و الفعال للمؤسسات الجامعية في إعداد الطلبة ، إضافة إلى تبيان اثر الإنفاق العمومي على توفير مستوى ملائم للتعليم الجامعي للطلبة .

خطة البحث:

تتضمن دراسة موضوع تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية -دراسة حالة جامعة معسكر- مقدمة عامة، يتبعها ثلاث فصول، ثم الخاتمة. حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول اقتصاديات التعليم .

أما الفصل الثاني فقد خصص لمناقشة مسألة التمويل و كفايته في المؤسسة الجامعية.

و أخيرا الفصل الثالث الذي تعرضنا فيه للدراسة التطبيقية للمؤسسة الجامعية معسكر بدراسة شاملة لمختلف هياكلها و أوجه الإنفاق فيها من خلال محاولة تقديم تقييم لهذا الإنفاق.

و أخيرا، ختمنا هذا البحث بخاتمة عامة استعرضنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول

عموميات حول اقتصاديات التعليم

مقدمة الفصل.

ترجع البدايات الأولى للاهتمامات الواضحة بالمسائل الاقتصادية في التعليم إلى القرن الثامن عشر، كجزء من الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية التي شهدت تطورا كبيرا في ذلك القرن نتيجة للجهود العلمية الكبيرة التي قام بها علماء الاقتصاد للكشف عن القوانين الاقتصادية التي تخص عملية النمو الاقتصادي.

و لقد توجه اهتمام الاقتصاديين في معرض محاولاتهم لتحديد دور العمل و رأس المال و الأرض و وسائل الإنتاج إلى مهارة العاملين نتيجة للتعليم أو الخبرة من خلال العمل غير أن هذا الاهتمام كان اهتماما عرضيا لم يتعد حدود التنويه بصورة غير محددة إلى دور المهارة في زيادة القدرة الإنتاجية للعاملين.

و مع بداية الثورة الصناعية في إنجلترا و الثورة الاجتماعية في فرنسا قي القرن الثامن عشر، تغير مفهوم التعليم و محتواه و أهدافه؛ فبعدها اقتصر تحصيل العلم و المعرفة على أبناء الأمراء و النبلاء كامتياز طبقي و اجتماعي، نشأت الحاجة إلى تعليم أبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة، ليس بغرض تثقيفهم و توعيتهم ولكن بغرض قيامهم بأدوار مهنية في العملية الإنتاجية لزيادة العائد الاقتصادي، الذي يعود بدوره على تلك الفئة صاحبة الامتياز الطبقي و المعرفي و بالتالي فان فكرة توسيع نطاق التعليم و انتشاره و تعميمه، كانت لتلبية احتياجات التطور الاجتماعي و الاقتصادي الذي ساد أوروبا في القرن الثامن عشر.

و لقد أخذ الاهتمام بالتعليم منذ مطلع الستينات منعطفا جديدا، و أسهمت الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد، بل و فرعا من العلم قائما بذاته.

وستعرض من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم و إلى مفهوم التعليم و النظام التعليمي مستعرضين لبعض النماذج للنظام التعليمي في دول العالم عامة و الجزائر خاصة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم.

المطلب الأول: نشأة علم اقتصاديات التعليم.

تشير عديد من الدراسات إلى أن " اقتصاديات التعليم Economics of Education مجال قديم و حديث في الوقت نفسه.¹ فلقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المختصين البارزين في الاقتصاد أمثال "آدم سميث" A. Smith، و ألفريد مارشال ، A. Marshal، وجون ستيوارت ميل J.S. Mill، وغيرهم. ولقد ركز هؤلاء على أهمية نمو المعارف و المهارات البشرية من خلال العمليات التربوية ، و لحوا إلى أن ذلك يسهم في تنمية الاقتصاد. فلا شك أن إثراء قدرات الفرد و استعداداته من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية، بل زيادة قدراته على التعامل مع البشر عامة.

و على الرغم من هذا ، إلا أن هذا المجال -باعتباره علما له نظرياته و مجالاته المميزة و الجديرة بالدراسة- لم يتضح إلا حديثا.

و هناك شبه إجماع بين العديد من المتخصصين على أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بدايات هذا العلم، رغم جذوره التاريخية البعيدة،² و التي تمتد على الأقل إلى أفلاطون و بعض حكماء الصين بعد الميلاد.

و لقد كان "مارك بلوج" M. Blaug أكثر تحديدا ، عندما أوضح أنه على الرغم من صعوبة تحديد بداية انطلاقة علم من العلوم، أو أحد فروع علم قديم، إلا أن الميلاد الرسمي لهذا العلم يمكن أن يؤرخ - في رأيه- بشهر ديسمبر سنة 1960 عندما ألقى "تيودور شولتز" T. Schultz - و هو من أشهر

¹ د. محمود عباس عابدين "علم اقتصاديات التعليم الحديث" الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، أبريل 2000، ص 35-36 .

² محمد أحمد الغنام " المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع"، التربية الجديدة، (نصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي

للتربية في البلاد العربية) العدد 29، ماي 1983، ص 07

مؤسسي هذا العلم - خطاب توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية، و فيه ركز على استثمار رأس المال البشري Human و أكد دوره في التنمية¹. و هذا لا يعني أن أحدا لم ينشر في هذا المجال، أو أن أحدا لم يستخدم مصطلح "اقتصاديات التعليم" قبل هذا التاريخ، و لكن يعني ببساطة عدة أمور، ربما من أهمها مايلي:

1- أن معظم الاقتصاديين قبل عام 1960 ميلادي كانوا غير مدركين جملة لحقيقة أن الظواهر الاقتصادية - و بخاصة النمو الاقتصادي- يمكن تفسيرها من خلال فكرة تشكيل رأس المال البشري المتكون بواسطة التعليم و التدريب.

2- يلاحظ - بصفة عامة - أن التقدم العلمي في أساليب هذا العلم و تقنياته - ولاسيما من الناحيتين الكمية و الكيفية - قد برز إلى حد أكثر وضوحا بعد هذا التاريخ.

المطلب الثاني: التعليم و علاقته بعلم الاقتصاد.

قبل التطرق إلى علاقة التعليم بعلم الاقتصاد حري بنا أن نتطرق إلى مفهوم علم الاقتصاد؛ حيث يعرف علم الاقتصاد على أنه "ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة و غير محدودة". و بالتالي فان التعريف يوضح حقيقتين هامتين هما:

1- إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة و غير محدودة.

2- إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.²

¹Blaug, Mark" The Concept of Human capital in Economics of Education" vol.1, edited by M .Blaug , England, ELBSS & Penguin Books, 1968, p.11.

²د. عبلة عبد الحميد بخاري "مقدمة في اقتصاديات التعليم" الدار العربية، الجزء الأول، ص 3.

إن المحور الرئيسي في مفهوم الاقتصاد هو دراسة البدائل، أو بالأحرى دراسة الخيار CHOICE ، و يشمل هذا المفهوم دراسة البدائل المتاحة لإنتاج الموارد المرغوبة و توزيعها، سواء كانت على شكل سلع أو خدمات، و اختيار البديل الأمثل في ضوء معايير يتم تحديدها.

أما التعليم فهو حصيلة ما يكتسبه الفرد أو المؤسسة أو المجتمع من مفاهيم و معارف و معلومات من جهة، و مهارات و قدرات أدائية من جهة ثانية، و اتجاهات و مثل و قيم من جهة ثالثة . و بذلك يصبح مفهوم اقتصاديات التعليم مرتبطا بأساليب اختيار البديل أو البدائل التي تحقق أفضل مردود أو عائد، و أعلى منفعة أو فائدة رأس المال الذي تم استثماره و الكلفة التي أنفقت لتقديم الخدمات التعليمية و التدريبية المطلوبة.

و بذلك ترتبط اقتصاديات التعليم بشكل وثيق بكلفة كل من البدائل المتاحة أو بالأحرى بكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost، و بالتالي اختيار أحد هذه البدائل في ضوء معايير و اعتبارات اقتصادية تراعي متطلبات الكفاية و الجودة و النوعية من ناحية، و توافر الإمكانيات البشرية و المادية و الفنية من ناحية أخرى.

وما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد و التعليم ، حيث يسهم التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ، و الذي يؤثر بدوره على مستوى النمو الاقتصادي.

هذا و يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم و من ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني، و مما يزيد من تشعب العلاقة بين التعليم و الاقتصاد وتعقيدها أن التعليم يمكن أن يكون سببا للتطور الاقتصادي أو نتيجة له.

فالعلاقة بين التعليم و الاقتصاد إذن علاقة متبادلة ذات اتجاهين، و قد يرجح اتجاه على آخر في ضوء مستوى التطور التعليمي أو طبيعة النمو الاقتصادي في المجتمع.

و ينطبق ذلك بشكل خاص على التعليم و التدريب المهني الذي يؤثر من جهة على التطوير الاقتصادي و يساهم فيه بأنواعه و مستوياته و أبعاده الكمية و النوعية كما يتأثر من جهة أخرى بمتطلبات سوق العمل الذي يتولى دور تحديد الاحتياجات و معايير الأداء و مستوياته، و أنواع التقنيات المستخدمة و القدرة على توفير فرص العمل و التمويل . و هكذا تؤدي العلاقة المتبادلة بين التعليم و التطور الاقتصادي إلى أن يؤثر كل جانب بالجانب الآخر و يتأثر به.

و لقد بدأ الاهتمام بالتربية و التعليم لدى الاقتصاديين منذ عدة عقود، حيث كثرت الدراسات التي تعنى بالعلاقات المتبادلة بين التعليم و الاقتصاد و القائمة على العلوم التربوية و الاقتصادية في آن واحد فيما يسمى باقتصاديات التعليم. و يعود هذا الاهتمام المتنامي إلى الإدراك المتزايد لدور التربية و التعليم في النمو الاقتصادي من ناحية، و إلى الارتفاع المستمر فيما ينفق على التعليم، مما يستدعي التأكد من كفاية النظام التعليمي و ضبط جودة مدخلاته المختلفة و تفادي الهدر فيه و استقصاء البدائل المختلفة لمصادر التمويل من ناحية ثانية. و ترجع عناية الاقتصاديين الخاصة بالتربية و التعليم إلى عوامل متعددة، من أهمها:

1- دور التربية المتزايد في دفع عملية التقدم و النمو الاقتصادي، حيث أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا Investment للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمة استهلاكية.

2- تزايد نفقات التعليم في السنوات الأخيرة في شتى البلدان ترايدا ملحوظا، و ضخامة ما ينفق عليه من الميزانية العامة للدول، الأمر الذي دعى إلى البحث عن مدى الفائدة الاقتصادية التي ترجى من إنفاق هذه الأموال على التعليم و أثرها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بغرض الموازنة بين العائدات الاقتصادية للتربية و عائدات الأموال التي تستثمر في المشروعات المختلفة الأخرى.

- 3- التزايد الكبير في أعداد الطلاب و عجز كثير من بلدان العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة و من ثم الحاجة إلى دراسة علمية تساعد في الوصول إلى أحسن عائد ممكن بأقل التكاليف الممكنة،و يؤدي بالتالي إلى ترشيد هذه النفقات بالاستناد إلى الوسائل الفنية المختلفة.
- 4- الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تغذي التعليم و تسد نفقاته و حاجاته.¹

المطلب الثالث: محاولة تعريف علم اقتصاديات التعليم.

علم اقتصاديات التعليم The Economics of Education فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم و تدريب في جميع المراحل،و يعتبر هذا العلم من التخصصات أو الفروع الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية و التي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية و أثرت في كل من الفكر الاقتصادي و التربوي تأثيرا واضحا في كثير من الدول . و تهتم اقتصاديات التعليم بالعمليات التي يتم بها إنتاج التعليم و توزيعه بين الأفراد و المجموعات المتنافسة، و تحديد حجم الإنفاق على التعليم سواء من الأفراد أو المجتمع، وعلى طرق اختبار أنواع التعليم ، و نتائجها و كفايتها الكمية و النوعية (الكيفية).

- لقد اختلفت المفاهيم حول اقتصاديات التعليم و ربما يرجع ذلك إلى:

- 1- اختلاف وجهات النظر و التخصصات.
- 2- الاختلاف حول أصل هذا العلم (الاقتصاد- التربية).
- 3- حداثة علم اقتصاد التعليم.

¹د. عبلة عبد الحميد بخاري " مقدمة في اقتصاديات التعليم " مرجع سابق، ص 06-07.

و من التعاريف المقدمة لهذا الفرع من العلم:

تعريف كون Cohn: اقتصاد التعليم في رأيه دراسة كيفية قيام الأفراد و المجتمعات بعملية اختيار الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة و توظيفها خاصة من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب و تنمية المعارف و المهارات ... و توزيع كل ذلك حاضرا و مستقبلا بين أفراد المجتمع.¹

و بذلك يتعلق اقتصاد التعليم بدراسة الموضوعات الآتية:

- 1- تخصيص الموارد اللازمة للتعليم (توازن الحاجة للتعليم مع الإمكانيات).
- 2- إنتاج الخدمة التعليمية (توازن العرض و الطلب على التعليم).
- 3- توزيع التعليم (توزيع متكافئ للفرص).
- 4- الإنفاق على التعليم.
- 5- كفاية النظام التعليمي (تحليل العلاقة بين مدخلاته و مخرجاته).

تعريف آخر:

هو علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية المالية، البشرية، المادية، من أجل تكوين الأفراد (عن طريق التعليم- التدريب) تكويننا شاملا- من (النواحي الذهنية، الجسمية، الخلقية، الاجتماعية...) و متكاملا حاضرا و مستقبلا من أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين.²

¹ د. محمود عباس عابدين " علم اقتصاديات التعليم " مرجع سابق، ص 41.

² محمد أحمد الغنام " المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع " مرجع سابق ص 14.

المطلب الرابع: أهم رواد علم اقتصاديات التعليم.

يبدو أن الحديث عن اقتصاديات التعليم في مجال التربية بصفة خاصة بدأ مرتبطا بالتخطيط التربوي خاصة مع ظهور العصر الثاني للتخطيط كما يسميه " سيلفان لورييه" بذلك العصر الذي اجتاحت التأكيد على أن التربية بوصفها استثمارا ينبغي لها أن تعطي البرهان على مردودها و عائدها. و لأهمية العنصر البشري في التنمية، اهتم رجال الاقتصاد بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم ، و يمكننا فيما يلي أن نستعرض بعض أشهر رواد اقتصاديات التعليم، و هم :

1- آدم سميث Adam Smith : و يعتبر الأب المؤسس لاقتصاديات التعليم ، و لقد ناقش

سميث التعليم في مواضيع عدة من كتابه " ثروة الأمم" (1776) ، و سجل ملاحظات عديدة

شكلت الأساس الذي انطلق منه الكلاسيك، و توصل إلى أن الجهد الإنساني هو جوهر كل

الثروات، و من أهم أفكاره:

- أنه من الأوائل الذين تحدثوا عن الرأسمال البشري- و إن لم يستعمل هذا المصطلح- و اعتبر

بوضوح التعليم و التدريب صورة تراكم الرأسمال البشري، و استثمارا مفيدا للفرد و المجتمع.

- المؤهلات التي يكتسبها الفرد من العائلة - التعليم- تشكل رأسمال ثابت و حقيقي مجسد في

الشخص.

- لاحظ أن التعليم من أهم عوامل تفاوت الدخل.

- أدرك العلاقة بين طبيعة النظام التعليمي و التقدم الصناعي حيث رجح التقدم الصناعي الاسكتلندي

إلى نظامها التعليمي.

- التعليم سلعة سياسية و اجتماعية تساهم في منع الفوضى و الانحلال الخلقي و الرشوة و حفظ

الديمقراطية.

- يؤيد سميث تدخل الدول في قطاع التعليم و لكن فقط عن طريق التمويل أما التسيير فيبقى للقطاع الخاص.¹

2- ألفريد مارشال A. Marshall: بعد سميث بأكثر من مائة عام حوالي عام 1890 ،

تطرق إلى مسألة التعليم في كتابه الشهير "مبادئ علم الاقتصاد" أثناء معالجته لموضوعي التدريب الصناعي و توزيع الدخل، عبر عن أهمية التعليم بوصفه "استثمارا قوميا".

و نوجز أهم أفكاره فيما يلي:

- عبر مارشال عن الرأسمال البشري بالثروة الشخصية، و هي تشمل قدرات و طاقات الفرد، و هي المسؤولة عن كفاءة الفرد في الصناعة، و هذا اعتراف صريح عن دور التعليم و التدريب في تنمية الرأسمال البشري.

- في كتابه "التجارة و الصناعة" حلل وظائف التعليم و تمويله.

- أول من حاول ربط العائد بنفقات الاستثمارات في التعليم و قرر أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر.

- يفترض أن عامل الربح يلعب دورا في قرار الاستثمار البشري مثل الاستثمار المادي.

- أكد مارشال وجود علاقة قوية بين التعليم و الإنتاج من خلال وصفه للمعرفة أنها أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى البشر.

3- وليام بيتي William Petty: الوحيد قبل سميث الذي ناقش مسألة قيمة العنصر

البشري، حيث يقترح أن قيمة الفرد تساوي 20 مرة قيمة المدخول السنوي للعمل.

¹ "Adam Smith" recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations", Ed Gallimard, paris, 1976, p106.

و مهما كانت الانتقادات المقدمة لهذه الطريقة إلا أنها محاولة جادة للربط بين العنصر البشري و العمل بالفكرة الضمنية لرأس المال، بما أن عملية التقدير تركز على مبدأ رسمة الدخول أو حساب القيمة المالية للتدفقات المستقبلية للدخول. و هذا تعبير صريح على أن الإنسان عبارة عن رأسمال بشري أو يمثل ثروة في حد ذاتها.

4- كارل ماركس **Marx** : آراء ماركس توحى بقناعته الشديدة بدور التعليم و التدريب في

تحديد مستقبل الأمم، و من أهم أفكاره:

- القيمة السلعية لقوة عمل مركب تعادل ضعف القيمة السلعية لقوة عمل طبيعية على أساس أن التعليم مصدر للفعالية و الدخل الأمثل.

- مستوى الدخل مرتبط بمستوى التكوين (التعليم - التدريب). و أن العمال المؤهلون هم الأقل عرضة للبطالة.¹

5- مالتس **Maltus**: جاء "مالتس" و هو صاحب نظرية السكان المشهورة و أنصاره ليؤكدوا

من جديد أهمية التربة و مكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، و إذا تتبعنا آراءهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربة في تنظيم العلاقة بين نمو السكان و نمو الموارد الطبيعية، إلى أن كتاباتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الاستثمار البشري.

¹Denis Clerc "la théorie du capital humain- problèmes économiques" 1993, pp12-13.

6- فيشر **Irving Fisher**: أدخل في نظريته رأس المال المعنوي العنصر الإنساني ضمن

عناصر رأس المال؛ وقد أكد "فيشر" وجوي استخدام رأس المال الإنساني أينما وجد و إذا كان

رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل.مضي الوقت فان الأموال التي تنفق على

التعليم تؤدي إلى مزيد من الدخل.¹

و رغم ذلك يقال أن البداية الحقيقية أو ولادة حقل اقتصاديات التعليم كانت عقب الحرب العالمية الثانية و

بالتحديد في نهاية الخمسينات و أوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو

T.W.S chultz1960 و **R.Slow**1957 و **ثيودور شولتز**

و **جاري بيكر** **G.S.Becker** 1962 و **دينسون** **E.Dension** 1962 و **هاريسون**

Haribson1964 و غيرهم.

و تعد الفترة **1970/1960** المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل وتطورت فيها الدراسات و الأبحاث

التطبيقية , وهناك من يسميها فترة أو مرحلة الحماس , وقد برز أيضا في هذا المجال عبد الله عبد الدائم

و حامد عمار في الوطن العربي , أما في العقود الثلاثة التالية فقد برز بعض من الاقتصاديين مثل جورج

ساكارو بولس **G.Psacahropouls** و **تيلاك** **Tilak** وغيرهم في الدول المتقدمة و محمد

غنيمة في الوطن العربي.

7- **لند برج** **ERIC Lunberg**:

أثبت لند برج في بحوثه أن الإنتاج يرتفع برغم ثبات عامل الرأسمال المادي وفي بحثه عن أسباب

هذه الزيارة توصل في الختام إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم- التدريب

والخبرة .

¹د. عبلة عبد الحميد بخاري " مقدمة في اقتصاديات التعليم " مرجع سابق، ص 08.

8- دينسون Edward Denisan :

أقام دينسون دراسة عن أسباب زيادة الدخل القومي الأمريكي واستنتج أن كمية العمل ورأسمال (التجهيزات الإنتاجية) لا يمكن أن يفسر إلا جزء من هذه الزيادة. وتوصل إلى أن التعليم يساهم بـ 23% في زيادة الدخل القومي. وبرغم الانتقادات التي وجهت لهذه البحوث إلا أنها مهدت لفكرة الرأسمال البشري عند شولتر.

9- شولتز T.W.Shultz :

يكاد يكون شولتز الرائد في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم . وقد تمكن من إحداث ثورة جديدة بطرحه لفكرة " الاستثمار في الرأسمال البشري " بكل دقة ووضوح. وذكر شولتز أن الزيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي خلال 1929 و 1957 تعود إلى تعليم اليد العاملة .

- يرى شولتز أنه مثلما التطور التقني موجه لتكوين الرأسمال التقني ، فإن التكوين (التعليم - التدريب) يعمل على تكوين الرأسمال البشري .

10- بيكر Gary Becker:

بيكر من الرواد الباحثين في مجال " الرأسمال البشري " . نشر دراسة سنة 1960 حول الاستثمار في التربية التي أثارت ردود فعل كبيرة، وله دراسات عديدة حاول من بينها تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. من أهم أفكاره :

- التعليم يرفع من مستوى الإنتاجية، بالنتيجة فإن دخل الفرد يرتفع .

- يستند طرح بيكر على الرؤية التقليدية للكلاسيك التي تعتبر العامل الفردي المحور الوحيد في تعظيم الربح . فكذلك يرى بيكر في مجال التعليم :
 - كل فرد يستثمر إلى غاية الحد الذي تقل فيه مردودية هذا الاستثمار (أي الحد الذي تعادل فيه الأرباح الصفر) .
 - بين بيكر أن أرباح الذكور في الولايات المتحدة سنة 1950 تمثل 8.14% من الإنفاق العائلي على التعليم الثانوي والعالي و 11% من مجموع الإنفاق الكلي¹ .
- وقائمة الاقتصاديين الذين كتبوا أو برزوا في هذا المجال طويلة لا يسعنا ذكرهم مثل: ميل J.S.Mill, سد جويك H.sidgwick ، دالتون H. dalton ، بيجو A.Pigou، كانان «E.cannan» ، ماك كلوك « J.Mcculloch » ، وود هول woodhall « ، سكاروبولس Psacharopulos ، جون فيزي J.Vaizey....الخ.

¹Marc Gurgand "Economie de l'Education" éditions la Découverte ,paris, 2005, p 09.

المطلب الخامس: أبعاد علم اقتصاديات التعليم.

1- التكلفة: و هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدودة.

2- العائد: و هو الفائدة أو العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية.

3- معدل العائد: و هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين و بين تكلفة هذا البرنامج.

4- الخيارات: و هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم و التي يمكن اختيار الأمثل من بينها.

5- مصادر التمويل: و هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.

6- الكفاية و الفاعلية و التقييم: و تعني جودة الخدمات التعليمية و ملاءمتها للحاجات التنموية و متطلبات المجتمع.¹

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التعليم.

المطلب الأول: مفهوم التعليم (لغة و اصطلاحا).

1- مفهوم التعليم:

- لغة: التعليم فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس.

- اصطلاحا: التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع.

و حسب تعريف اليونسكو UNESCO : التعليم هو تكوين الأفراد و تطوير قدراتهم تكويننا شاملا و متكاملًا، فرديا و اجتماعيا لتأهيله للمشاركة الفاعلة و الايجابية في خطط التنمية¹.

و يعتبر التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، و ذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة و كذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي و الاجتماعي بالرأسمال الكفاء و المساعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها العمومية.

و من بين المفاهيم التي قدمت للتعليم العالي نذكر:

"إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان و تثقيفه، و تحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية و التطور"².

وفي الجزائر يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون رقم 99-05 بأنه:

"كل نمط للتكوين و البحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية، والمدارس و

¹Olivier Basdevant " croissance et formation" revue d'économie politique, 2002, pp03-04.

²عمر محمد علي: " رؤية مستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي"، سیدار، دمشق، 1988، ص 25.

المعاهد الخارجة عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد و مدارس لدى دوائر وزارية أخرى، بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي".¹

المطلب الثاني: التصنيف العالمي لمراحل التعليم (CITE).

يحتوي على سبعة مراحل :

- المرحلة 0:

تعليم ما قبل الابتدائي (ابتداء من سن 2 إلى سن 3 سنوات).

- المرحلة 1:

تعليم ابتدائي (ابتداء من 5-6 أو 7 سنوات لمدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 سنوات).

- المرحلة 2:

التعليم الثانوي الأدنى (تتراوح مدته ما بين 2 إلى 6 سنوات) ، يكون إما نهائي أو تحضيرى للتعليم

الثانوي ، وتسمى هذه المرحلة في الجزائر - في ظل إصلاحات النظام التعليمي - التعليم المتوسط ويدوم 4 سنوات.

- من مرحلة 0 إلى مرحلة 2: هي مدة التعليم الإجباري

- المرحلة 3:

التعليم الثانوي (لمدة سنتين إلى 5 سنوات)، إما يكون نهائي أو تحضيرى لتعليم مستوى الثالث.

- المرحلة 4:

هذه المرحلة غير معمول بها حاليا، وكانت تدوم من سنة إلى سنتين، وتسمى التعليم غير الجامعي

لمستوى الثالث.

¹القانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، 1999.

المرحلة 5:

التعليم غير الجامعي المستوى الثالث (مدته أكثر من سنتين).

المرحلة 6:

التعليم الجامعي (المستوى الثالث) الدرجة الأولى موجه للطلبة الناجحين في التعليم الثانوي العالي.

المرحلة 7:

التعليم الجامعي (المستوى الثالث) الدرجة الثانية للطلبة الناجحين في التعليم الجامعي الدرجة الأولى.

وفي بعض الدول يتم إدماج المرحلتين 6 و7.

المطلب الثالث: أهداف و أنشطة التعليم.

1-أهداف التعليم:

تعتبر الأنشطة التدريسية ووظيفة هامة من وظائف جميع المؤسسات التعليمية ، فعن طريق التدريس يتم نشر المعرفة وانتقال التراث الثقافي من جيل إلى آخر ، والإطلاع على كل جديد و مستحدث في مجالات دراستهم ، ويؤدي ذلك إلى إعداد وتنمية الطلاب وتعبئتهم لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل المختلفة ، ونجاح هذه الوظيفة يتطلب الاهتمام بحسن اختيار وإعداد عضو هيئة التدريس من جهة و من جهة أخرى الاهتمام بتطوير أدائه عمليا ومهنيا ، مما ينعكس ايجابيا على تنمية قدرات الطلاب من خلال عدة جوانب:

-الاهتمام بتوفير التوجيه والإرشاد الأكاديمي لأنه البداية السليمة للتفاعل بين الطالب والأستاذ، وبصفة عامة فان توفير المناخ الملائم لنجاح العملية التعليمية يتضمن التوجيه والإرشاد، الاتصال الفعال، الوسائل التعليمية المناسبة....

-الاهتمام بالكشف عن ميول واهتمامات الطلاب وتنميتها من خلال الكشف عن المواهب والقدرات وصقلها بصفة مستمرة، كما هو الحال في النموذج الياباني أين يتم تدوين ميولات وقدرات كل تلميذ منذ المرحلة الابتدائية.

-تقديم برامج تعليمية تتسم بالمرونة والاختيار بحيث تعطي الفرصة لكي يقوم الطالب باختيار بعض المقررات التي تتناسب مع ميوله واهتماماته ورغباته.¹

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على التعليم.

إن عملية توسيع القدرات والمعارف العلمية والمهنية للموارد البشرية التي تحدد في النهاية طبيعة وسرعة التنمية الاقتصادية لبلد معين ، تبدأ من تشجيع نسبة الالتحاق بالمدارس، مع العمل على الاحتفاظ وإطالة مدة التمدرس بأقصى حد ممكن ، ولهذا فاعلج التشريعات الدولية تحدد مدة التعليم الإلزامي لفترة 09 سنوات على الأقل.

فالفرد عديم المستوى التعليمي، يجد صعوبات كبيرة في الحصول على منصب عمل أو قد لا يجده تماما نظرا لمتطلبات وتطورات سوق العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فالتحول أو الانخراط في برامج التكوين المهني، تتطلب بدورها مستوى تعليمي معين.

من العراقيل التي تحول دون إتمام أو عدم الالتحاق بالمدارس:

¹إسماعيل محمد دياب ، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، 1990، ص39-40.

-الوسط الاجتماعي:

يبين تأثير هذا العامل من خلال :

أ- مستوى المداخيل: فكلما ارتفعت مداخيل الأسرة زادت فرصة التعليم ، ولا يخفى مدى تأثير المداخيل على الحياة الاجتماعية ككل، ولهذا حتى وان كان التعليم مجانا ، فان الأسر الفقيرة تدفع بأبنائها للعمل خصوصا في المناطق الريفية بسبب انخفاض مستوى المعيشة .

ب-الوسط العائلي:

فالعائلات التي تلقى أفرادها تكويننا عاليا ، تمارس تأثير ايجابيا في حث الأبناء على التمدرس نظرا لإدراكها للقيمة الكبيرة له.

-الاستعدادات الشخصية:

وتتمثل في مدى الإدراك والتحفيز لإتمام المسار التعليمي، وتتلور هذه الاستعدادات في تطور سن الفرد. تأثير العوامل السابقة الذكر يتباين بين الدول المتطورة والنامية ، هذه الأخيرة تبقى تعاني كثيرا من هذا الجانب ، فمثلا: تقدر نسبة الطلبة الذين لا يملكون المرحلة الابتدائية بحوالي 60 بالمائة في أمريكا الجنوبية، و54 بالمائة في إفريقيا ، و20 بالمائة في آسيا ، في فترة أواخر التسعينات، مع وجود فوارق كبيرة من البلدان في كل مجموعة ، حيث تعادل هذه النسبة حوالي 80 بالمائة في بعض البلدان الإفريقية وحوالي 64 بالمائة في بعض البلدان الآسيوية.

أما بالنسبة لمرحلة الدراسة الثانوية، فتبلغ نسبة الطلبة الذين لا يملكون هذه المرحلة حوالي 39 بالمائة في إفريقيا، و18 بالمائة في أمريكا اللاتينية وآسيا، بينما تقدر هذه النسبة حوالي 11 بالمائة في أوروبا.¹

¹عبد الوهاب الأمين، التعليم والتنمية الاقتصادية مع إشارة للبلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 22، القاهرة، 2000.

المبحث الثالث: التعليم استثمار في رأس المال البشري.

المطلب الأول: التعليم كاستثمار في رأس المال البشري.

العملية التربوية هي عملية استهلاكية مثل باقي الاستثمارات المادية الأخرى غير أن حقل المعرفة و الموارد البشرية تشكل المجال الخصب و موضوع هذا الاستثمار.

التعليم بين الاستهلاك و الاستثمار:

اعتبر التعليم عند معظم الاقتصاديين قدما مجرد خدمة تقدم للأفراد لا عائدا من روائها. لذلك جاءت النظرة للإنفاق على التعليم على أنه استهلاك ، و النظرة الكيترية تأتي في هذا السياق لذا فان حساب الدخل يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي.

و في مرحلة لاحقة-خصوصا بعد الثورة الصناعية- تبينت الفروق الجوهرية بين أداء العمال المتعلمين و غير المتعلمين في السلوك و الإنتاج. و من ثم بدأ الاهتمام بالتعليم يأخذ منعطفًا جديدًا في الفكر الاقتصادي، إذ أسهمت الدراسات في محاولة تقدير العائد الاقتصادي للتعليم مثل تقدير أثره على الدخل القومي دراسة نظام الأجور، الفوارق في دخول الأفراد... و تعززت بذلك فكرة أن التعليم استثمار مريح بدرجة عالية، حيث أدرك الكلاسيكيون حسبما توحى بذلك كتاباتهم لمفهوم تكلفة الفرصة بدلالة المكاسب الضائعة للتعليم. فتكلفة هذا الأخير تعوض بشكل أعظم من خلال الفوائد التي يجلبها للفرد و المجتمع في صورة دخل و مكافآت أعلى، إنتاجية متزايدة، قيادة أفضل و قدرة أفضل على الحراك الاجتماعي... الخ.

- التعليم استثمار في الرأسمال البشري:

يعتبر التعليم استثمارا بالمقاييس التي تنطبق على المفهوم العام للاستثمار حيث تتضمن هذه العملية الاستثمارية استخداما للموارد السلعية لتكوين رأسمال حقيقي يضاف إلى الأصول السلعية مع فارق جوهري في طبيعة الرأسمال الحقيقي الذي هو عبارة عن رأسمال بشري.

كذلك يصنف التعليم داخل إطار الاستثمار غير المادي.¹

المطلب الثاني: مفهوم نظرية رأس المال البشري.

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي هو الذي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (آلات و المعدات) و لكي يتمكن المجتمع من زيادة دخله لابد له أن يوجه جزء من دخله للاستثمار في رأس المال الطبيعي، و كان يعتقد أيضا إن زيادة الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي + الزيادة في عدد العمال.

و كان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، و لكن بعد الدراسة المعمقة لهذا المجال (موضوع التعليم) تبين لكثير من الاقتصاديين و على رأسهم آدم سميث و ريكاردو، و مالتس و ألفرد مارشال أن التعليم يساهم في زيادة ثروة المجتمع و ليس العكس.

ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي أو الزيادة في عدد العمال الخام، و لكن هناك عوامل أخرى و من بينها التعليم و التكوين.

و على هذا الأساس أثبتت الدراسات أن التعليم استثمار و ليس استهلاك و بذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يضاهي أو يفوق أحيانا رأس المال الطبيعي خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا و التقنيات الحديثة، و التي تحتاج إلى مهارات و متطلبات خاصة للتعامل معها، مما يجعل التعليم و التكوين عنصرا السبق في التنافس على الزيادة العالمية.

¹ Jacky ouziel "la valorisation du capital humains" problèmes économiques, 05/02/2003, N2795, p25.

1/ مفهوم نظرية الاستثمار في رأس المال البشري:

"تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) و بين زيادة دخل الفرد و المجتمع ، أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل، سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.

و ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن مفهوم الرأس المال البشري انتشر في بداية سنوات الستينات عند الاقتصاديين الأمريكيين، و قد عرفه مايكل تودرو بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه، و هي تشمل المهارات و القدرات و القيم و الصحة و غيرها من الأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم.

و يعرفه بأنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية. و يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات و مهارات و معلومات و سلوكيات الفرد ، بهدف رفع طاقته الإنتاجية و بالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع و الخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع ، و كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه.¹

أسس نظرية الرأس مال البشري:

بنيت نظرية الرأس مال البشري على ثلاثة أسس:

- المبالغ المنفقة على التعليم و التكوين عموما مشروطة بالربح المنتظر منه.
- الاستثمار في الرأس مال البشري يرفع إنتاجية العامل هذا ما يمثل حافزا للمؤسسة و الفرد على حد سواء، لأن الارتفاع في الإنتاجية ينعكس إيجابا على المداخيل.²

¹ Le site d'internet : <http://www.alhejaz.net/vb/show>.

² Pierre CALUIC, André ZYLBERZ " Microéconomie du marché du travail " édition la découverte, Paris 2003, P : 37.

- الطلب على تكوين معين يتوقف على احتياجات سوق العمل، الذي يعدل آليا عملية العرض و الطلب، هذا التعديل يستغرق في كثير من الأحيان بسبب طول مدة أغلب الدورات التعليمية (أكثر من سنتين) سواء في معاهد التكوين المهني أو في الجامعات.

3/فروض النظرية:

التوجه الحضاري: و يعتمد على النظرة التفاضلية للمستقبل بالنسبة للأفراد الأكثر تعليما.

العمر: فالأفراد الأصغر سنا يتمتعون بقيمة حالية للعائد أكبر من أقرانهم الأكبر سنا، و المتوقع استمرار الأفراد الأصغر سنا في التعليم و التدريب.

التكاليف: حيث أن احتمال الاستثمار في رأس المال البشري يكون أكبر في حالة ما تكون التكاليف منخفضة، فالمتوقع زيادة الالتحاق بالجامعات في حالة انخفاض التكاليف.

فروق الدخل العمالية: تعني هذه الفرضية أن هناك علاقة موجبة بين التعليم و العائد أي الزيادة في الأجر على طول الحياة العملية للفرد أو المكاسب النفسية التي يحصل عليها في الدراسة.¹

المطلب الثالث:العائد الاقتصادي المتوقع من الاستثمار في التعليم.

يعتبر الفريد مارشال Marshall من الأوائل الذين اهتموا بدراسة القيمة الاقتصادية للتعلم عندما أكد أن الاستثمار في البشر هو أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة. ولقد وجدت النظرة الاقتصادية للتعليم اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين في مجالات الاقتصاد والتعليم باعتبار أن البشر هم أهم عناصر الإنتاج . و أصبح التعليم مفتاح التنمية الشاملة بصفة عامة، والاقتصادية بصفة خاصة بعد اهتمام العديد من البحوث والدراسات بقياس العائد من الاستثمار التعليمي ودراسة العلاقة بين التعليم والدخل الفردي

¹ موقع الانترنت <http://www.alhejaz.net/vb/show>

والقومي ومعدلات الإنتاجية وغيرها. ولقد أكدت هذه الدراسات على وجود علاقة ايجابية بين التعليم وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل الفردي والقومي .

ويقسم العائد من الاستثمار في التعليم إلى نوعين: عائد مباشر (أو مادي أو اقتصادي)، وعائد غير مباشر في النواحي الاجتماعية والثقافية لكل من الفرد والمجتمع والتي لا تقل أهمية عن العائد الاقتصادي. فالتعليم يعتبر ذا قيمة اجتماعية ونفسية للفرد حيث يستمر تأثيره على الفرد طوال حياته ويعمل على تنمية شخصيته وتطوير أدواته واستخدامه المنهج العلمي كمنهج وأسلوب في حل مشكلاته ، ويؤدي كذلك إلى إتباع الفرد لأنماط استهلاكية ذات كسب وفائدة صحية واقتصادية . و لكن اهتمام معظم الدراسات كان موجهاً لقياس العائد المباشر (العائد الاقتصادي) للفرد والمجتمع لصعوبة قياس العائد غير المباشر. ولقد أكدت هذه البحوث والدراسات التي اهتمت بحساب العائد الاقتصادي من التعليم على وجود علاقة ايجابية مطردة بين مقدار العائد الاقتصادي ممثلاً بالدخل الفردي وبين المستوى التعليمي الذي وصل إليه الفرد .

و من أهم نتائج هذه الدراسات التأكيد على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع مستوى الإنتاجية وازداد الدخل. ولهذا فان خلاصة نظرية الاستثمار في العنصر البشري أن هناك علاقة موجبة بين الدخل ومستوى الاستثمار في العنصر البشري على نحو تؤدي معه زيادة الاستثمار إلى زيادة الدخل .

و من أبرز النتائج التي انتشرت لفترة طويلة على المستوى العالمي أن التعليم الجامعي الذي تزيد تكاليفه عن التعليم الثانوي بما يعادل 12.500 دولار للفرد تعطي زيادة تقدر بحوالي 100.000 دولار على مدى الحياة لهذا الفرد، وبالتالي ظهر الشعار المشهور (إن التعليم الجامعي يساوي مائة ألف دولار).¹

وخلاصة القول، أن معظم الدراسات السابقة قامت بحساب القيمة الاقتصادية للاستثمار التعليمي من خلال حساب الدخل أو الأجر التي تمثل العائد المادي (أو الاقتصادي) للفرد أو المجتمع.

¹ د. إسماعيل محمد دياب "العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، عالم الكتب، 1990، ص51-52 .

وفي هذا المجال أيضا هناك دراسة أخرى عاجلت مردود التعليم العالي وهي دراسة P.A (Rosentine-Rodan) التي أكدت هي الأخرى على أن للتعليم العالي مردودات اقتصادية عالية للفرد وقارنت الدراسة الموارد المالية التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم العالي بالموارد المالية التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم الثانوي مضافا إليها حجم الموارد المالية الضائعة نتيجة استمرار الفرد في التعليم العالي - أي الموارد المالية التي كان بإمكان الفرد الحصول عليها، أجور عمل، لو لم يستمر في تعليمه العالي - وتوصلت الدراسة إلى أن الفارق بين الحالتين فارق ذو مدلول اقتصادي . حيث يحصل الفرد نتيجة للتعليم العالي على موارد مالية أكبر بكثير من المردود الآتي من التأهيل. بمستوى التعليم الثانوي مضافا إليه كل الأموال الضائعة نتيجة استمرار الطالب في التعليم العالي. و يرى أن الفارق كبير ويصلح أن يكون بمثابة دافع اقتصادي للاستمرار في التعليم العالي.

وتوصل بيكر (G.S Becker) إلى استنتاجات مماثلة في مجال التعليم العالي حيث يرى أن الموارد الإضافية الصافية التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم العالي نتيجة ارتفاع أجره بعد حسم كلفة معيشة الطالب ، وكلفة تعلمه والأجور الضائعة نتيجة تركه العمل لغرض الدراسة مقارنة مع الموارد التي يحصل عليها الأفراد الذين ليس لديهم مؤهلات تعليمية عالية هي موارد عالية . كما يرى من مقارنة هذه الموارد الإضافية التي يحصل عليها الفرد نتيجة لتعليمه العالي مع جميع عناصر الكلفة المذكورة آنفا ، أن درجة ربحية الأموال الموظفة في التعليم عالية وتعادل ربحية الاستثمارات في المجالات الأخرى.

المطلب الرابع: أثر التعليم على النمو الاقتصادي.

يعنى بالنمو الاقتصادي الارتفاع في الإنتاج اقتصاديا على المدى الطويل وما هو إلا مرادف لزيادة الدخل القومي، و يعني ذلك أن النمو يعني بالتوسع الكمي في التطور الاقتصادي¹، في حين أنه في مفهوم التنمية التي تعني مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصحب عملية النمو يتم إدماج الجوانب الكمية والنوعية².

و عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي انطلاق من مؤشر (PIB) أي الناتج الداخلي الخام حيث يقيس النمو خلال مدة محددة.

- تفسير علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي (منطق العلاقة):

- من خلال العنصر السابق يمكن فهم وبعثق طبيعة العلاقة التي تربط التعليم بالنمو الاقتصادي ويمكن أن نلخص بصفة عامة أن التعليم يعمل على إنشاء مجموعة عوامل تسمح بعملية النمو:

- أولا: التعليم يحسن من إنتاجية الأفراد فقد أكد "ميلر" أن الاستثمار في التعليم يميل إلى أن يكون أكثر إنتاجية من الاستثمارات البديلة في رأسمال غير البشري، وذكر بأن تعليم الفرد بلوغه القدرة على الإنتاجية هو أول ما نستطيع أن نقوله عن إسهام التعليم في عملية النمو الاقتصادي.³

- ثانيا: إن النمو يعتمد على التجديد الدائم لتقنيات الإنتاج، هذه التقنيات لا يمكن تشغيلها إلا بوجود يد عاملة مؤهلة وقادرة على التكيف وبسرعة مع التطورات ويتحقق ذلك بشكل أفضل بمستويات تعليمية مرتفعة.

¹ التوسع الاقتصادي يعني الارتفاع الظرفي في إنتاج بلد ما يشير ذلك إلى أن النمو قد يشمل قدرات توسع ناجحة ركود- كساد، أو هبوط، أما النمو الاقتصادي فيتعلق بمجموع التحسينات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تصحب عملية النمو.

²Jon gatte "Economie général"Dunod, 2002, p53-54.

³فاروق عبده فلية- اقتصاديات التعليم- مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة"، دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2003، ص300.

-ثالثا: من مفاتيح التطور أيضا القدرة على انتهاز الفرص (التقنيات الجديدة - الأسواق الجديدة) وهذا يفترض التحكم الفعال في تكنولوجيا المعلومات من حيث كيفية الحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها وتصنيفها وتحليلها واسترجاعها ونشرها بسرعة فائقة ، والمستوى التعليمي العالي عامل أساسي لذلك ، فالتعليم يسمح بتطوير نشاطات البحث والتطوير التي هي أساس التطور التقني وبالتالي النمو .

-رابعا: يسمح التعليم كذلك " بوضعية نفسية " أفضل تعمل على تغيير قيم الأفراد حيث تولد الرغبة في النجاح و المنافسة و البحث و التطوير المتيحة للتطور الاقتصادي.¹

" فبينما كان التعليم في السابق يعتبر فنا من فنون نقل المعرفة في نطاق المدرسة ، تحول اليوم إلى علم متين ، يرتبط بالعديد من المجالات ، بعد اتساع المعنى حاليا ليشمل العملية الثقافية بأكملها² التي تؤدي إلى تنمية الأفراد وإبراز إمكانياتهم المختلفة³ .

ويظهر دينسون (E.F.Denison) الدور الذي يلعبه عامل التعليم والمعرفة في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي ، حيث يرى أن إنتاجية العمل قد نمت في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام 1929-1957 بنسبة 19.6% بسبب زيادة مهارة العاملين وكانت تلك الزيادة في إنتاجية عمل العاملين سببا لزيادة الإنتاج الإجمالي بنسبة 23% و يؤكد دينسون على أن المستوى التعليمي قد ازداد في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام 1929-1957 بنسبة 2% سنويا و كانت هذه الزيادة سببا لزيادة سنوية في إنتاجية العمل بنسبة 97% و نموا سنويا في الدخل القومي بنسبة 67% و قد ربط دينسون بشكل تصاعدي نتائج النمو في الدخل القومي بالنمو في النفقات التعليمية و أرجع الجزء من نمو الدخل القومي الذي لم يكن بسبب نمو رأس المال المادي أو بسبب نمو حجم القوى العاملة(الاستخدام) إلى

¹Pierre Gavot "Economie de l'éducation" , la découverte, p 92.

²www, éco, UCL : b /ecom/fr/services/logistiques/occupation/cite isced.

³عبد الله بوطانة " تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل " مجلة التربية الجديدة ، ع: 49، يناير-أبريل 1990، عمان ، ص: 39.

العوامل المتبقية التي حدد مضامينها بنوعية العمل التي تتحكم بها نوعية مهارة العاملين و بالتقدم العلمي و التكنيكي و ارتفاع المستوى الثقافي.

و حاول كل من ايدنج F.Edding و بيرستيشر D.Berestecher الكشف عن العلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي من خلال مقارنة مؤشرات الإنفاق على النشاطات التعليمية بمؤشرات نمو حصة الفرد من الدخل القومي.

و قد توصل عن طريق دراسته لتلك المؤشرات لمجموعة من البلدان إلى الاستنتاج الذي مفاده أن هناك ارتباط عالي بين نمو الإنفاق على التعليم ونمو حصة الفرد من الدخل القومي.

و حاول اقتصاديون آخرون معالجة هذا الارتباط من زاوية أخرى و هي العلاقة بين المستوى التعليمي و مستوى دخول الأفراد حيث يرى هاريس S.E. Harris في دراسة ميدانية أجراها على التباين بين مداخيل الأفراد استنادا إلى مستوياهم التعليمية أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد طوال حياته الإنتاجية و الذي أنهى سنوات التعليم الثانوي عام 1956 بلغ 238 ألف دولار، في حين بلغ دخل الفرد الذي أنهى دراسته الجامعية 392 ألف دولار أي بزيادة قدرها 153 ألف دولار لصالح الدراسة الجامعية¹.

¹ د. إسماعيل محمد دياب " العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، مرجع سابق، ص 121 .

المبحث الرابع: النظام التعليمي.

المطلب الأول: النظام التعليمي في بعض دول العالم.

بداية، لابد من التنويه إلى مفهوم النظام التعليمي.

يمكن القول في عبارة بسيطة أن النظام هو مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الأجزاء المكونة لشيء ما.

و يقصد بالنظام التعليمي الجهاز الذي يشمل مختلف أنواع المراحل التعليمية، و المدارس و المناهج و البرامج و الكتب و الأنشطة و المعلمين كما يشمل إدارة التعليم و تنظيمه و تمويله. و ينظر إليه على أنه نظام كبير يتكون من نظم فرعية أخرى كالتعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي و الجامعي...¹

إن الهدف من استعراض بعض النماذج العالمية للنظام التعليمي هو معرفة كيفية تعامل الدول مع هذا القطاع، والإجراءات التي تتبناها في التأهيل المعرفي لمواردها البشرية .

- أستراليا:

يوجد في أستراليا ما يسمى بوثيقة المناهج تشكل إطارا عاما لبناء نسيج المناهج لتبلي حاجات التعلم، وتحدد إضافة إلى ذلك المعايير المنهجية المتوقعة من الطلاب تحقيقها في كل مدارس الولاية وفي كل السنوات.

تعد هذه الوثيقة محور العملية التعليمية، فمن خلالها تحدد المجالات العلمية في تقدم الطلاب، ويدرب على

أساسها المعلمون، وتحدد بموجبها معايير تقديم أداء الطلاب، ويتم باستخدامها تقويم عمل المدرسة.

شارك في إعداد هذه الوثيقة مجموعة كبيرة من التربويين وأسهم فيها أولياء التلاميذ، وأخذ رأي

قطاعات المجتمع الأخرى فيها، بحجة أن كل مدرسة لها ظروفها وطلابها، ولهم احتياجاتهم الخاصة في

التعليم.

¹ د. محمد منير مرسي "الإدارة التعليمية أصولها و تطبيقاتها"، دار النشر: عالم الكتب، 1984، ص 298.

"تخدم هذه الوثيقة التعليم من مرحلة الإعداد (السنة الأولى إلى العاشرة)، وتحد مجالات التعليم الثمانية: اللغة الإنجليزية - الرياضيات - الصحة والتربية البدنية - الآداب - العلوم - دراسة المجتمع والبيئة - التقنية - اللغات الأخرى، أما في المرحلة الثانوية يستطيع الطالب خلال سنوات الدراسة الحادية عشر والثانية عشر أن يختار مواد دراسية من بين عدة مواد تخصصية كجزء من دراسة الثانوية، وأحد هذه البرامج القانوني المهني، ويمكن نقل تلك المواد الدراسية إلى الكليات التقنية بعد التحاق الطالب بها، ما يقلل من فترة الدراسة بالكليات"¹

- نماذج من أوروبا:

- بريطانيا:

التعليم الإلزامي في بريطانيا يبدأ من سن الخامسة إلى سن السادسة عشر وتنقسم مراحل التعليم إلى أربع، تبدأ بمرحلة ما قبل الابتدائي، وبعدها يبدأ التعليم الإلزامي بداية من التعليم الابتدائي من سن الخامسة حتى سن الحادية عشر، ثم التعليم في المدارس الثانوية من سن الحادية عشر إلى السادسة عشر، وقد يلحق فيما بعد مرحلة للفئة العمرية من 16 إلى 18 سنة، وتسمى A-LEVEL، وهي مرحلة التعليم والتكوين المهني بعد الإلزامي، وتتاح أمام طلابها مجال الاختيار بين المؤهلات الأكاديمية والمهنية.

وتعد شهادة التعليم العام أعلى شهادة للتعليم ما قبل الجامعي، يترشح لها الطلاب الذين أكملوا الدراسة الثانوية، وفي حالة نجاحهم ينتقلون إلى الجامعات أو إلى بعض أنواع التعليم المهني العالي، وفي هذا الصدد تعتبر الجامعات البريطانية من أعرق الجامعات في العالم على غرار: أكسفورد (1264م)، كمبريدج (1284)، غلاسغو (1451م)، ووصل عدد الجامعات في 1991 إلى 56 جامعة، علاوة على 33 كلية متعددة التقنية، و 49 كلية جامعة².

¹التعليم من حولنا، من مجلة المعرفة، 2002، العدد 11، الرياض، ص: 48.

²التعليم من حولنا في سلسلة مجلة المعرفة، مرجع السابق، ص: 142-144.

- فرنسا:

يبلغ عدد الأطفال البالغين من العمر الثالثة المسجلين في المدارس قبل الابتدائية حوالي 99%، و هو ما يعكس مدى الحرص على تهيئتهم لطور التعليم الابتدائي الذي يبدأ من سن السادسة و مدته خمس سنوات، يليه التعليم الإعدادي الذي يمتد (4 سنوات حيث تتوفر إمكانية الانخراط- بعد نهايته- في 3 صفوف في المرحلة الثانوية):

- الصف الثاني العام أو الصف الثاني التقني.

- الصف الثاني المهني المؤدي إلى شهادة الدراسات المهنية BEP، و هذا المجال يسمح لاحقاً للحصول على شهادة ثانوية مهنية أو تقنية.

- السنة الأولى تحضيرية للشهادة الأهلية المهنية CAP .

و تحضر هذه المرحلة في ثلاث سنوات هي على الترتيب:

الصف الثاني، الصف الأول، الصف النهائي، لنيل إحدى الشهادات التالية:

شهادة الثانوية العامة، شهادة الثانوية التقنية و شهادة الثانوية المهنية، و ما يميز هذه الأخيرة هو أنها تمكن حاملها من الالتحاق بالجامعة مثلها مثل شهادة الثانوية العامة و التقنية.

- السويد:

يبدأ السلم التعليمي في السويد بمرحلة ما قبل المدرسة، مروراً بمرحلة التعليم الإلزامي و مدتها تسع سنوات، ثم التعليم الثانوي الأعلى و مدته 3 سنوات، يستطيع بعدها الطالب مواصلة تعليمه الجامعي.

مرحلة التعليم الإلزامي في السويد (الابتدائي + المرحلة الثانوية الدنيا) تبدأ من سن السادسة (قبل 1991 كان في سن السابعة) ، حتى السادسة عشر، و تبلغ نسبة التمدرس في هذه المرحلة 98% من مجموع من هم في سن التعليم الإلزامي.

بعد الحصول على شهادة إتمام التعليم الإلزامي ، تأتي مرحلة الثانوية العليا و مدتها ثلاث سنوات ، و يشترط قبول الطالب فيها بنجاحه في اختبارات اللغة السويدية،اللغة الانجليزية و الرياضيات في شهادة التعليم الإلزامي.

العناية التي توليها السويد للتعليم ، هي أحد أسباب تمركزها في المرتبة الأولى عالميا في تصنيف التنمية البشرية (المرتبة الثالثة وراء النرويج و اسلندا عام 2003) ، حيث تبلغ النفقات العامة للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي 6.6% أي أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية 5%، و اليابان 3.6%¹.

- ألمانيا:

في ألمانيا التعليم الإلزامي من سن السادسة و حتى الثامنة عشر أي لمدة 12 سنة عموما،تسع سنوات (و في بعض الولايات 10 سنوات) دراسية بدوام كامل لأداء إلزامية التعليم العام، و سنتين دراسيتين في المدرسة الابتدائية أربع سنوات ، يلتحق بعدها التلاميذ إما: - بالمدارس الرئيسية التي تدوم فترة الدراسة من 5 إلى 6 سنوات متبوعة بتكوين مهني حتى سن الثامنة عشر.

- المدارس المتوسطة و فيها مدة التدريس 6 سنوات (من الصف الخامس إلى الصف العاشر) يحصل المتخرجون على شهادة الدراسة المتوسطة التي تؤهلهم للانتساب إلى المدارس المهنية، و تعتبر هذه الشهادة مقدمة للدول إلى حياة وظيفة متوسطة.

- المدارس الثانوية العامة مدة الدراسة فيها 9 سنوات (من الصف الخامس إلى الصف الثالث عشر)، و هي تقدم لتلاميذها تعليما موسعا في مختلف الفروع ، و يلتحق خريجوها غالبا بالجامعات و المعاهد العليا.

¹ André GAMBLIN " Images Economiques du monde 2004" éd. Armand colin, paris, 2004, p : 36.

و تبلغ نسبة المنتسبين في الجامعات و المعاهد العليا من مواليد عام واحد حوالي 30% في 2002 ،
مرشحين لمختلف الشهادات : ليسانس، ماجستير ، الدكتوراه، في مختلف الفروع ،إلا أن الإقبال المرتفع
على الدراسة الجامعية ،أدى إلى تقييد الانتساب في بعض التخصصات .¹

نماذج من آسيا:

-الصين:

يمر التعليم الابتدائي في الصين بمرحلة ابتدائية بـ 6 سنوات ،ثم متوسطة بـ 3 سنوات أيضا ، إلا أن
الطلبة المتفوقين يسمح لهم بالالتحاق بالتعليم العالي دون اختبارات القبول، و تتميز مؤسسات التعليم العالي
في الصين بنوع من الاستقلالية في الإدارة ، و تتراوح مدة الدراسة فيها ما بين 4 إلى 5 سنوات.²

- كوريا الجنوبية:

تمكنت كوريا الجنوبية من أن تجعل من تعليمها أداة فعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية، و أصبحت لها
شركات عالمية ذات قدرة تنافسية كبيرة (فمجموعة HYUNDAI للبواخر تضمن 34% من الإنتاج
العالمي، مما جعل كوريا الجنوبية أول صانع في هذا المجال في العالم متفوقة على اليابان، و شركة
SAMSUNG التي تشغل 101000 عامل ، و التي بدأت بـ 36 عاملا فقط في 1969 ،صدرت
حوالي 46 مليار دولار من منتجاتها الالكترونية في سنة 2005 .³

و يحظى قطاع التعليم بحوالي 21% من ميزانية الدولة ،و رغم أن المرحلة الثانوية غير ملزمة و غير مجانية،
إلا أن نسبة الالتحاق ممن أنهوا دراستهم المتوسطة ، يصل إلى 94% مقسمين على التعليم الأكاديمي ،
المهني، التقني ، المراسلة، كما تتميز الجامعات بالحضور المكثف لخدمات التوجيه و الإرشاد ، بهدف
مساعدة الطلبة على الاستفادة القصوى من قدراتهم، مع توفير شبكة معلومات تخص كل التخصصات.

¹ التعليم من حولنا، في سلسلة مجلة المعرفة، مرجع سابق ص: 69-74.

² التعليم من حولنا، مجلة المعرفة، مرجع سابق ص: 221-223.

³ EL Watan Economie, 20 Mars 2006, n°50.

- الهند:

تلتزم الحكومة بالتعليم المجاني، من سن السادسة إلى سن 14 عاما، و بعد مرحلة التعليم الأساسي ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانوية العليا التي تستمر فيها الدراسة لمدة عامين، مع التركيز بوجه خاص على تحسين تعليم العلوم و إدخال برامج التكوين على العمل. و قد وصل عدد الجامعات في الهند سنة 2002 حوالي 229 جامعة بما آلف من الكليات، منها 4338 كلية هندسة و معاهد تكنولوجية، " و يتخرج بها سنويا أكثر من 200000 مهندس، و 300000 من ذوي شهادات الليسانس، و مجموع المتخرجين من كل الاختصاصات يصل إلى مليوناً متخرج منهم 9000 دكتور.

هذه الأرقام تؤكد حجم القوة المعرفية التي تتميز بها الهند، ليس فقط على الصعيد المحلي، و حتى عالميا حيث أن 30% من موظفي Microsoft ذو أصول هندية"¹

المطلب الثاني: النظام التعليمي في الجزائر.

من خلال هذا المطلب، سنحاول التطرق إلى النظام التعليمي بالجزائر و ذلك بعرض مختلف مراحل.

أولاً: قطاع التربية:

لم يكن قطاع التربية بمعزل عن تحولات التي شهدتها مختلف القطاعات الأخرى، حيث أن الإصلاحات التي مست هذا المجال ، تدرج في نطاق انفتاح الجزائر على العالم الخارجي و ضرورة مسايرة المناهج العالمية، و يزداد الأمر أهمية ، عندما ملاحظة التطور الكبير لعدد التلاميذ و الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم، الذين يحتاجون إلى سياسة تعليمية رشيدة تراعي التوجهات الحديثة للاقتصاد و المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

¹Mouloud MADOUN " P'avantage compétitif par la formation" colloque international : formation de compétences et GRH, Oran 04/06 juin 2005.

1- التعليم الأساسي:

1-1 هيكلية التعليم الأساسي:

في بداية الستينات، كان التعليم يقسم إلى مرحلتين: مرحلة التعليم الابتدائي و مرحلة التعليم العام، و التي أصبحت تعرف بالتعليم المتوسط.

التعليم الابتدائي: مدة الدراسة فيه 6 سنوات، و تضاف سنة ما بعد للتلاميذ الذين يحضرون الشهادة الابتدائية (CEP) التي تخول لهم الالتحاق بالسنة الثانية من التعليم العام (المتوسط)، أما تلاميذ السنة السابعة فيجتازون مسابقة الدخول إلى السنة الأولى متوسط.¹

التعليم المتوسط: و يشمل 3 أنماط:

- **التعليم العام:** يدوم 4 سنوات في اكماليات التعليم العام، و يتوج بشهادة التعليم العام BEG

و التي أصبحت تعرف بشهادة التعليم المتوسط BEM، الممهدة للانتقال للتعليم الثانوي.

- **التعليم التقني:** يدوم ثلاث سنوات في اكماليات التعليم التقني. CET، تنتهي هذه المرحلة باجتياز شهادة الكفاءة المهنية CAP.

- **التعليم الفلاحي:** يدوم 3 سنوات في إكمالية التعليم الفلاحي CEA، تنتهي بشهادة الكفاءة الفلاحية.

وما ميز التعليم المتوسط هو محافظته على نفس البرامج الفرنسية السائدة من قبل.

و رغم تنوع النظام التعليمي في هذه المرحلة، إلا أنه سجلت فيه عدة نقائص منها:

¹ بوفلجة غياث " التربية و التكوين بالجزائر" الكتاب الثاني، دار الغرب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص 39-41.

- إقصاء الكثير من التلاميذ من النظام التربوي بسبب وجود حاجز مسابقة الدخول إلى السنة الأولى متوسط، و استحالة التحاقهم بسوق العمل لصغر سنهم، بالإضافة إلى ضعف مستواهم التحليلي مما صعب عملية إدماجهم في التكوين المهني.

- عدم شمولية التعليم المتوسط الذي لم يكن إجباريا و لا متوفرا لكل التلاميذ الراغبين في مواصلة الدراسة. لهذا جاءت الإصلاحات للتوحيد التعليم الابتدائي و المتوسط في مرحلة واحدة هي التعليم الأساسي مع إدخال مواد تقنية ببرامج الدراسة لمسايرة التطور الاقتصادي في سنوات السبعينات.

في بداية الثمانينات تم تعميم المدرسة الأساسية، التي وفرت:

- التعليم الإجباري لمدة 9 سنوات.

- توحيد لغة التعليم.

- ربط العمل بالمدرسة لتقديم حد مقبول من المعلومات المهنية و التقنية لتمكين التلاميذ من التكييف مع الحياة العملية.

و مع الإصلاحات التي باشرتها وزارة التربية في هذا القطاع، ثم إنشاء التعليم التحضيري (قبل سن السادسة)، و تقليص عدد سنوات التعليم الابتدائي إلى 5 سنوات، في حين يكون فيه الإدماج المبكر لتعلم اللغة الأجنبية، و المواد التقنية، و توسيع مجال التعليم المتوسط إلى 4 سنوات.

و تدخل هذه الإصلاحات في نطاق التحولات التي يعرفها نظام التعليم في الجزائر، لجعله أكثر قربا من المتطلبات المهنية.¹

¹ بوفلجة غياث، " التربية و التكوين بالجزائر " مرجع سابق، ص 57.55.

2- التعليم الثانوي:

2-1- هيكلية التعليم الثانوي:

بقي التعليم الثانوي في الفترة التي أعقبت الاستقلال شديد الصلة من حيث التنظيم و التسيير بما كان سائدا قبل الاستقلال بالهيكلية التالية:¹

- **التعليم الثانوي العام:** يدوم ثلاث سنوات، و يحضر لمختلف الشعب (رياضيات، علوم تجريبية و فلسفة) لامتحان البكالوريا الممهدة للجامعة.

- **التعليم الصناعي و التجاري:** و هو يحضر التلاميذ لامتحان الأهلية في الدراسات الصناعية (BEI) و الدراسات التجارية (BEC) ، ثم تم تعويضه بشعب التقنية الصناعية و التقنية محاسبة الممهدة لشهادة التعليم البكالوريا تقني.

- **التعليم التقني:** يحضر لشهادة التحكم Brevet de maîtrise خلال 3 سنوات بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية CAP من أحد مراكز التعليم التقني.

في حين عرفت سنوات السبعينات و الثمانينات تذبذبا في الإجراءات المتخذة مثل : إنشاء متاقن الطور الأول لتلاميذ السنة الثانية متوسط لتأهيلهم مهنيا(1970)، و إقامة التعليم الثانوي قصير المدى (1980)، لكن تم إلغاؤها بعد فترة قصيرة من التجربة.

مع بداية سنوات التسعينات نصب الجذوع المشتركة، منذ 1993 أصبحت هيكلية التعليم الثانوي كالتالي، تكنولوجيا، آداب و علوم مع توجه لنوعين من التعليم : الثانوي التقني و العام.

¹ بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص 55-57 .

في إطار الإصلاحات الجديدة لهذا القطاع منذ 2005، أصبحت الجذوع المشتركة تتمثل في قسمين: آداب ، علوم و تكنولوجيا يندرج في نطاقهما ستة تخصصات هي: آداب/فلسفة، لغات أجنبية، تسيير و اقتصاد، علوم تجريبية، رياضيات، تقني رياضي¹.

ثانيا: التعليم العالي:

على غرار قطاع التربية كان قطاع التعليم العالي من أولويات السياسة التعليمية باعتباره يمثل المرحلة الأخيرة لاكتساب المعارف المؤهلة للاندماج في سوق العمل.

-هيكلية التعليم العالي:

بعد الاستقلال أنشئت عدة جامعات في المدن الكبرى (وهران، قسنطينة ، عنابة) أما النظام البيداغوجي المتبع ، فهو ما كان موروثا عن الفرنسيين إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات و هي: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة.

تمنح فيها شهادات:

-الليسانس بعد ثلاث سنوات دراسية.

-شهادة الدراسات المعمقة و تدوم سنة واحدة تختتم بأطروحة مبسطة.

- شهادة الدكتوراة الدرجة الثالثة ، و تدوم سنتان على الأقل من البحث لانجاز أطروحة علمية.

- شهادة الدكتوراة ، و تصل مدتها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي.

¹ www.meducation.edu.dz/direction/secondaire/programme/2as.

و قد تغير النظام البيداغوجي بعد إصلاحات 1971 برفع عدد سنوات الليسانس إلى 4 سنوات و إحداث شهادة الماجستير التي تدوم سنتين على الأقل، ثم مرحلة الدكتوراة و تدوم خمس سنوات. في سنة 1984 تم وضع الخريطة الجامعية التي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 و بتحديد احتياجات سوق العمل من أجل توفيرها من خلال توجيه الطلبة إلى التخصصات المطلوبة، و هذا بمساعدة المديرية العامة للموارد البشرية التي تصدر سنويا ميزانية كمية للتعليم و العمل بوضع علاقة بين المتخرجين (مستوى المؤهلات) من النظام التعليمي و عدد مناصب العمل المستحدثة في نفس الفترة.¹

¹ Djamel Feroukhi " la problématique de l'adéquation formation - emploi" Alger, CREAD, 2005, P223.

المطلب الثالث: تطور التعليم العالي في الجزائر.

على غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في مختلف جوانبه و مناحيه البشرية ، الهيكلية و غير ذلك. و تعتبر فترة السبعينات هي البداية الفعلية لتوسيع هذه المرحلة كميا ، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الانجازات و تضاعف عدد الطلبة و الأساتذة حيث بذلت الجزائر مجهودات من أجل زيادة عدد المسجلين في الجامعات وقد نجحت في ذلك والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (01): تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية للفترة 1962-2010.

الموسم الجامعي	عدد الطلبة	الزيادة	معدل الزيادة السنوي %
1963/1962	2700	-	-
2002/2001	466084	-	-
2003/2002	543869	77785	16.69
2004/2003	589993	46124	8.48
2005/2004	622980	32987	5.59
2006/2005	721833	98853	15.87
2007/2006	743054	21221	2.94
2008/2007	820664	77610	10.45
2009/2008	952076	131412	16.01
2010/2009	1048899	96823	10.16

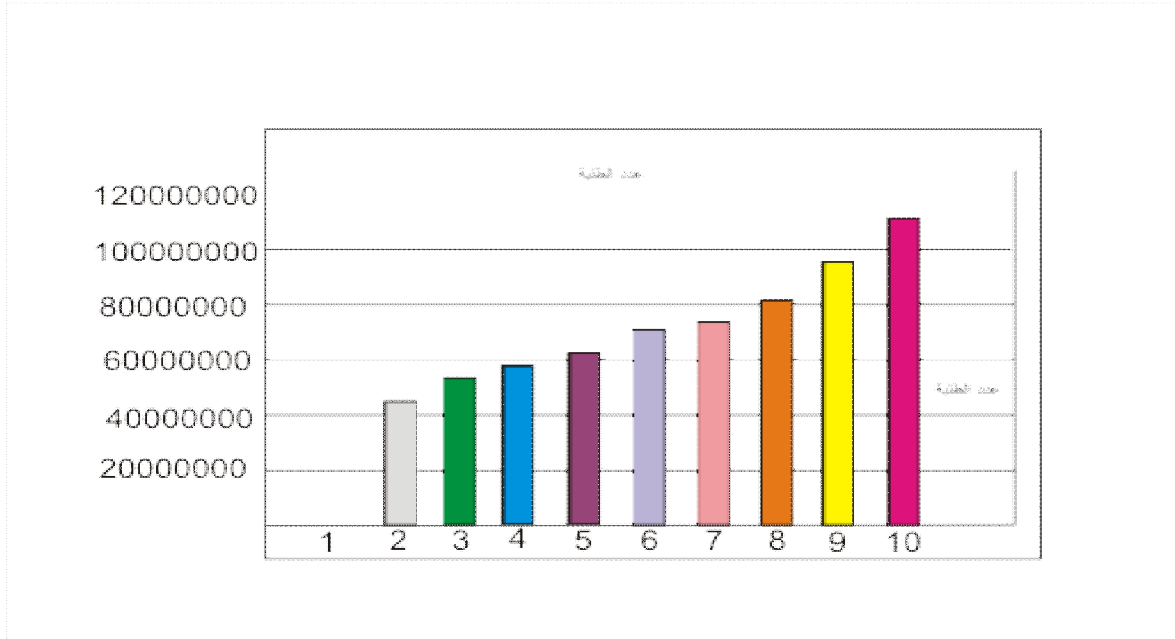
المصدر : من إعدادنا اعتمادا على إحصائيات :

O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres N° :33, 34, 35, 36, 37, 38,39

O.N.S, rétrospective statistique, (1970-2002).

ويمكن تمثيل الجدول السابق عن طريق:

شكل رقم 01 : تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية للفترة (1962-2010).



المصدر: من إعداد الطلبة.

❖ يشير الجدول أعلاه أن هناك زيادة كبيرة في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات حيث كان في السنة الجامعية 2002/2001: 466084 طالب، انتقل إلى 1048899 طالبا في 2010/2009، أي تضاعف بمرتين وربع (2.5) خلال تسع (09) سنوات.

و قد واجهت الجزائر ذلك من خلال إنشاء الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد مما سهل من التحاق الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي.

و تجد الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة مبررا لها من خلال:

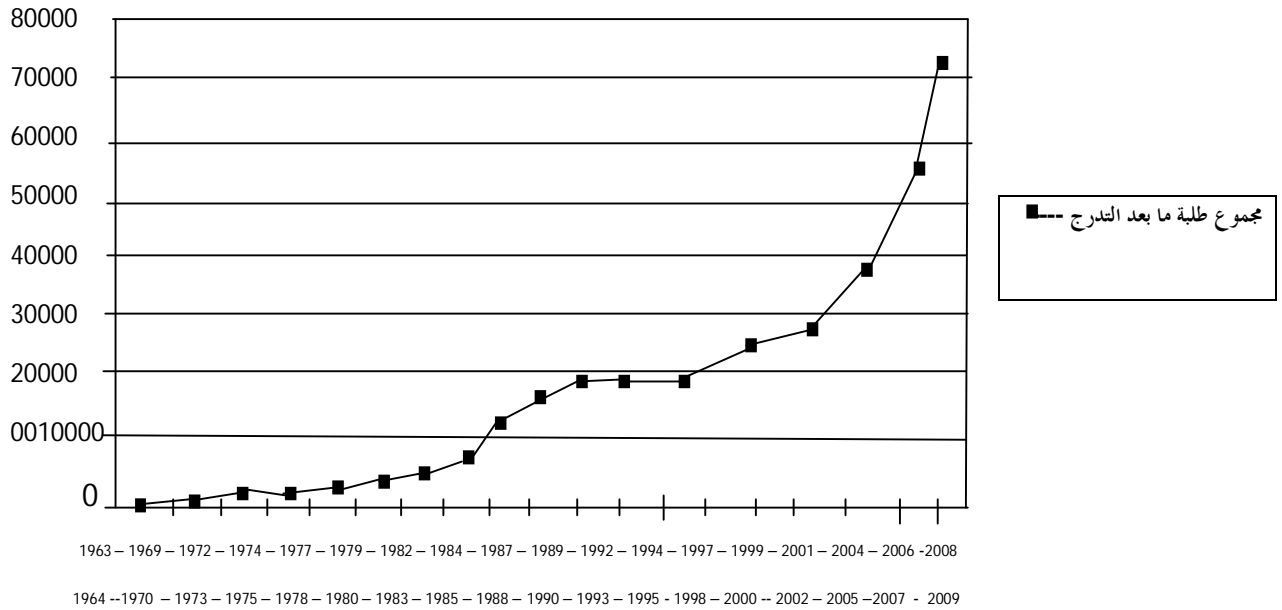
- مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98% والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل والخدمات من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة.
- ديمقراطية التعليم إذ مكنت الدولة الجزائرية كل أفراد الشعب من الالتحاق بسلك التعليم دون تمييز.

➤ زيادة النمو السكاني وخاصة فئة الشباب ، فحوالي 65% من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة من بينهم 48% يتراوح سنهم بين 06-18 سنة وهذه الفئة تشكل مدخلات التعليم العالي في السنوات اللاحقة .

➤ كون الشهادات الجامعية في الجزائر لها مكانة اجتماعية واقتصادية فأصبح هناك تطلعات من طرف الآباء والأبناء نحو التعليم والحصول على شهادات عليا لاعتبارات تاريخية وحضارية.¹

❖ أما بالنسبة لتعداد طلبة الدراسات العليا ، فقد كان العدد الإجمالي 156 طالبا فقط في الموسم 1963 - 1964 ، و أصبح العدد 73580 طالبا خلال الموسم 2008 - 2009 من ضمنهم 35 % مسجلا في الدكتوراه. و يمثل وسط التسعينات بداية التوسع الكبير في مرحلة ما بعد التدرج كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم 02: تطور عدد طلبة ما بعد التدرج للفترة (1963-2009)



السنوات

المصدر: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، العدد 12، جوان 2009، ص 42.

¹ د. حميد بوزيدة " مدخلات و مخرجات التعليم العالي في الجزائر" بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، النامة، مملكة البحرين، أكتوبر 2011 .

❖ تطور عدد الأساتذة الدائمين :

موازية مع هذا التطور الحاصل في تعداد الطلاب ، تطور أيضا عدد المؤطرين من أساتذة جامعيين على مختلف رتبهم العلمية ، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عدد الأساتذة الدائمين (1994-2009).

مجموع الأساتذة الدائمين	تطور عدد الأساتذة الدائمين بكافة الرتب		البيان السنة
	أجانب	جزائريون	
14287	142	14145	1995-1994
14527	128	14399	1996-1995
14581	69	14512	1997-1996
15781	85	15696	1998-1997
16260	74	16186	1999-1998
17460	73	17387	2000-1999
14780	76	14704	2001-2000
19275	67	19208	2002-2001
20769	64	20705	2003-2002
22650	61	22589	2004-2003
25229	68	25161	2005-2004
27067	64	27003	2006-2005
29062	73	28989	2007-2006
31703	99	31604	2008-2007
34470	56	34414	2009-2008

O.N.S.'Algérie en quelques chiffres N° :34, 35, 36, 38,39

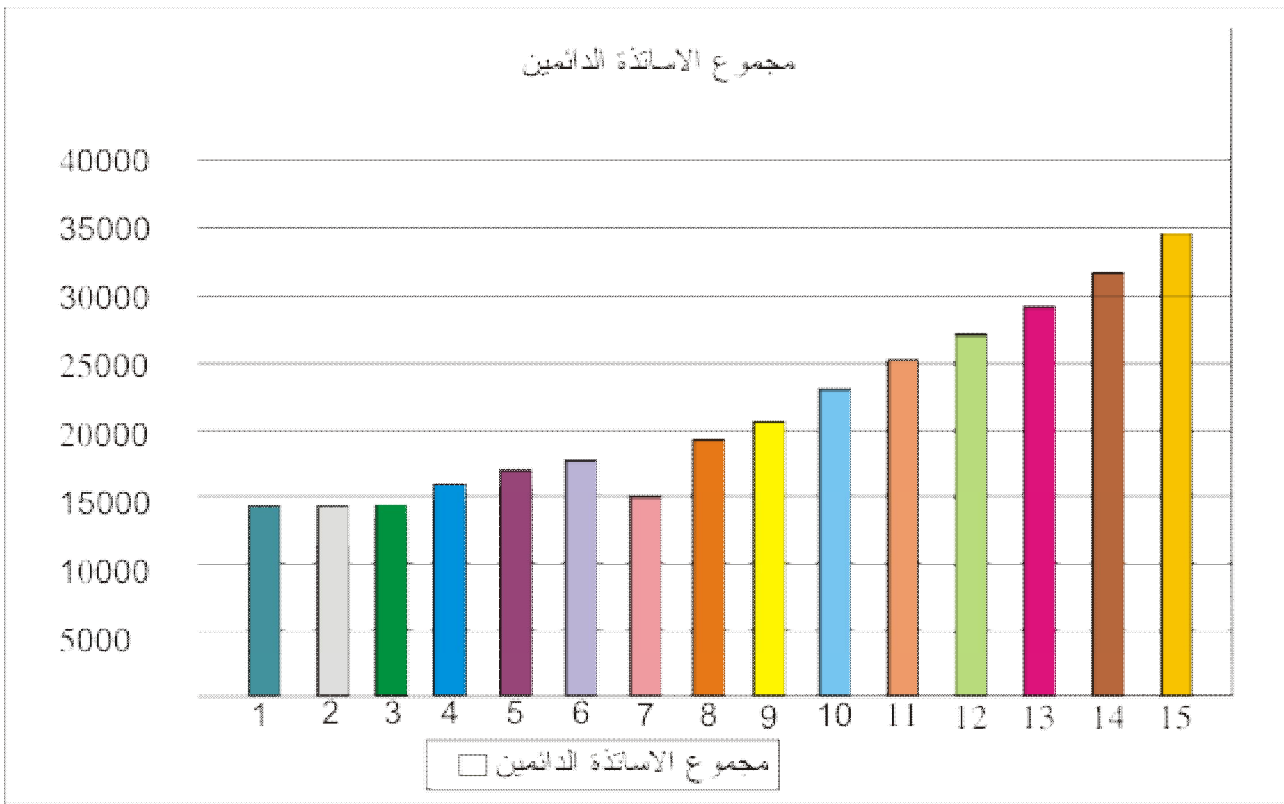
المصدر:

O.N.S (2005) rétrospective statistique (1970-2002).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأساتذة عرف استقرارا من سنة 1994 إلى سنة 1997 وهذا رغم تزايد مدخلات التعليم العالي (عدد الطلبة) ومن بين أسباب ثبات عددهم وتناقصه سنة 2000 نجد:

- 1- هجرة الأساتذة المختصين إلى الخارج.
 - 2- انتقال الأساتذة إلى القطاعات المنتجة و إلى قطاعات أخرى.
 - 3- الأوضاع المزرية للأستاذ من الناحية المادية و المعنوية آنذاك.
 - 4- عدم فتح مناصب مالية على مستوى القطاع لظروف مالية بحتة.
- بداية من سنة 2011 شهد عدد الأساتذة الدائمين نموا نتيجة زيادة فتح مناصب العمل بحيث في هذه السنة سجل زيادة في توظيف عدد الأساتذة تقدر بـ 4505 أستاذ دائم مقارنة مع سنة 2000 مما يشير إلى جهود الدولة في التكفل بالزيادة في مدخلات التعليم العالي و الحرص على تأطيرهم.

شكل رقم (03): مجموع الأساتذة الدائمين.



المصدر: بالاعتماد على معطيات: O.N.S.'Algérie en quelques chiffres N°:34, 35, 36, 38,39

O.N.S (2005) rétrospective statistique (1970-2002).

❖ تطور معامل التآطير.

الجدول التالي يبين تطور معامل التآطير على مستوى قطاع التعليم العالي.

جدول رقم (03): تطور معامل التآطير على مستوى قطاع التعليم العالي خلال الفترة

(2009-1994)

معامل التآطير	عدد الأساتذة	عدد الطلبة المسجلين التدرج + ما بعد التدرج	البيان
			السنة
17.6	14.287	252.334	1995-1994
18.3	14.527	267.096	1996-1995
20.7	14.581	302.495	1997-1996
22.6	15.781	357.644	1998-1997
22.9	16.260	391.871	1999-1998
24.1	17.460	428.841	2000-1999
26.2	14.780	488.617	2001-2000
29.5	19.275	569.929	2002-2001
28.4	20.769	616.272	2003-2002
29.6	22.650	653.201	2004-2003
28.6	25.229	755.463	2005-2004
29.9	27067	780.841	2006-2005
29.7	29.062	864.122	2007-2006
31.5	31.703	1.000.831	2008-2007
32.0	34.470	1.103.823	2009-2008

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على إحصائيات :

O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°:33-34-35-37-38-39

يبين الجدول أن معامل التأطير قد تراجع من 17.6 طالبا لكل أستاذ في السنة الجامعية 1995/1994 إلى 32.0 طالبا لكل أستاذ في السنة الجامعية 2009/2008 ، و من ثم تبقى مسألة التأطير من تحديات التعليم العالي في الجزائر.

❖ تطور نسبة الخريجين.

إن تزايد عدد الطلبة بشكل كبير، يتبعه بالضرورة زيادة عدد المتخرجين من الجامعات و في مختلف التخصصات، و يمكن تبيان ذلك حسب الجدول التالي.

جدول رقم (04) : تطور نسبة الخريجين من إجمالي المسجلين خلال فترة (1994-2008).

السنة	البيان	عدد الطلبة المسجلين بالترتيب	تطور عدد حاملي الشهادات	نسبة المتخرجين من إجمالي المسجلين %
1994-1993		238091	29341	12.32
1995-1994		238427	32557	13.65
1996-1995		252327	35671	14.13
1997-1996		285554	37323	13.07
1998-1997		339518	39521	11.64
1999-1998		372647	44531	11.94
2000-1999		407995	52804	12.94
2001-2000		466084	65192	13.98
2002-2001		543869	72737	13.37
2003-2002		589993	77972	13.20
2004-2003		622980	91828	14.70
2005-2004		721833	107515	14.89
2006-2005		743054	112932	15.20
2007-2006		820664	121905	14.85
2008-2007		952076	146889	17.23

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على إحصائيات :

يشير الجدول أعلاه إلى أن عدد خريجي الجامعات (حاملِي الشهادات) عرف تزايدا مستمرا بداية من سنة 1993 إلى غاية سنة 2008 و هو ما تؤكدُه معطيات الجدول ، لكن بالنظر إلى النسبة السنوية لهذا النمو فإننا نلاحظ أنها عرفت تذبذبا خاصة ما بين الفترتين (93-95) و الفترة (96-98)؛ و هو ما يفسر بالارتباط الوثيق مع نسب نمو عدد المسجلين على اعتبار أننا نلاحظ بأن السنوات التي عرفت نسب تسجيل مرتفعة هي نفسها السنوات التي عرفت نسب تخرج مرتفعة.

❖ تطور عدد المؤسسات الجامعية.

لقد أدى تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي إلى توسيع الشبكة الجامعية حيث يبلغ عدد المؤسسات الجامعية في الموسم 2008 - 2009 ، 64 مؤسسة ، بعدما كان ست مؤسسات فقط في سنة 1970 ، و هو الأمر الذي أدى إلى تضاعف قدرة الاستقبال البيداغوجي التي أصبحت زهاء 900 ألف مقعد في الموسم 2008 - 2009.

جدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات الجامعية.

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2009	2012
المؤسسة	6	19	50	53	60	64	104

المصدر: - مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، ص 47.

- <http://www.mesrs.dz>

❖ تطور الأحياء الجامعية.

تطور عدد الأحياء الجامعية من 40 حيا سنة 1980 ليصبح 195 حيا في الموسم 2004 - 2005 ، و يضم طاقة استيعاب تصل إلى حوالي 200 ألف سرير.

جدول رقم (06) : تطور عدد الأحياء الجامعية.

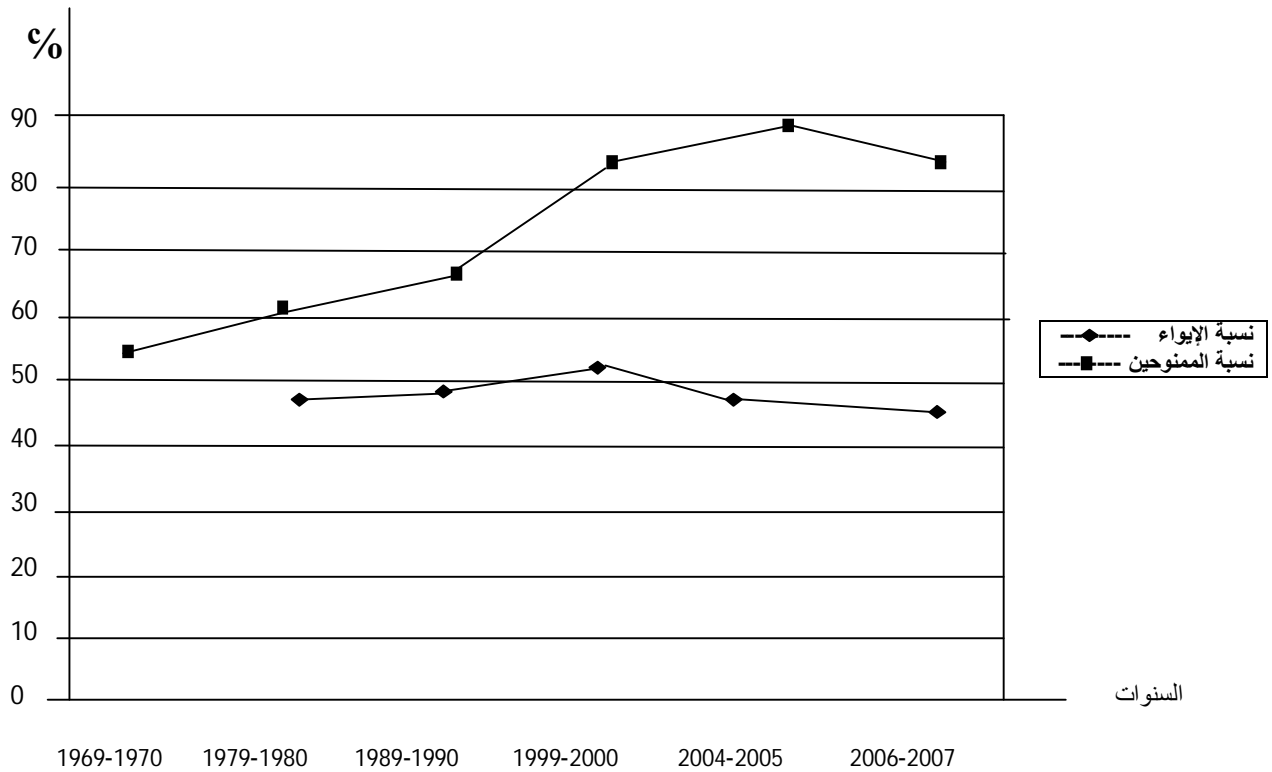
السنة	1970	1980	1990	2000	2005
عدد الأحياء	-	40	91	113	195
عدد الأسرة	-	53500	119000	192600	299900

المصدر: مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، ص 48.

❖ تطور الخدمات الجامعية.

من ناحية أخرى، تحسنت كثيرا الخدمات الجامعية حيث أن حوالي نصف الطلبة مستفيدون من الإيواء في الأحياء الجامعية. كما أن نسبة الطلبة الممنوحين ارتفعت من 51.5% سنة 1970 لتبلغ 81.5% سنة 2007.

شكل رقم 04 : تطور الخدمات الجامعية للفترة 1969/2007.



المصدر: مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، ص 44 - 45.

❖ تطور ميزانية التعليم العالي.

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 39 جامعة، 17 مركز جامعي، 02 ملحقتان، 18 مدرسة وطنية عليا، 06 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية، موزعة على ثلاثة وأربعين (43) ولاية عبر التراب الوطني.¹

نتيجة لما تقدم، شهدت الجزائر توسعا كبيرا في قطاع التعليم العالي تبعه تزايد لنفقاتها التعليمية تزايدا معتبرا أدى إلى تضاعف المخصصات المالية لوزارة التعليم العالي بـ 2.71% من سنة 2005 إلى سنة

¹ <http://mesrs.dz>.

2011. كما تتبوأ ميزانية التعليم العالي و البحث العلمي مكانة هامة من ميزانية الدولة ، و تحتل في أغلب الأحيان الدرجة الخامسة من حيث توزيع الاعتمادات لكل دائرة وزارية.

لقد تبين من خلال ما تقدم مدى التطور الذي عرفه نظام التعليم في الجزائر خلال نصف القرن الماضي ، حيث تنامي الطلب على التعليم تدريجيا من مرحلة الابتدائي حتى الجامعي. و قد رافق ذلك توسيع للهياكل القاعدية للتعليم من مدارس و جامعات و تضاعف عدد المؤطرين من معلمين و أساتذة على مختلف المراحل و في كافة التخصصات. كما تكاثفت الجهود الرامية لتوسيع الهياكل القاعدية للتعليم من مدارس و جامعات من خلال الإنفاق المتزايد على أهم قطاع حيوي ألا و هو التعليم العالي.

من جانب آخر ، كان للتطورات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية انعكاسات على صياغة السياسة التعليمية متمثلة في جملة الإصلاحات و التعديلات التي طالت شتى جوانب النظام التربوي. و قد كان آخرها ما انبثق من قرارات عن لجنة إصلاح المنظومة التربوية التي انطلقت في مايو 2000 في إطار إستراتيجية شاملة للإصلاح مست كافة المراحل من الابتدائي إلى التعليم العالي. و يعتبر إحلال النظام الجديد LMD أبرز تلكم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة.

المطلب الرابع: إصلاحات التعليم العالي.

يتضمن المطلب التالي الإصلاحات التي طالت التعليم العالي في الجزائر المستقلة حتى الوقت الحالي .

شهد التعليم العالي بدوره تطورات مهمة خلال العقود الماضية التي أعقبت الاستقلال حيث يمكن تقسيمها تاريخيا إلى مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: (1962 – 1969)

في هذه المرحلة بعد أن كانت بالجزائر جامعة وحيدة هي جامعة الجزائر (مؤسسة سنة 1908) ، تم تأسيس جامعتين هما جامعة وهران سنة 1966 و جامعة قسنطينة سنة 1967 . كانت جامعة الجزائر تضم أربع كليات، 19 معهدا، ثلاث مراكز، أربع مدارس عليا و مرصدا فلكيا، أما جامعة وهران فكانت تضم أربع كليات هي كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، كلية الآداب، كلية العلوم و كلية الطب.

و كانت جامعة قسنطينة تضم المدرسة الوطنية للطب و المعهد العلمي ، معهد الدراسات القانونية و المعهد الأدبي و الجامعي¹.

بالنسبة للنظام البيداغوجي ، فقد كان حينذاك مطابقا للنظام الفرنسي و كانت مراحلها كما يلي:²

- مرحلة الليسانس و تدوم ثلاث سنوات .
 - شهادة الدراسات المعمقة و تدوم سنة واحدة.
 - شهادة الدكتوراة الدرجة الثالثة و تدوم سنتين على الأقل.
 - شهادة دكتوراة دولة و قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات.
- يذكر أن التعليم العالي خلال هذه الفترة كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية.

المرحلة الثانية: (1970 – 1998)

تبدأ هذه المرحلة بتاريخ إحداث وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970 ، و هو تاريخ مفصلي في قمة هرم النظام التعليمي . تلاه مباشرة بعد سنة تاريخ مهم هو الآخر تمثل في إصلاح التعليم العالي (المرسوم المؤرخ في 1971).

لقد جاءت الوثيقة الخاصة بإصلاح التعليم العالي كميثاق حددت فيه إستراتيجية شاملة لمستقبل التعليم العالي في الجزائر. و قد ركز مشروع إصلاح التعليم العالي سنة 1971 على أربعة أهداف رئيسية هي كما يلي:³

- أ- تنوع و تكثيف التخصصات الجامعية حيث أصبح عدد التخصصات أربعاً — 150 فرعاً .
- ب- زيادة عدد الجامعات موزعة جغرافياً على كل القطر.
- ج- جزأة هيئة التدريس و تحسين المستوى العلمي ، و عليه شرع في الإبتعاث للخارج.

¹ زرهوني الطاهر "التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال" موفم للنشر، الجزائر، 1993 ، ص 76 – 77.

² غياث بوفلجة ، مرجع سابق ، ص 77.

³ Cherras Mohamed Tahar, " Education and Economic Growth in Algeria ",master thesis, university of Sheffield,1992, pp 39 – 40

د- إحلال اللغة العربية محل الفرنسية حيث أصبحت جل التخصصات الإنسانية باللغة الوطنية.

لتحقيق ذلك اتخذت عدة إجراءات شرع في تطبيقها بداية من الموسم 1972/71 و كانت كما يلي:

- إلغاء السنة التحضيرية.
- تمديد السنة الجامعية.
- إلغاء النظام السنوي.
- العمل بالنظام الثلاثي و السداسي .
- التنظيم الداخلي لوحدة التعليم كوحدة فرعية أو مقاييس.
- تنظيم التكوين المندمج.
- التجديد البيداغوجي.
- تقسيم الكليات إلى معاهد تضم أقسام متجانسة¹.

كذلك و من جملة الإصلاحات تلك القرارات التي طالت مراحل الدراسة الجامعية كما يلي:

- مرحلة اليسانس ، أصبحت أربع سنوات و الوحدات الدراسية هي المقاييس السداسية.
- مرحلة الماجستير (مرحلة ما بعد التدرج الأولى) ، تدوم سنتين على الأقل و تحتوي على جزأين ، الأول مجموعة من المقاييس النظرية و الثاني يتم فيه انجاز بحث أكاديمي.
- مرحلة دكتوراه العلوم (مرحلة ما بعد التدرج الثاني)، تدوم حوالي خمس سنوات.

هذا و قد عرفت هذه المرحلة تضاعف عدد المؤسسات الجامعية التي تم تشييدها على مختلف مناطق الوطن قصد مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي. كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 و كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي حتى أفق 2000 مستندة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة و من جهة أخرى تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية و التخصصات الإنسانية.²

¹ بن عراب عبد الكريم " التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين " أعمال ندوة بمناسبة تخرج الدفعة 17 ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ن 2004 ، ص 121 - 122.

² غياث بوفلجة ، مرجع سابق ، ص 78.

المرحلة الثالثة: منذ 1998

تتميز هذه المرحلة الأخيرة بمايلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.
- القرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- إنشاء 13 مراكز جامعية و تحويل 19 مركزا جامعيًا إلى جامعات.

و الأهم في ذلك الإصلاح الشامل للجامعة الجزائرية المتمثل في إقحام النظام الجديد LMD (ليسانس ماستر دكتوراه) بداية من الموسم 2004/ 2005 أملا في مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من جهة و إيجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى، بلغ عدد الطلبة المسجلين به في هذا الموسم زهاء 7600 طالب موزعين على عشر جامعات، ليرتفع هذا العدد خلال الموسم الجامعي 2005/2006 إلى 20200 طالب موزعين على 29 جامعة ثم إلى 72000 طالب موزعين على 39 جامعة خلال السنة الجامعية 2006/2007، ليبلغ عدد المسجلين بهذا النظام 149000 طالب بحلول الموسم الجامعي 2007/2008 بسبب ارتفاع عدد الجامعات المؤهلة لفتح هذا النظام إلى 40 جامعة¹. و لقد تم تعميم النظام بشكل تدريجي عبر جامعات الوطن ليشهد الموسم 2008 - 2009 تخرج أول دفعة من حملة شهادة الماستر.

يشتمل النظام الجديد على ثلاث مراحل كمايلي²:

- ليسانس: و يتكون من وحدات تعليمية موزعة على ست سداسيات، و يتضمن مرحلتين: تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، و تتمثل ثانيهما في تكوين متخصص. كما ينقسم هذا الطور إلى غائتين، غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب مباشرة من الاندماج في عالم الشغل، و غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة.

¹ Ahmed GHOUATI, "Globalisation d'une politique éducative au sud de la méditerranée, le processus de Bologne au Maghreb", maître de conférences à l'université d'Auvergne, IME-pôle Clermont-université.

² إصلاح التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، و البحث العلمي، جوان 2007. (www.mesrs.dz)

- **ماستر:** يشمل هذا الطور على وحدات موزعة على أربع سداسيات مفتوحة للطلبة المستوفين للشروط المحددة ، و يحضر هذا التكوين إلى مهمتين: مهمة مهنية (ماستر مهني) و مهمة أكاديمية (ماستر بحث).
 - **دكتوراه:** مكونة من ست سداسيات و يهدف إلى: تعميق المعارف في تخصص محدد، تحسين المستوى عن طريق البحث و من أجل البحث.
- ما يميز هذا النظام هو اعتماد طريقة الأرصدة في التقديم ، إذ يتعين على الطالب اكتساب 180 رصيда للحصول على الليسانس و 120 رصيда للحصول على الماستر.
- و الرصيد هو وحدة حساب يسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس، أعمال موجهة، بحث...).
- و تتميز وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ و التحويل، يمكن استعماله في مسار تكويني آخر يفتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية و خلق حركية لدى الطلبة.
- لقد تم التخلي نهائيا عن النظام الكلاسيكي ابتداء من الموسم الجامعي 2010-2011 و تم تعميم نظام ل.م.د في كافة المؤسسات الجامعية¹.

¹ د. شعب شنوف ، مخرجات التعليم العالي في الجزائر و سوق العمل من الكم إلى کیف ، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات - السياسات - الآليات) النامة - مملكة البحرين، أكتوبر 2011 .

خاتمة الفصل:

شكل التعليم محور العديد من الإسهامات في الفكر الاقتصادي وتبلورت أهميته أكثر منذ تأسيس نظرية رأس المال البشري التي بينت أهمية التعليم كأداة فعالة ومحركة وذات مردودية على اقتصاديات الدول.

لهذا سعت جل الدول إلى الاهتمام بالتعليم وبنظمتها التعليمية لما له من آثار ايجابية على السلوكات الفردية والتوازنات الاقتصادية الكبرى.

والجزائر كباقي هذه الدول تبذل جهودا في إطار الاهتمام بالتعليم وتطويره بجميع مستوياته ، وخاصة التعليم العالي وذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها .

الفصل الثاني

مسألة تمويل التعليم في المؤسسة الجامعية

مقدمة الفصل.

يلعب التعليم بجميع مراحلها بصفة عامة و التعليم الجامعي بصفة خاصة دورا هاما في تنمية المجتمعات.

وتشارك الدول المتقدمة و النامية على السواء في الاهتمام بتعليم مواردها البشرية وذلك بتوفير الهياكل القاعدية ومختلف الإمكانيات الضرورية من أجل ضمان اكتساب المعارف والمهارات لأكثر عدد ممكن من الأفراد.

إن المتبع لأحوال التعليم الجامعي يلاحظ ازدياد احتياجاته المالية في السنوات الأخيرة نتيجة التوسع في عملية التعليم ، ففي كل عام تفتتح جامعات وكليات ومعاهد جديدة ، وتقبل أعداد متزايدة من الطلبة ، وتزداد الاحتياجات من المباني والتجهيزات التقنية وهيئة التدريس ؛ الأمر الذي أدى إلى الحاجة المتزايدة للتمويل لمد التعليم بأكثر قدر ممكن من الموارد المالية بمختلف أنواعها .

من خلال ما سبق، سنتعرض في هذا الفصل إلى مفهوم الجامعة، أدوارها، مصادر تمويلها، الإنفاق على التعليم، ثم نتطرق أخيرا إلى الكلفة التعليمية.

المبحث الأول : أساسيات عامة متعلقة بالجامعة و تمويلها.

المطلب الأول : مفهوم الجامعة و التطور التاريخي لها بالعالم.

- يضم التعليم العالي ثلاثة أنماط رئيسية من مؤسسات التعليم العالي و هي المعاهد (أو الكليات) المتوسطة، والنمط الثاني هو المعاهد العليا أو المدارس العليا والنمط الثالث هو الجامعات¹.

1- مفهوم الجامعة : concept of the university

الجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية، و الجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي.

و تطلق أسماء أخرى على الجامعة و بعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا. و هذه الأسماء تسبب اختلاطاً في الفهم، لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر. فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولاً تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية، تستخدم كلمة كلية للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، و بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عالي للتعليم أو مدرسة.

و تعتبر الجامعة القطب الرئيسي في قطاع التعليم العالي من حيث حجمها و ميزاتها في تقديم خدمة عمومية في هذا القطاع، خاصة في الدول النامية، أين تكاد تنعدم الجامعات الخاصة.

سنحاول فيما يلي تقديم مفهوم الجامعة لغة و اصطلاحاً.

1/ لغة: إن اصطلاح جامعة university مأخوذ من الكلمة اللاتينية universitas و تعني الإتحاد

و التجمع، و قد كان استعمال هذا المصطلح ابتداءً من القرن 14م للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي

¹ محيا زيتون "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأس مالية"، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 1997، ص 109.

و استخدمت كلمة (الجامعة) لتدل على تجمع الأساتذة و الطلاب وهي تمثل ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية و المرادفة لها.

- أما كلمة كلية collègue فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية colegio وتعني " القراءة معا" استخدم هذا المصطلح بمفهومه الحالي في أكسفورد منذ القرن 13 لتدل على المكان الذي يجد فيه الطلاب المسكن، المأوى، المعيشة و التعليم.

- ونجد في أدبيات التربية و التعليم مفهوما آخر المصطلح كلية بمعنى faculté، المأخوذة عن الكلمة اللاتينية facultas، التي تعني القوة أو القدرة.¹

2/ اصطلاحا:

يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو مفهوم عالمي للجامعة، نظرا لارتباطها بالأهداف التي أنشأت من أجلها، و التي بدورها تختلف من دولة لأخرى فالجامعة كمنظمة للتكوين و التعليم لا تحدد أهدافها و اتجاهاتها من جانب واحد و من داخل جهازها فحسب ، بل تتلقى هذه الأهداف من الكيان الاجتماعي ، السياسي و الاقتصادي الذي تقوم على أساسه.²

و من بين التعاريف التي قدمت للجامعة اعتبارها: " تلك المنظمة التي تحتوي على عدد من المعاهد التعليمية العليا و تقدم برنامجا للدراسات العليا، و لها قدرة منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة".³

¹ محمد منير مرسي: "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه"، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص 9-10.
² رفيق زراولة: "دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة"، مداخلة في المنتدى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 12-13 نوفمبر 2005، ص 397.
³ وفاء محمد البرعي: "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 290.

و يعرف الدكتور مصطفى الأسعد الجامعة بأنها: "المصدر المؤهل لاستقاء المعرفة من مناهل متعددة المصادر".¹

■ وهناك تعريف ثالث للجامعة وفقا لوظائفها، حيث يعرفها "ألان توران" بأنها "مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة و خدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين"².

نلاحظ أن التعريف الأول قدم مفهوم الجامعة بالتركيز على هيكلها التنظيمي، بينما قدم التعريف الثاني الوظيفة المباشرة للجامعة باعتبار أن الوظيفة الأولى لها هي الإعداد العلمي للإطارات و تبنى الأبحاث العلمية، وتعتبر الجامعة الإطار الذي ينسب إليه عموما آخر المراحل التعليمية و المعروفة بالتعليم العالي، أي تجاوز لمرحلة ما بعد البكالوريا و امتداد إلى حدود المعرفة و الآداب والفنون.

■ تعريف الجامعة من منظور المشرع الجزائري:

يعرف المشرع الجزائري الجامعة بأنها " مؤسسة عمومية ذات طابع ثقافي علمي و مهني"³ ، وفق المادة 31 من القانون 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أفريل 1999 ، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي أعطى تكييفا جديدا للجامعة الجزائرية و ذلك في إطار جملة التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي للجامعة و الأحكام المتعلقة بها.

¹ محمد مصطفى الأسعد: "التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث"، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2000، ص 52.

² سامي سلطي عريفج: "الجامعة والبحث العلمي"، دار الفكر، الأردن، 2001، ص 15.

³ القانون رقم 99 - 05: . المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أفريل 1999 ، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

و قد جاء هذا التعديل - حسب المختصين - على إثر التحولات التي تعرفها الجزائر في شتى الميادين سواء تلك التي تفرضها ضرورة إدخال التعديلات الداخلية للمنظمة الجامعية أو تلك التي تلزم بضرورة تكيفها مع متطلبات المحيط الخارجي بهدف تفادي أساليب التسيير التقليدية التي لم تعد مناسبة، و العمل على تكريس مفاهيم جديدة كالنجاحة، الفعالية، المرونة و ميكانيزمات التسيير الحديثة.¹

2- التطور التاريخي للجامعات:

يعد تاريخ و مكان نشأة أولى الجامعات مثار جدل، ففي حضارة اليونان القديمة، اشتهر معلمون أمثال سقراط و أرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة و العلوم، و لكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي. ففي تلك الأيام لم يكن الطلبة يحتاجون النجاح في امتحان القبول أو الانتظام في مقررات محددة، و لا يمنحون شهادات أكاديمية. و مثل ذلك حدث في الهند القديمة، حيث قام العلماء بتعليم المهنود المعارف الدينية، لكن طريقتهم في التعليم لم تكن تعليما جامعيًا. بمفهوم العصر الحديث. و بالرغم من أن النماذج الأولى من التعليم كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فان جذور الجامعات الحديثة تبدأ من إنشاء جامعة القرويين (245هـ-859م) و جامعة الزيتونة في شمال إفريقيا و جامعة الأزهر في مصر (360هـ، 970م) و ثلاثتها من أقدم جامعات العالم و كان طبيعيًا أن تبدأ بتدريس العلوم الإسلامية، و لكن الأمر تغير فيما بعد فأصبحت معظم العلوم المعاصرة تدرس بها. سوف يتم تقسيم بداية تاريخ الجامعات إلى:

¹ نور الدين موزالي " التنظيم الإداري الجديد للجامعة الجزائرية و إستراتيجيته في ظل القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 " مذكرة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004 ص 03.

1- الجامعات في الوطن العربي: Universities in the Arab World

أنشأت أولى الجامعات الحديثة في الوطن العربي عام 1908 و هي الجامعة المصرية، ثم أنشأت الجامعة الجزائرية عام 1909، و إن كان قد صدر مرسوم بتأسيسها عام 1879 م ، و أنشأت جامعة الإسكندرية عام 1942 م، وجامعة عين شمس 1950م، أما جامعة الخرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشأت عام 1902 م، وسميت بجامعة الخرطوم عقب الاستقلال عام 1956، و في ذات العام افتتحت الجامعة الليبية، أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعاتها جامعة الملك سعود التي أنشأت عام 1957 م.

و في لبنان تأسست جامعتها عام 1951، و كانت من قبل تعتمد على الجامعة الأمريكية التي أنشأت عام 1920م، و أنشأت جامعة بغداد عام 1958م، و تتابع منذ أوائل ستينات القرن العشرين تأسس الجامعات في الوطن العربي، فظهرت جامعة الكويت و الجامعة الأردنية في عمان و صنعاء باليمن و جامعات أخرى في تونس و المغرب و البحرين و الإمارات و غيرها ، حتى بلغت الجامعة العربية أكثر من خمسين جامعة. ففي مصر و حدها ثلاثة عشر جامعة ، و في المملكة العربية السعودية سبع جامعات، و في الأردن (عدد سكانه حوالي أربعة ملايين نسمة) خمس جامعات حكومية و تسع جامعات أهلية. و بلغ عدد الجامعات في السودان أكثر من خمس و عشرين جامعة و يتخرج في هذه الجامعات في جميع التخصصات نحو نصف مليون خريج كل عام.

و يقوم بالتدريس في هذه الجامعات أساتذة عرب مؤهلون تأهيلا علميا عاليا، و تحرص وزارة التعليم على تمويل الجامعات بكل ما يلزمها من الاعتمادات المالية، حتى تتمكن من تزويد مكاتبها و معاملها و إجراء التجارب و البحوث و عقد المؤتمرات و إصدار الكتب و المحلات ، و الإنفاق على مختلف الأنشطة الطلابية و بناء المدن الجامعية لسكنى الطلبة و الطالبات و كذلك لسكنى الأساتذة¹.

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د.يوسف حجيم الطائي، م.أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 70 .

و لقد بلغ عدد الجامعات العربية 358 جامعة في عام 2008، حيث تشكل الجامعات الخاصة ما نسبته 49.8 % جامعة وهذا يعني 1.1% جامعة لكل مليون نسمة من سكان الدول العربية، حيث أن عدد سكان الدول العربية 334.5 مليون نسمة في عام 2008، أنظر جدول رقم (08).

ويمثل هذا المعدل نصف الحد الأدنى للمعدل العالمي الذي يتراوح ما بين 2-6 جامعة لكل مليون نسمة من السكان في العديد من الدول المتقدمة صناعيا ، فمثلا هناك ستة جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية لكل مليون نسمة، وجامعتان لكل مليون نسمة في اليابان.

جدول رقم (08) : يبين تطور عدد الجامعات في الدول العربية للفترة 1950-2008.

السنة	جامعات حكومية	جامعات خاصة	العدد الإجمالي
قبل 1958	7	2	9
1973	37	8	45
1993	114	26	140
2003	156	77	233
2008	193	192	385

المصدر: أ.د علي خليل إبراهيم التميمي ، فجوات التعليم و التدريب و البحث العلمي و سوق العمل العربية ، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة ، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011، ص 14.

وبالرغم من تديني نسبة عدد الجامعات إلى عدد السكان في الدول العربية إلا أن العقد الأول من القرن الحالي شهد توسع بعدد الجامعات حيث بلغت 385 بعد أن كان عددها قبل 60 عاما 09 جامعات بسبب تزايد عدد السكان وتزايد فرص التعليم ما قبل الجامعي وتحول العالم نحو الاقتصاد المعرفي¹.

وعند مقارنة الدول العربية بعدد الجامعات لكل مليون نسمة من مواطني كل دولة يظهر الفرق في قدرة الاقتصاد بالإنفاق الحكومي أو جذب الاستثمار الخاص لإنشاء الجامعات حيث: النسبة 0.3 جامعة لكل

¹ أ.د علي خليل إبراهيم التميمي ، فجوات التعليم و التدريب و البحث العلمي و سوق العمل العربية ، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011، ص 14.

مليون نسمة في موريتانيا تليها مصر 0.4 ثم العراق وسوريا بـ 0.5، المغرب 0.6، السودان 0.9، و الجزائر بـ 1، وأعلى نسبة في البحرين 19.3 تليها لبنان 10.0، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (09): نسبة الجامعات / مليون نسمة 2008.

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
مصر	0.4	الإمارات	3.8
العراق	0.5	الجزائر	1
الأردن	4.4	ليبيا	2.4
لبنان	10	المغرب	0.6
سورية	0.5	تونس	4.3
البحرين	19.3	السودان	0.9
الكويت	1.7	اليمن	1.2
عمان	1.8	جيبوتي	1.3
قطر	5.5	موريتانيا	0.3
السعودية	1.1	إجمالي الدول العربية	1.1

المصدر: أ.د علي خليل إبراهيم التميمي، فجوات التعليم و التدريب و البحث العلمي و سوق العمل العربية، بحوث و أوراق عمل ملتقى محركات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011، ص 15 .

إن العدد المجرد للجامعات لا يعكس أهميتها فهناك جامعات سعتها كبيرة بأعداد الطلبة تتجاوز مائة ألف مثل جامعة القاهرة يقابلها جامعات لبضعة مئات من الطلبة.

والمؤشر الأساسي لكفاءة أداء الجامعة هو مدى قدرتها على أداء وظيفتها في التعليم و التدريب و البحث العلمي ونقل المعرفة للمجتمع

وبصورة عامة فإن الجامعات العربية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات على أساس دورها بالوظائف الثلاثة:

1- جامعات متطورة الهياكل الداخلية: وهي الجامعات التي تمارس التعليم والبحث العلمي والدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، وهذه الجامعات تؤدي الوظائف الثلاثة وتنتج بعض الجامعات العربية نحو هذا النوع .

2- جامعات مكتملة الهيكلة الداخلية: وهي الجامعات التي تركز على تعليم المهارة والخبرة اللازمة لقطاعات الاقتصاد والخدمات الوطنية ولديها برامج تدريب وتدرّيس معرفية وتقنية وابتكارات في أهم القطاعات الاقتصادية، وهذا النوع من الجامعات تؤدي الوظائف الثلاثة إلا أنها قليلة في الدول العربية.

3- الجامعات غير المكتملة: وهي التي تقدم برامج تعليمية دون بحث علمي ودراسات عليا على نطاق واسع ومخرجاتها تغطي نطاق محدود من حاجة سوق العمل وهذه لا تستطيع أن تؤدي الوظائف الأساسية للجامعة.

4- جامعات متخصصة: وهي التي تختص ببرامج تعليمية في مجال واحد من حقول المعرفة مثل جامعات طبية أو هندسية أو اقتصادية، ويوجد العديد من هذه الجامعات في الدول العربية.¹

2- الجامعات في آسيا وإفريقيا : Universities in Asia and Africa

قد درجت الجامعات في المستعمرات على الطريقة الأوروبية نفسها وتشمل ككلتا، وبومباي، ومدراس (كلها في عام 1857م) في الهند، أوتاكو في (1869م) في نيوزيلندا، و كيب تاون (1873م) في جنوب إفريقيا، و في الفلبين جامعات لهما تاريخ طويل و هما سانت توماس (1611م) و سانت كارلوس (تأسست في عام 1595، و تحقق لها المستوى الجامعي في عام 1948م) و تأسست الجامعة التقنية في ماليزيا عام 1925م (و ظفرت بالمستوى الجامعي عام 1972م). و تأسست الجامعة الوطنية في سنغافورة عام 1980م، و يرجع أصلها إلى الكلية طب الملك ادوارد السابع (1905م).

و في الوقت الحاضر أنشأت مئات الجامعات في جميع أنحاء العالم . و قد أنشئ معظمها من خلال التوسع في الأكاديميات التي كانت قائمة، لتبلي حاجة الأعداد المتزايدة من المواطنين للتعليم العالي، و في المناطق

¹ أ.د علي خليل إبراهيم التميمي، فجوات التعليم و التدريب و البحث العلمي و سوق العمل العربية، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011، ص 15 .

المستعمرة سابقا في آسيا و افر يقيا قامت بعض الدول التي حصلت على استقلال لها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945م بإنشاء المدارس لتخدم المجتمع الذي لم تتح له الفرص فيما مضى للتعليم المتقدم .

3- الجامعات في الغرب Universities in the West.

أما الجامعات في أوروبا فقد ظهرت في العصور الوسطى ، ولم تكن مؤسسات متكاملة . وإنما نمت تدريجيا بوصفها تجميعا لمدارس فردية .

وقد كانت أبرز الجامعات الأولى هي جامعة بولونيا في إيطاليا والتي أنشئت في القرن الثاني عشر الميلادي وكذلك جامعة باريس التي أقيمت في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي ، وتكونت كل جامعة من هاتين الجامعتين من اتحاد كليات مستقلة تقوم بتدريس سبعة موضوعات في مجال الآداب وهي : القواعد اللاتينية والبلاغة (التحدث والكتابة باللغة اللاتينية)، الجدل (التفكير ، مهارات الجدل) ، الحساب (استخدام الأعداد الرومانية) ، علم الفلك ، علم الهندسة وعلم الموسيقى .

و قد توسعت مثل هذه البرامج عندما نقل المسلمون في الشرق الأوسط وشمالى افر يقيا و اسبانيا علوم اليونان و الرومان إلى الأكاديميين و الأوروبيين . و حلت الأعداد العربية محل الأعداد الرومانية، الذي اعتبر نظاما تنقصه الدقة، وتتسم الحسابات فيه بالبطء و الصعوبة.

كانت جامعة باريس نموذجا من جامعتي أكسفورد وكمبردج في إنجلترا . وفي جامعتي أكسفورد و كمبردج كان الطلاب يمكنون في أي مكان يخلو لهم و بالتدريج أخذوا يجتمعون في مساكن مستقرة تطورت بعد ذلك إلى كليات، و مازالت حتى الآن تستخدم مراكز للسكن و الدراسة .

و أولى الكليات التي أنشأت في أكسفورد الكلية الجامعية تأسست (1249م)، باليول (1263م)، ميرتون (1264م) ، أكستر (1314م)، أوريل (1326م)، كويتز (1340) و ظلت أكسفورد لعدة قرون لا تقبل إلا الطلبة الذكور. و بعد عام 1878م تأسست خمس جامعات نسائية حصل معظمها على مستوى الكليات في عام 1926م . و بعض هذه الكليات مختلط ينتظم فيها الرجال و النساء في قاعات الدروس.

و ظهور الكليات في كامبريدج مشابه لنموذج أكسفورد. و أولى كليات كمبردج هي بيتر (1284م)،
كلير (1326م)، بيمبروك (1347م)، كونفيل، وكاوس (1348م)، ترينتي (1350م)، كوريس، كريستي
(1352م).

و تأسست خلال العصور اللاحقة، جامعات أوربية مشهورة مثل: جامعة فيينا (1365م) في النمسا، و
هايدلبرج (1386م)، و كولون (1388م)، و ليبزج (1409م) في ألمانيا، و سانت اندروز (1410م) في
اسكتلندا، و كوبنهاجن (1479م)، في الدنمارك¹.

المطلب الثاني: الأدوار الرئيسية للجامعة.

للجامعة عدة أدوار نذكر منها:

أولاً: دور الجامعة في البحث العلمي.

بدأ هذا الدور في الجامعات الألمانية في بداية القرن التاسع عشر، و يمكن القول بأن الجامعات الألمانية كان
لها تأثير في فلسفة التعليم العالي حتى الآن من ناحية:

- 1- الجامعة مركز البحث العلمي الأكاديمي.
- 2- العمل بقدر الإمكان على الارتقاء بالبحث العلمي من خلال هذه المؤسسات التي تضم الأساتذة و
العلماء و المفكرين.
- 3- مفهوم حرية التعلم و الذي يتضمن حرية الطالب في اختياره مجال الدراسة و في العيش مستقلاً
داخل الجامعة و حقه بالانتقال من جامعة إلى أخرى.
- 4- مفهوم حرية التدريس و الذي يتضمن حرية الأستاذ في الكشف عن الحقيقة .

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د.يوسف حجيم الطائي، م.أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مؤسسة الوراق للنشر و
التوزيع، عمان، 2009، ص 70 .

5- إن البحث العلمي قد يأخذ الطابع النظري أو التطبيقي أو الجانبيين معا، و قد تتم الدراسة على

مختلف القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة، إدارة. . الخ) باعتبار أن الجامعة هي مجال

لتخصصات مختلفة في كل ميادين المعرفة الأدبية و العلمية.

هذه الدراسات ستساهم بصورة أو بأخرى في كشف المشاكل أو الاختلالات التي قد يشهدها أي

قطاع، ومن ثم فالباحث سيعمل - حسب هدف بحثه - إلى محاولة معالجة هذه الاختلالات أو على

الأقل اقتراح الحلول المبدئية، و بهذا يصبح التعليم الجامعي منشطا للمنظمات الاقتصادية و الاجتماعية

والثقافية... الخ، وهو ما يبرز التعاون الوثيق بين هذه المنظمات و بين التعليم الجامعي لاسيما في

الدول المتقدمة، و ذلك من خلال الإمكانيات المالية المخصصة للتعليم و البحث الجامعي.

بصورة عامة و في مجال البحث العلمي فإن الجامعة يجب أن تولي الاهتمام بالبحث العلمي بنوعيه

(الأكاديمي، التطبيقي) لأنه ضروري لنمو المعرفة و تقدمها و نشرها خاصة البحوث والدراسات

التطبيقية التي تعتبر أكثر أهمية من سابقتها نظرا لميزتها السابق ذكرها، و عليه يفترض أن تتم هذه

البحوث بالتنسيق بين الجامعات و المنظمات الصناعية التجارية و التربوية.¹

ثانيا: دور الجامعة في خدمة المجتمع.

تعد خدمة المجتمع و النهوض به من الأدوار الرئيسية للجامعات عموما، و يقصد بهذا الدور الأنشطة غير

المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة و العمل على ربط البحث

العلمي بمشكلاتها و الأنشطة المباشرة الموجهة للآخرين بهدف إحداث تغييرات مرغوب فيها تؤدي إلى نمو

المجتمع و تقدمه. و يتطلب تحقيق هذا الدور من الجامعة أن تضع نفسها بإمكانياتها البشرية و المادية في

خدمة المجتمع بما في ذلك البيئة المحيطة بها التي تتلقى منها السند و التأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج

¹ محمد منير مرسي، "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه"، مرجع سابق، ص 28-30.

في حدود إمكانياتها. و أن الإبداع و الابتكار لا يزدهر و لا يتطور إلا في ظل تراكم الخبرات التي تتواصل و تتشابك بين شبكات المجتمع و تحدث المناخ الصحي لتراكم النشاط العلمي و الفكري و الثقافي أو حالة التجديد و التواصل الحضاري.¹

و يشير لبعض المؤشرات التي توضح دور الجامعة في خدمة المجتمع و منها:

- 1- ربط التخصصات المختلفة في الجامعات باحتياجات المجتمع المحيط بها .
- 2- ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع بغية إيجاد الحلول لها.
- 3- التفاعل بين الجامعة بمواردها البشرية و البحثية و الفكرية و بين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية و الخدمية .

ثالثا: التنشيط الثقافي و الفكري.

يعتبر نشر العلم و الثقافة ضمن رسالة الجامعة من خلال تزويد الطالب بالعلوم النظرية و التطبيقية و لا يقتصر هذا التنشيط على المجتمع الداخلي للجامعة فقط، بل يتعداه إلى المجتمع الخارجي من خلال معالجة قضاياها الاجتماعية، الاقتصادية. . الخ، وهو ما يبرر الأيام الدراسية و التكنولوجية و المنتقيات و المحاضرات العامة التي تتبناها الجامعة بمختلف إداراتها، عن طريق الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة.²

رابعا: إعداد القوى البشرية

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى ، حيث أسندت لها مهمة الإعداد للمهن المختلفة في الآداب و الطب و القانون ، ومع تطور العلوم تطورت التخصصات في الجامعة وبدأ الاهتمام بالإعداد لمهن أخرى كالتدريس ، الهندسة ، الزراعة و العلوم الطبيعية و الاجتماعية (ق 19) . و في القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى كإدارة

¹النجار فريد "فلسفة التعليم العالي"، بحث منشور، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، مجلد(8)، 2002، ص 20.

² نفس المرجع السابق: ص 29.

الأعمال، الصحافة والإعلام، الاقتصاد، السياسة... الخ، فمن بين أهم أهداف الجامعة هو تقديم تعليم عالي متخصص.

■ من هذا المنطلق يمكن أن ينظر للجامعة على أنها منظمة إنتاجية من حيث إنتاجها للقوى البشرية المدربة، كما تمثل (الجامعة) استثمارا في الموارد البشرية باعتبار أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، وحسب آدم سميث فإن رأس المال البشري يتكون من القدرات و المهارات الإنسانية المكتسبة و المتعلمة، وقد أوضح - في إطار تقديمه أهمية رأس المال البشري - أن موهبة الفرد لا تعود عليه فقط و إنما تعود أيضا على المجتمع الذي ينتمي إليه، كما أن مهارة العامل تشكل أداة ثمينة لإثراء الاقتصاد، و إذا تكلف إعداد العامل (علميا) لاكتساب هذه المهارة قدرا معيناً من المال فإن هذه المهارة ستعطي عائدا يغطي تكاليف إعدادها.¹

خامسا : الأدوار الجديدة للجامعات:

في ظل التطورات المتسارعة لعمليات البحث و التغيير و التقدم العلمي و التكنولوجي تضاف أدوار جديدة لأدوار الجامعات و هي تمارس عمليات البناء و التغيير من أجل إعداد الإنسان القادر على أداء مهامه على الصعيد القومي و الإنساني.

إن الجامعات و في حقيقة أدوارها و جوهر رسالتها هي مصنع العقول التي تنتج و تبدع و تصنع الحضارة و أن الجامعة لن تتمكن من القيام بهذه الأدوار إلا إذا ارتقت إلى مستوى التحديات العلمية المعاصرة و إلى شتى المستويات من أجل صنع التقدم و الرخاء و رفع مستوى الحياة و ازدهارها و ارتقائها ، ومن هذا المنطلق يتطلب من الجامعات التعليمية أن تعمل بما يلي:

■ إحداث تطور جوهري في كليات و أقسام الجامعات بما يحقق لهذه الأقسام و الكليات تفوق واضح و كبير و ليست على المستوى الوطني و القومي بل على المستوى العالمي لتكون قادرة على التنافس و الإبداع.

¹ فاروق عبدو فليه: "اقتصاديات التعليم - مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة"، دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2003،

- توظيف البحث العلمي الجامعي في خدمة قطاعات الإنتاج و التنمية و ربط مؤسسات البحث العلمي بمؤسسات الدولة كافة و زيادة تفعيل تقديم الخدمات بشكل يؤثر في جودة عمليات التصنيع و الإنتاج و توفير الخدمات.
- تطوير قواعد البيانات للأبحاث العلمية و الباحثين في الجامعات و التنسيق و التعاون بين مؤسسات البحث العلمي في هذه الجامعات و استخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- تطوير القدرات في رفد القطاعات بالمتخرجين القادرين على هضم المتغيرات الجديدة و التعامل مع المشكلات الخدمية بالعقول المبدعة القادرة على التواصل العلمي و التفاعل مع المستجدات العلمية و التكنولوجيا المتسارعة التغيير.
- استقدام كل المبتكرات و التقنيات الجديدة و الحرص على المشاركة و المساهمة في صنع القرار العملي و التواصل معه.
- الولوج في المفاهيم الحديثة و المتجددة للعلوم و استحداث أقسام علمية لمواكبة دراستها في عمليات البحث العلمي.
- تطوير عميق في مناهج التعليم و العلوم بما يتوافق مع حاجات الأمة.
- التركيز على القيم و تعميق الوعي الروحي و الأخلاقي و الإنساني لدى الطلبة الجامعيين بما يضمن لهم انطلاقاً في محاربة كل أشكال التغريب و الغزو الفكري و الثقافي.¹

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د. يوسف حجيم الطائي، م. أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مرجع سابق، ص 97-99 .

المطلب الثالث: الإدارة الجامعية.

❖ لقد احتلت الإدارة الجامعية أهمية كبيرة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين لما لها من دور كبير في تطوير الجامعات، و لما للجامعات من دور كبير في مجتمعاتها بوصفها رائدة لقطاعات المجتمع في التطوير و التنمية كمؤسسات علمية و بحثية. لقد تركزت الاهتمامات و منذ بداية عقد الستينات على توفير نظام للمعلومات يدعم متخذ القرار و خاصة لإدارة الكليات و الجامعات، و قد صدرت عدة دراسات تتحدث عن أهمية الإدارة الجامعية لغرض تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد و التوزيع الأفضل لها ، و أيضا، تحقيق الفاعلية و المساهمة في تطوير البناء العلاقتي بين الجامعة و المجتمع.

و الإدارة بصفة عامة هي واحدة من ستة عناصر هامة في الكيان الجامعي و هي:

- سوق العمل بالنسبة للخريجين.
- التقنية المطلوبة لإعداد الخريجين.
- الجهاز التنفيذي.
- رأس المال اللازم لتمويل العملية التعليمية في جوانبها.
- التنظيم الذي يربط ما بين العناصر السابقة.
- الجهاز الإداري المسؤول عن وضع رسالة المؤسسة الجامعية موضع التنفيذ من خلال رؤية واضحة و مبادئ إرشادية.

❖ و فيما يلي مختلف الأنماط الإدارية التي تدار من خلالها أي مؤسسة علمية كانت أو غير ذلك:

أولا: الإدارة بالأساليب:

و في هذه الإدارة يهتم الجهاز الإداري بالأساليب على حساب الأهداف و يغلب الشكل على المضمون بشكل يجعل القبيح و يخفي المشاكل رغم وجودها.

و في الإدارة بالأساليب يتحول الجهاز التنفيذي إلى جهاز خدمي ؛ يخدم أهداف الإدارة العليا دون النظر إلى أهداف المؤسسة الجامعية.

ثانيا: الإدارة بالأهداف:

في هذه الإدارة يقسم الهدف الاستراتيجي في رسالة المؤسسة إلى عدد من الغايات التكتيكية التي توزع على عمداء الكليات ثم تقسم كل غايات تكتيكية إلى عدة أهداف صغيرة توزع على رؤساء الأقسام. بعد ذلك يقسم كل رئيس قسم هدفه الصغير إلى مهام يوزعها على مرؤوسيه في شكل خطط بسيطة مستهدفة التحقيق. و هنا تتعدد الأهداف و طريقة الأداء تبعا لتعدد المستويات الإدارية و التنفيذية.

ثالثا : الإدارة بالرؤية المشتركة:

و هذا الأسلوب الإداري بسيط في متطلباته ،عميق في آثاره. فالإدارة بالرؤية أو الإدارة على المكشوف هي الإدارة التي يتم فيها الاهتمام بالوسائل و الأهداف بشكل شمولي بحيث تنتقل رؤية المؤسسة الجامعية إلى عقل و ضمير ووجدان القائمين على رسالتها على اختلاف مستوياتهم التنفيذية و الإدارية. و في هذه الحالة لا تقسم الأهداف الإستراتيجية و لكن تقسم أدوار و أدوات الوصول إلى هذه الأهداف ،و تطلق الطاقات و تعطى الحريات لكل العاملين بالمؤسسة الجامعية للعمل حسبما يترأى لهم بهدف الوصول إلى الهدف الأسمى المنشود و هو تنمية و تطوير الثروات البشرية بشكل حقيقي لا يعتمد فقط على اجتياز الامتحانات و الحصول على الشهادات.

و الإدارة على المكشوف ليست تنازلا عن السلطة و لكنها مشاركة في استخدام الأدوات و تسلم الأدوار للوصول إلى هدف يراه الجميع واضحا.

رابعا: الإدارة المرئية.

يعتبر هذا النمط الإداري و ليد التجربة اليابانية و نرى زيادة أهميته في دول العالم النامية و التي تزداد فيها درجات التشويش المؤسسي .

و الإدارة المرئية أسلوب إداري يعتبر من أهم أسباب نجاح التجربة اليابانية،و تسمى الإدارة في اليابان (جمبا كايزن)(Gemba Kaizen) و هي كلمات بسيطة تعني إدارة المشكلة من المكان حتى يمكن إدارة الوقت بالدقة و السرعة المناسبين للتخلص من جذور هذه المشكلة و العمل على منع تكرارها في المستقبل،و عليه فهو أسلوب مستمر يستمد قيمته من أرض الواقع.

و عليه فان الإدارة المرئية ليست أسلوباً لإدارة الأزمات، و لكنها منهج عمل مستمر لإدارة الأحداث اليومية في مكانها و زمانها، ويستمد النمط الإداري قيمته من الواقعية و شفافية العلاقات الرأسية و الأفقية في أركان العمل المؤسسي.¹

❖ قضايا خاصة بالتنظيم الجامعي :

في هذا الإطار لا بد من التطرق إلى مبادئ أساسية من مبادئ التنظيم و هي:

أولاً: مبدأ التسلسل الهرمي.

و يقصد به من الناحية اللغوية حكم الأعلى على الأدنى و لكن في الحقيقة أن التسلسل الهرمي يعني تنظيم طبيعي مكون من مستويات متتالية حيث يكون المستوى الأدنى مرؤوس مباشر للمستوى الذي أعلى منه و هكذا وصولاً إلى القمة ، و في ظل هذا التنظيم تنساب السلطة من الأعلى إلى الأدنى تدريجياً، و من ضرورات هذا التنظيم عدم تجاوز أو تحطي أيًا من المستويات الإدارية المتوسطة أثناء تعامل الأفراد في المستويات العليا مع الأفراد في المستويات الدنيا و العكس صحيح أيضاً.

ثانياً: مبدأ نطاق الإشراف.

يعد هذا المبدأ من القضايا المثيرة للجدل في الإدارة ، فنطاق الإشراف هو عدد المرؤوسين الذين يستطيع المشرف الواحد أن يشرف عليهم بفاعلية.²

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د.يوسف حجيم الطائي، م.أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مرجع سابق، ص96-97.

² دره عبد الباري و آخرون "الإدارة الحديثة: المفاهيم و العمليات" المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان 1994 ص 25 .

المطلب الرابع: الرقابة الجامعية.

إن الرقابة الجامعية هي تلك العملية التي يستطيع من خلالها رئيس الجامعة أو العمداء التأكد من إن النشاطات الفعلية تتماشى مع النشاطات المخصصة لها.

بعبارة أخرى هي عملية قياس و تقييم الأداء بهدف التأكد من أن الخطة الموضوعة تنفذ بالطريقة الصحيحة لتحديد الانحرافات و معالجتها للوصول إلى هدف التنظيم.

و تتفاوت الرقابة حسب المستوى الجامعي، و المتعارف عليه هنالك ثلاث مستويات أساسية في الجامعة؛ المستويات الأولى هي العليا و المتمثلة برئيس الجامعة و مساعديه و المستوى الوسيط يتمثل بالعمداء و معاونيهم و المستوى الأدنى يتمثل برئيس القسم العملي .

بعدما تم التطرق إلى مفهوم الرقابة الجامعية، سوف نتعرض إلى:

أولاً: خطوات الرقابة الجامعية.

تتكون الرقابة الجامعية من عدة خطوات أساسية و هذه الخطوات هي :

1- وضع المعايير:

هي عبارة عن مستويات كمية و نوعية موضوعة تستخدم لتوجيه أداء الموظفين و تكون قابلة للقياس في مجال أداء رئيسي. هذه المعايير الجامعية قد تكون مثلاً: عدد البحوث المنجزة، عدد الاستشارات المقدمة من قبل الجامعة، عدد الطلبة المتخرجين، عدد المحلات العلمية في الجامعة، قياس إنتاجية الجامعة مقارنة مع الجامعات الأخرى، عدد الندوات أو المؤتمرات المحلية و الإقليمية و من أهم المعايير المستخدمة في هذا المجال ما يلي:

أ - معيار الوقت: الوقت اللازم لإنجاز عمل معين في الجامعة.

ب - معيار الإنتاجية: و هو نسبة المخرجات إلى المدخلات ، و كلما كانت المخرجات قريبة

من (1) هذا دليل على كفاءة عمل الجامعة و نسب إنجازها.

ت - معيار الكلفة: و هو معيار يتضمن الكلفة المرتبطة بالخدمة الجامعية.

ث- معيار الجودة: و هو مستوى الإجابة في التدريس و المناهج الدراسية و غيرها.

2- قياس الأداء و مقارنته بالمعايير:

يتم هنا قياس الأداء الجامعي في مراحل متعاقبة و متعددة من انجاز الفعاليات في الجامعة. و قد يكون القياس في مرحلة المدخلات أو خلال مرحلة العمليات /التحويل أو في مرحلة المخرجات ، و تسمى بعض أنواع الرقابة التي تتم في مرحلة المدخلات بالرقابة المانعة أو الوقائية أو القبليّة فهي رقابة تقوم على أساس قياس الأداء و مقارنته بالمعايير قبل مرحلة التحويل إذ يمكن تفادي تعيين التدريسي الذي يتصف بعدم النضج الأكاديمي قبل دخوله الجامعة أو انتقاء الطلبة الأكفاء و الجيدين قبل دخولهم الأقسام العلمية.

أما النوع الثاني من الرقابة فهو الرقابة المتزامنة و هي الرقابة التي تتم خلال مرحلة تحويل المدخل إلى مخرج أي خلال مراحل عمل الجامعة مثلا يتم تعيين الأستاذ الجامعي و تتم مراقبته خلال السنة الأولى و لا يثبت لذا اتضح بأنه غير كفاء أو لمراقبة الطلبة خلال دخولهم الجامعة في المرحلة الأولى و تتم متابعتهم من خلال الحضور الغياب و المناقشة... الخ.

أما النوع الثالث فهو الرقابة البعدية أو التصحيحية أو العلاجية فهي رقابة بعد اكتمال السنة الدراسية و معرفة الإخفاقات و محاولة معالجتها لأجل عدم تكرارها في المستقبل.

3- القيام بالعمل التصحيحي:

يصبح العمل التصحيحي ضروريا عندما يتعد الأداء بشكل ملحوظ أو مهم عن المعايير في الاتجاه السلبي. و لغرض تفادي تكرار مثل هذه الانحرافات فانه لا بد من إجراء التحليلات لتشخيص المسببات قبل إجراء أي عمل تنفيذي.

ثانيا: مشكلات الرقابة الجامعية.

1- لا تقدم الإدارة الجامعية اقتراحات بتعديل المناهج وفقا لمتطلبات البيئة المعاصرة.

2- لا تتابع الجامعة حالات تسرب أو غياب الطلبة بالكليات.

3- لا تهتم الجامعة بمدى كفاية الكليات من التدريسيين و تخصصاتهم.

4- لا توجد معايير لقياس أداء الخدمات التعليمية بالجامعة.

5- تقتصر عملية الرقابة التي تقوم بها الجامعة في مجال التعليم على الزيارات التي قد يقوم بها رئيس الجامعة أو معاونيه عند بدء العام الدراسي أو آخره.¹

ثالثاً: منظومة الرقابة الجامعية الفاعلة.

تتميز منظومة الرقابة الجامعية الفاعلة بعدة نقاط أساسية وهي:

1- الترابط مع التخطيط و اتخاذ القرار:

حيث لا يمكن ممارسة الرقابة بدون خطط، أي لا رقابة بدون تخطيط. و كلما زاد وضوح الخطة و دقتها كلما زادت فاعلية الرقابة.

2- الترابط مع التنظيم:

و هنا لابد من تحديد التقسيمات و الفعاليات في الجامعة التي حصلت فيها انحرافات عن الخطط و التي تحتاج إلى تصحيح. و ما لم تكن المسؤوليات محددة في الهيكل التنظيمي فانه لا يمكن تحديد التقسيمات المسؤولة عن الانحرافات و محاسبتها و توجيهها.

3- المرونة:

يقصد بذلك مرونة منظومة الرقابة لكي تبقى محتفظة بالفاعلية في مواجهة الخطط المتغيرة و الظروف غير المتوقعة أو حالات الإخفاق التي لابد للمنظومة أن تنبه عنها قبل وقوعها.

4- التوقيت المناسب في الكشف عن الانحراف:

و يعني هنا الكشف عن الابتعاد بالتوقيت المنسجم مع طبيعة الفعالية المطلوب رقابتها.

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د.يوسف حجيم الطائي، م.أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مرجع سابق، ص211-212

5- الكلفة- المنفعة:

إن الهدف من الرقابة هو التأكد من تنفيذ الخطط بكفاءة حسب ما قرر له. ويجب أن لا تؤدي منظومة الرقابة إلى تحميل الجامعة الكلف التي تقود المنافع المتحققة من أجزائها.

6- الوضوح:

يجب أن تكون منظومة الرقابة سهلة الفهم وواضحة من قبل الذين يطبقونها و ممن تطبق عليهم. و في حالة وسائل معقدة فلا بد من شرحها و توضيحها للأفراد المعنيين داخل الجامعة.

7- الدقة:

لابد أن تتمتع منظومة الرقابة بالدقة بحيث يمكن الاعتماد على نتائجها عند القيام بالعمل التصحيحي.

8- إمكانية تصحيح الانحرافات:

عمل منظومة الرقابة ليس الكشف عن الانحرافات فقط و إنما استخدام أساليب المعالجة و التصحيح في نهاية الأمر و لابد أن تكون المنظومة بناءة.

رابعاً: طرق الرقابة.

هناك مجموعة من الطرق الأساسية التي يمكن أن تتبعها الجامعة لتحقيق الفاعلية و الكفاءة لأهدافها التنظيمية و هي كالآتي:

1- الرقابة الإدارية المستمرة: و هذه بدورها تقسم إلى مايلي:

أ- الرقابة الذاتية: و تعني الرغبة بالعمل بدافعية أكبر . كما تعني أيضا الرغبة على أداء عال نحو تحقيق الأهداف التنظيمية.

ب- الرقابة الجامعية: و يقصد بها رقابة أفراد جماعات العمل على بعضهم البعض وفق القيم و الأعراف و التقاليد السائدة فيما بينهم.

ت- القواعد التشريعية: و يقصد بها التطبيق الجيد و المناسب للسياسات و الإجراءات و القواعد و عملية تحديثها و متابعتها و نقلها و توضيحها للموظفين و يعد ذلك نوعا من أنواع الرقابة على سلوك الفرد و الجماعة أثناء قيامهم بواجباتهم.

2- الرقابة الإدارية الدورية: و تقسم هذه أيضا إلى مايلي:

أ- نظام المعلومات الإداري: حيث يهدف هذا النظام إلى تزويد متخذ القرار بغض النظر عن موقعه بالمعلومات المناسبة و في الوقت المناسب و بالمقدار المناسب و الدقة المطلوبة لكي يتمكن من القيام باتخاذ القرار المناسب.

ب- الرقابة الخارجية: تلجأ غالبا الإدارات إلى أداة رقابية خارجية ، هدفها مراقبة نشاطاتها المالية بهدف التعرف على مدى التزام هذه الأنشطة بالإجراءات المعتمدة و التأكد من أنها تسير وفق التعليمات.

ت- الموازنات التخطيطية: تعد الموازنات التخطيطية من أدوات الرقابة المهمة جدا و الأكثر شيوعا و تأييدا على سلوك الأفراد العاملين. و الموازنة التخطيطية عبارة عن خطة رقمية تحاول من خلالها الإدارة أن تبين مصادر التمويل و كيفية إنفاقها.

3- الرقابة الإدارية العرضية : و يقصد بها الرقابة الناتجة عن أمور جديدة حدثت في التنظيم بشكل غير مألوف أو غير متكرر و تتضمن إعداد التقارير الخاصة حول سير العمل و تقدمه و لا سيما إذا حدث أمر مهم و عاجل بالإضافة إلى الملاحظة الشخصية و الرقابة على المشاريع.¹

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د.يوسف حجيم الطائي، م.أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مرجع سابق، ص214-

المبحث الثاني: مسألة تمويل التعليم العالي (الجامعي).

المطلب الأول: واقع مسألة التمويل و كفايته.

إن المتتبع لأحوال التعليم الجامعي يرى أن الاهتمام بتمويله قد ازداد في السنوات العشر الأخيرة، فكثر الكتابات و الدراسات و أصبح من الموضوعات المتكررة في الندوات و المؤتمرات الدولية و الإقليمية و المحلية، و جميعها تعقد حول إدارة و تمويل التعليم الجامعي ، و تطغى في محاوره موضوعات التمويل على موضوعات الإدارة .

كما أن التوسع في التعليم الجامعي و ازدياد احتياجاته المالية و غير المالية أصبحت سمات بارزة في المجتمعات المعاصرة، و ذلك بفتح الجامعات و الكليات والمعاهد الجديدة في كل عام، فأمام الإقبال المتزايد للطلبة، تزداد الاحتياجات من المباني و التجهيزات و التقنيات و هيئة التدريس و سواها من مستلزمات التعليم الجامعي و يترتب على ذلك رصد مبالغ مالية أمام الطلب و الضغط على الحكومات لمد التعليم الجامعي بأموال أكثر من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة و متابعة المسيرة العلمية، و تعجز بعض الحكومات و تستجيب أخرى ضمن حدود ، فهي معنية بتنمية التعليم من حيث هو مطلب شعبي و تنموي.

-مستوى كفاية تمويل التعليم الجامعي:

لا يخفى أن التعليم الجامعي بحاجة إلى أبنية مجهزة ذات صفات وظيفية خاصة، أجهزة و تقنيات كثيرة، مواد تعليمية و تدريسية ، رواتب و مخصصات مالية للبحث العلمي، إعداد هيئة التدريس و تنميتهم أثناء الخدمة ، تدريب الهيئات المساندة و الموظفين و القيام بأعمال خدمة الجامعة و المجتمع و غير ذلك من الاحتياجات و المستلزمات ذات التكلفة العالية و التي تزداد من عام إلى آخر نتيجة للتوسع الحاصل في التعليم الجامعي و للتضخم في الأسعار.

و لا يخفى بأن الاحتياجات المذكورة تلبى و توفر لمؤسسات التعليم الجامعي حسب أولويات و ضمن حدود بالمستوى الكافي و المناسب لأعباء التعليم الجامعي و مهماته. و إن العامل الرئيسي في هذه الأوضاع و تبايناتها هو مستوى التمويل و مدى تناسبه و كفايته لتأمين الاحتياجات المطلوبة.

وللبرهان على ذلك نذكر المؤشرات التالية:

■ حين تضع الجامعات و سواها من مؤسسات التعليم الجامعي خططها فإنها تحدد احتياجاتها في ضوء المبالغ التي تلتزم بتوفيرها، ولكنها نادرا ما تحصل على المبالغ التي تطلبها، و غالبا ما تلزمها القيادات العليا بالقبول بمبالغ أقل بكثير أو قليل. و يتكرر الأمر أثناء تنفيذ الخطط فتواجه المؤسسات صعوبات في تنفيذ بعض مشروعاتها بسبب نقص الاعتمادات المالية أو بسبب التأخر في صرفها .

إن هذه العقبات معروفة لدى أجهزة التخطيط و التنفيذ، و هي تظهر بوضوح في تقارير الانجاز السنوية التي تعدها الجهات المذكورة.

■ خلال العقدين الأخيرين نمى التعليم الجامعي في دول العالم و في الوطن العربي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته من التمويل الحكومي، الأمر الذي جعل كفاية التمويل محدودة لا تكفي لتلبية احتياجات التمويل الجامعي بالمستوى المناسب لأعبائه و مهماته.¹

إن النمو المذكور تطلب نمو موازيا في المباني و التجهيزات و الأجهزة و التقنيات و في هيئة التدريس و الموظفين و سواهم من القوى العاملة في الخدمات الطلابية و سواها من المهمات و أدواتها، و إذا كنا لا نملك بيانات إحصائية عن هذه الوسائل باستثناء هيئات التدريس فإن ثمة مؤشرات من الواقع الملاحظ في معظم المؤسسات عن توافر الوسائل المذكورة بمستويات و إمكانات و مواصفات تختلف من مؤسسة إلى أخرى، و لكنها تبقى في معظم المؤسسات ضمن الحدود الوسطى أو الدنيا إذا ما قورنت بالاحتياجات المطلوبة بجعل التعليم الجامعي جيد لنوعيته، مستوفيا مستلزماته من الموارد البشرية و المادية و التقنية و سواها.

■ من جوانب التطور في التعليم الجامعي ، التوسع في أحدث الاختصاصات التطبيقية و التكنولوجية و هذه تحتاج إلى الكثير من الأجهزة و المعدات المتعلقة بالتدريس و إلى تجديدها و تحديثها من عام إلى آخر؛ و من الملاحظ أن العديد من مؤسسات التعليم الجامعي لا تستطيع الوفاء بهذا المطلب بسبب نقص التمويل.

¹ نفس المرجع السابق ص 406-407 .

- التضخم و ارتفاع الأسعار ظاهرة ملفتة، و هي تعكس مستوى معيشة هيئة التدريس، و تتطلب زيادة رواتبهم بين سنوات و أخرى، و معظم الدول تحقق هذا المطلب و لكن ضمن حدود لا تتناسب مع التضخم و ارتفاع مستوى المعيشة.
- العديد من الجامعات و المعاهد لا تتوفر على المستوى المناسب من الدعم المالي لبحوث هيئة التدريس و هذه الأوضاع ترتبط بمحدودية مخصصات البحث العلمي في الجامعات - العربية - فهي لا تزيد في مجملها على 4-10 % من ميزانيتها و كذلك محدودية الخدمات الطلابية المكلفة كالسكن و المطاعم و المواصلات و الرعاية الطبية... الخ.
- إن أوضح مؤشر على تراجع كفاية التمويل و محدوديتها هو البيانات الإحصائية عن نفقات التعليم و نسبتها إلى موازنة الدولة و الدخل القومي، فهذه البيانات تؤشر على ازدياد في احتياجاته التي تتطلب مبالغ كبيرة و إضافية.
- و من أبرز البيانات دلالة على شح التمويل و تناقص كفايته أن كلفة الطالب أو نصيبه من الإنفاق قد تراجع من (1122) دولار عام 1985م إلى (8851) دولار عام 1995م.

■ أسباب الواقع الراهن لكفاية تمويل التعليم الجامعي:

أسهمت عدة أسباب في تحديد مستوى كفاية التمويل و من أبرزها:

- 1- الاعتماد على التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في معظم الدول العربية و الاعتماد عليه بشكل رئيسي، و تغير الأوضاع المالية للحكومات بسبب الظروف السياسية و الاقتصادية التي مرت بها الدول العربية أدت إلى هدر جزء كبير من مواردها المالية.
- 2- الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة على التعليم الجامعي و تصاعده و دعم الحكومات له بسياسات التوسع فيه و المحافظة على مجانيته و تسهيل شروط القبول مما فاقت مبالغ الإنفاق.
- 3- مشروعات التطوير في التعليم الجامعي و التقدم التكنولوجي التي استدعت إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى موازنة مؤسسات التعليم الجامعي، التي لم تحض منها من الحكومات إلا على جزء يسير، الأمر الذي أبرز النقص في التمويل و القصور في كفايته.

4- التضخم و ارتفاع الأسعار و انخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية، الأمر الذي جعل م الذي جعل مؤسسات التعليم الجامعي تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات.¹

المطلب الثاني: المصادر الرئيسية لتمويل الجامعات.

تواجه معظم الجامعات مشكلة عدم كفاية الموارد المالية التي تحصل عليها لكي تنهض بمسؤولياتها بشكل كفاء و فعال .

و تعتمد الجامعات على الموارد التي تخصص لها من قبل الدولة ضمن الميزانية العامة بشكل أساسي و كبير، و قد يكون هو المصدر الوحيد لمواردها، و قد تستطيع بعض الجامعات توفير مصدر آخر لمواردها، و لكن بشكل جزئي و بسيط لا يتناسب مع قدرتها في ممارسة أنشطة تدر عليها بعض الموارد.

ومن أجل تسيير شؤون التعليم الجامعي و تنفيذ مهامه و برامج، و بالتالي تحقيق أهدافه، يتطلب الجهاز التعليمي توفير الكثير من الموارد الاقتصادية النقدية و العينية المباشرة و غير المباشرة ؛ و وضعها في خدمة أهداف قطاع التعليم و هو ما يطلق عليه بـ(تمويل التعليم) ، فهو يعني إذا ، كل ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد لخدمة أغراض مؤسسات و أجهزة التعليم.

و للتمويل أهمية بالغة في اقتصاديات التعليم لكونه يرتبط بتأثير متبادل مع النظام التعليمي فهو من جهة يحدد بني التعليم و هياكله و يميزها بطابع معين.

و عليه تتألف موارد الجامعات مما يأتي:

أولاً: الإيرادات الحكومية.

إن الجهة التي تضطلع بمهمة التمويل غالباً ما تكون الحكومة المركزية عن طريق الميزانيات التي تعدها الجهات التعليمية المسؤولة كوزارات التعليم و البحث و العلمي، و بهذا فان التمويل عن طريق إيرادات الحكومة ينتمي بصفة عامة إلى نظام مركزي يأخذ على عاتقه إدارة و توجيه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و يستند في ذلك على فلسفة معينة في السياسة و الاقتصاد.

¹ بدر و آخرون " تمويل التعليم الجامعي "، وزارة التربية و التعليم، عمان، الأردن، 1995 ص 47.

فالاتجاه الإيديولوجي الذي يعتبر التعليم أمرا يهم كل المجتمع. بمختلف فئاته و طبقاته لكونه حق للجميع لا بد أن يوفر تكافؤ الفرص التعليمية لفئاته و طبقاته لكونه حق للجميع و بالتالي لا بد من إدارة و توجيه التعليم من خلال نظمه نفسها و أجهزة الرقابة الحكومية.

إضافة إلى كون الحكومة المركزية قادرة على القيام بالأعباء الضخمة التي لا تقوى على القيام بها الجهات المحلية، فمن المعروف مثلا أن الجزائر و البلاد العربية بشكل عام تتبع هذا النمط في تمويل التعليم و كذلك البلدان الاشتراكية إضافة إلى بلدان كثيرة أخرى منها قد تكون رأسمالية مثل فرنسا.

و تشمل إيرادات الحكومة ما يلي:

1- المنحة السنوية (إعانات الدولة) التي تخصص للجامعات في الميزانية العامة، و هي مبالغ معينة تخصصها الدولة في وزارتها العامة لكل جامعة من أجل دعم أنشطتها المختلفة.

2- حصة الجامعة من الرسوم الجمركية و الرسوم الإضافية، حيث يخصص للجامعات نسبة معينة من تلك الرسوم الجمركية و الضريبة الإضافية التي تحصلها الدولة كل عام.

و عليه فان التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس ايجابيا على تحسين و تطوير أداء الجامعات من خلال الآتي:

أ- تعميق استقلالية الجامعات و عدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص مما يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية، و عدم اقتصار التعليم على نشاطات معينة تستهدف تحقيق الأرباح للقائمين بعملية التمويل في القطاع التعليمي.

ب- إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء المجتمع ، و بخاصة ذوي الدخل المحدود في الدخول إلى الجامعات.

ت- إن إمكانية الدولة مازالت متميزة بإمكانياتها عن إمكانيات القطاع الخاص، مما يجعلها قادرة على تحسين تمويل التعليم الجامعي و توسيع مؤسساته التعليمية.¹

¹م.هاشم فوزي دباس العبادي، د. يوسف حجيم الطائي، م. أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مرجع سابق، ص413.

ثانياً: مصادر أخرى لتمويل التعليم الجامعي.

لم يكن مصدر تمويل التعليم الجامعي واحداً في كل الدول، بل اختلفت مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات و أنظمتها الاقتصادية، إضافة إلى حجم المنظمات و عدد الهيئات التي تشرف على التعليم فيها، و مدى مساهمتها في تمويل التعليم، حيث تختلف نسب الإنفاق بين المصادر المختلفة من عام لآخر. و يمكن إجمال مصادر التمويل الأخرى بشكل عام كالآتي:

1- **الضرائب و الرسوم الخاصة بالتعليم:** كنسبة من ضرائب الدخل و ضريبة الأراضي و رسوم السيارات، و ضريبة التعليم الجامعي (مثل ضريبة التعليم الجامعي على الكحول و التبغ في بريطانيا) و (ضريبة المصارف في الأردن).

2- **القروض:** و هي قروض داخلية و خارجية تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أو تطوير مشاريع قائمة. و غالباً ما تكون القروض الخارجية مشروطة و بخاصة من البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى. أما القروض الداخلية فتكون من المنظمات أو قطاع الأعمال المحلي؛ وقد تكون قروضا مقدمة مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم بأنفسهم.

3- **أقساط التعليم الخاص:** و هذه الأقساط تدفع مقابل تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة، (مدارس خاصة و جامعات أهلية) و غالباً ما تؤخذ من الطلاب القادرين على دفعها. فهذه الأقساط التي تدفع إلى المؤسسات التعليمية لا يساهم فيها المجتمع ككل، إنما فقط العوائل المعنية بهذا التعليم.

4- **المصادر الخاصة:** و يطلق عليها بمصادر التمويل الخاصة، و يعني تمويل التعليم من خلال المصادر الخاصة ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، مثل رسوم التسجيل و رسوم الامتحانات و ثمن الكتب... الخ، إضافة إلى أقساط التعليم المدفوعة من قبل عوائل الطلبة، كما تساهم أحياناً بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية في برامج التعليم و التدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية.

5- المصادر المحلية: تمثل مساهمة البلديات، الحكومات المحلية و الأهالي في المناطق الريفية و القرى، مثال: مساهمة الأهالي في بناء كلية، أو تقديم أرضا أو تأمين السكن و الطعام لطلبة الأقسام الداخلية... الخ.

6- الهيئات و التبرعات: و هي عبارة عن هبات و تبرعات عينية أو نقدية تقدم للمؤسسات التعليمية.

7- التمويل الذاتي: و ذلك من خلال الجمع بين العمل و الدراسة أو القيام بأعمال إنتاجية مجاورة (كالكليات التقنية و الصناعية و المستشفيات الجامعية، و الاستشارات الهندسية)، بعبارة أخرى تمول بعض المؤسسات التعليمية نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتتالية من بيع منتجاتها الخاصة و الخدمات التي تقدمها.

8- المنح و المساعدات الخارجية: و تسمى بمصادر التمويل الخارجية و تشمل هذه المصادر (ماعدا القروض؛ و تكون غير مشروطة) المساعدات و المنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية و الإقليمية و الوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات و الشركات الخاصة.

و المساعدات الخارجية إما أن تكون فنية فتتضمن خدمات العنصر البشري المباشرة (خدمات الأساتذة و الخبراء و المستشارين) أو المنح و الزمالة الدراسية أو المؤتمرات العلمية و الندوات و الحلقات الدراسية، بمعنى آخر تتم ضمن التبادلات الثقافية بين الحكومات أو المؤسسات التعليمية للبلدين مثل القيام بتطوير نظام تعليمي أو تجهيز إحدى الكليات بمختبر حاسوبي... الخ.

9- أقساط التعليم المسائي: هناك بعض الكليات لديها القدرة على فتح باب التقديم للدراسات المسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها الطالب في الدراسات المسائية.¹

ملاحظة: لقد استخدمت مصادر التمويل الآنف الذكر، في مختلف دول العالم، و اعتمدت كل دولة مصدرا أو أكثر لتمويل التعليم الجامعي و لكن بنسب مختلفة.

¹ م.هاشم فوزي دباس العبادي، د. يوسف حجيم الطائي، م. أنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مرجع سابق، ص 415-

المطلب الثالث: الاستقلالية الإدارية و المالية للمؤسسة الجامعية.

1- السلطة الإدارية.

تدار الجامعات من قبل مجلس الجامعة الذي يعد أعلى سلطة فيها، و يتكون المجلس من رئيس الجامعة - رئيس المجلس- و عضوية نواب رئيس الجامعة، و عمداء الكليات و المراكز التابعة للجامعة. و نظرا لأن المجلس لا يضم في عضويته ممثلين عن القطاع الخاص و الجهات ذات العلاقة، فان سلطة اتخاذ القرار عادة ما تكون في يد الأكاديميين.

و بالنسبة لسلطة تعيين قيادات الجامعة-رؤساء الجامعات و نوابهم- فيتم بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على ترشيح من قبل المجلس الأعلى للجامعات. لكن العمداء يتم تعيينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى للجامعات، بناء على ترشيح من رؤساء الجامعات و موافقة وزير التعليم العالي و البحث العلمي.¹

2- الاستقلالية المالية:

تحظى الجامعات باستقلالية كبيرة في الشؤون الأكاديمية و الإدارية، أما فيما يتعلق بالأموال المالية فعلى الرغم من أن التشريعات الخاصة بالجامعة تعطي لها استقلالية تامة، إلا أن الواقع غير ذلك، حيث أن وزارة المالية تقوم بتحديد سقف ميزانية الجامعات و توزيعها على بنود محددة.

كما أن لكل جامعة مسؤولا ماليا معيناً من قبل وزارة المالية، و لكل كلية مسؤول مالي يتبع المسؤول المالي في الجامعة، و يتم صرف المبالغ المستحقة عن طريقهم وفقا لبنود محددة دون تجاوزها إلا بموافقة من قبل وزارة المالية. علما بأنه في حالة عدم قيام الجامعات بصرف الميزانيات المحددة لها مع نهاية السنة المالية فانه لا يسمح لها بالاحتفاظ بالمبالغ المتبقية للسنة القادمة بل يلزم إرجاعها إلى وزارة المالية.²

و بالتالي يقصد بالاستقلالية المالية المخولة للمؤسسات الجامعية، حيازة هذه الأخيرة على ميزانيات خاصة لا تندرج ضمن ميزانية الدولة و لا تخضع بالتالي لرقابة السلطة التشريعية.

¹ البنك الدولي 2002، من تقرير عن خلفية التعليم العالي، مسودة معتمدة في 30/03/2006م ص 18.

² نفس المرجع السابق ص 17 .

فالمؤسسة الجامعية تملك موارد خاصة تمكنها من تمويل النشاطات و المهام المنوط بها، و يفترض لذلك وجود هيئة تداول **organe deliberat** خاصة بكل مؤسسة جامعية تتولى البت في مشاريع الميزانية و الحسابات المالية.

و لكن الاستقلالية المالية لا تنفي خضوع ميزانية المؤسسات الجامعية لنفس القواعد و الأحكام المطبقة على الميزانية العامة للدولة،¹ و كذلك لنظام المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية و العمليات المالية.²

و الاستقلالية المالية لا تحول - من جهة أخرى - دون وجود علاقات مالية بين الدولة و المعاهد و الجامعات، فالملاحظ أن الاستقلالية نادرا ما تكون تامة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية الإدارية أو المجموعات المحلية أو غيرها.

و تتمثل محدودية الاستقلالية المالية للمؤسسات الجامعية في عاملين اثنين :

-خضوع ميزانيات مؤسسات التعليم العالي لرقابة وزارة المالية (المصادقة، الرقابة، المالية، المفتشية العامة للمالية) و لرقابة مجلس المحاسبة .

-اعتماد ميزانية المؤسسات الجامعية اعتمادا شبه كلي على إعانات الدولة كمورد رئيسية لمواجهة الإنفاقات و المصاريف .

1- عناصر الاستقلالية المالية :

الاستقلالية المالية تفرض استقلالية قانونية، تتمتع بموجبها المنظمة بالشخصية المعنوية المتميزة عن شخصية الدولة، مما يمنحها صلاحيات كبيرة و سلطات واسعة في تسيير مواردها المالية، ولكن الواقع الحالي الذي تعيشه الجامعات، المراكز الجامعية.. ، مخالف نوعا ما للأسس و المبادئ التي تقوم عليها فكرة الاستقلالية من حيث:

أ) سلطة اتخاذ القرار ينبغي للمؤسسة العمومية أن تكون لها موارد خاصة كفاية علاوة على سلطة اختيار و تحديد المصاريف ، وكلاهما شبه منعدم في المؤسسات الجامعية بحيث لا تمثل الموارد الخاصة سوى نسبة ضئيلة ، إضافة إلى محدودية سلطة القرار المخولة للمؤسسة إذا تتولى

¹ يتعلق بقانون المالية - المادة 43 قانون رقم 84.17 مؤرخ في 07/07/84.

² قانون 90-21 مؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة المالية - المادة 01 .

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي غالبا تحديد المبالغ المخصصة لكل قسم من نفقات التسيير وتحديد مناصب العمل les postes budgétaires المرخص بفتحها¹ .

(ب) يشكل مبدأ عدم تخصيص إيراد لتغطية نفقة خاصة principe de non affectation عائقا يجد من سلطة المؤسسة ، إذا تجبر هذه الأخيرة على إيداع مواردها المالية لدى الخزينة الولائية ، وبالتالي فإن المؤسسة لا تتمكن من التصرف بحرية في الإيرادات التي تحققها بصفة مباشرة .

(ج) لا تتمتع المؤسسة الجامعية بأية حرية في مجال تنوع و زيادة مصادر تمويلها ، أو مجالات إنفاقها ، رغم أن هذه المصادر محددة قانونا ، بالإضافة إلى الطبيعة اللاتجارية للمؤسسة التي تفرض على خدماتها أسعارا محددة ليس بوسع المؤسسة التصرف فيها .

(د) العنصر الأخير المحدد لدرجة الاستقلالية هو عنصر الرقابة ، إذ تفرض الاستقلالية وجود رقابة بعدية مرنة ، خلافا لما يجري به العمل حاليا ، حيث تخضع المؤسسة الجامعية إضافة للرقابة البعدية إلى رقابة إدارية و مالية مسبقة، مما يعرقل نشاطات المؤسسة و يحد من حرية تصرفها .

2- درجات الاستقلالية المالية .

تختلف درجات الاستقلالية المالية باختلاف مدى توافر العناصر المشار إليها في الفقرة السابقة، بحيث نجد هيئات تتمتع باستقلالية تامة، في حين تتمتع منظمات أخرى باستقلالية شكلية، و لتوضيح هذه الأشكال الثلاثة نتناول كل درجة على حدى:

(أ) - الاستقلالية التامة أو الواقعية.

نلمسها بالخصوص في المؤسسات العمومية الاقتصادية EPE التي تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال التخطيط و التسيير، و قد تأكدت استقلالية هذه المؤسسات بعد إصلاحات 1988 و صدور قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية .

¹ ثابتي الحبيب " تسيير الموارد المالية في المؤسسات الجامعية " مذكرة نهاية الدراسات العليا المتخصصة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، 1992 ، ص 08 .

و المساعدات المالية التي قد تمنحها الدولة في شكل مساهمات أو تطهيرات مالية لا تحد من استقلالية المؤسسات الاقتصادية، خاصة وأن نظام الرقابة يعتبر أكثر مرونة مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات العمومية الإدارية .

(ب) - الاستقلالية المحدودة.

يتجسد هذا النوع من الاستقلالية في ميزانيات الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) التي برغم اعتمادها على مواردها الخاصة الناتجة في الغالب عن حصص الرسوم و الضرائب التي تقتطع لفائدة الجماعات المحلية، إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن إعانات الدولة لعدم كفاية مواردها في غالب الأحيان ، مما يجد من استقلالية الجماعات المحلية ، إضافة إلى خضوع عملياتها المالية للنظام الرقابي الذي تخضع له أجهزة و مؤسسات الدولة .

(ت) الاستقلالية الشكلية.

تكون الاستقلالية المالية شكلية عندما تعتمد ميزانية هيئة ما على إعانات الدولة بصفة كلية بحيث يتقلص هامش سلطتها في اتخاذ القرار إلى حد كبير، و تظل هذه الهيئة عبئا على ميزانية الدولة¹.

تتجلى هذه الظاهرة بوضوح في مؤسسات التعليم العالي ، حيث تستولي إعانات الدولة على حصة الأسد من إيراداتها ، لذلك يمكن اعتبار الاستقلالية المالية المعترف بها للمؤسسات الجامعية استقلالية شكلية؛ و السبيل إلى تحقيق استقلالية تامة هو زيادة نسبة الموارد الخاصة لدرجة تمنح المؤسسة الجامعية سلطات أوفر في اتخاذ القرار على غرار المؤسسات العمومية الاقتصادية .

و ما يمكن استخلاصه، أنه لكي تحصل الجامعات على قدر أوسع من الاستقلال المالي و الإداري، يجب أن يكون هناك قدر مماثل من الشفافية ، و المحاسبة ، و المساءلة التي تطل الجامعات برمتها مؤسسات و أفراد و خصوصا فيما يتعلق باستخدام الموارد ، و تطوير المناهج و تحديث محتوياتها ، و ضمان التميز في نوعية

¹ ثابتي الحبيب " تسيير الموارد المالية في المؤسسات الجامعية " مذكرة نهاية الدراسات العليا المتخصصة، مرجع سابق ، ص 10 .

المخرجات ، وان لم يتحقق ذلك فإن المخرجات سترقد طابور البطالة الطويل ليس إلا ، و لن يستفيد اقتصاد البلد من الاستثمارات التي أنفقتها على التعليم العالي .

لذلك فإنه يتوجب على الكادر التعليمي في الجامعات إجراء مراجعات دورية للمناهج والمقررات التي يدرسونها ، كما يجب أن تعمل الجامعات على التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس ، وأن تكون هناك ضوابط تنظم التزامات أعضاء هيئة التدريس ومسؤوليتهم اتجاه الجامعة ، والتزاماتهم الخارجية . و بشكل عام، ينبغي أن يتوفر نظام صارم لضبط الجودة في التعليم العالي الجامعي.

المطلب الرابع: كفاءة وفاعلية تمويل التعليم العالي.

دور التمويل في فاعلية النظام التعليمي.

يلعب التمويل دورا إيجابيا أو معوقا في مدى أداء النظام التعليمي لوظائفه الاجتماعية و التعليمية استنادا إلى الأسلوب المتبع في التمويل أو استنادا إلى طبيعة النظام التمويلي المعتمد في التعليم إذ يمكن أن يلعب التمويل دورا إيجابيا في حالة تجاوب طبيعة التمويل و أسلوبه مع متطلبات الحاجة الاجتماعية في توفير النظام التعليمي للقوى البشرية الضرورية لأداء المهام الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية اللازمة للتحول الاجتماعي و التقدم الحضاري و يظهر هذا التجاوب عندما يلعب التمويل دورا نشيطا في تذليل الصعوبات المالية التي تجابه مؤسسات التعليم أو التي تجابه الأفراد المتعلمين ، وقد يلعب دورا معوقا في حالة عدم مرونة النظام التمويلي أو عدم إمكانية الأسلوب التمويلي المتبع في تذليل تلك الصعوبات المالية وتكمن هذه الأهمية للتمويل في علاقته بالنفقات التعليمية . و من ثمة التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكم أو من حيث نوعية النتائج التعليمية.

يؤثر التمويل على النفقات التعليمية من حيث تحكمه بحجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم ويؤثر بذلك أيضا في المخرجات التعليمية ، حيث أن عدد المتخرجين ونوعية تعليمهم سيعتمدان على درجة كبيرة على مدى الإمكانيات المالية التي يتم توفرها للنظام التعليمي . وهكذا أصبحت دراسة الموضوعات المتعلقة

بالتمويل، مصادره، ، صيغه التمويلية، مسألة ذات أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية في التعليم خاصة الموضوعات التي تكفل فاعلية أكثر للنظام التعليمي¹.

■ تنبع كفاءة وفاعلية أي نظام تعليمي من مقدرته على تحقيق أهدافه بأقل قدر من التكاليف و بأقل حجم من الموارد. لكن الوصول إلى ذلك يواجه العديد من العوائق، خصوصا عندما يعتاد العاملون في أي مؤسسة تعليمية كالجامة على أداء معين. وفي هذا السياق سيتم التركيز على كفاءة وفاعلية التعليم العالي نظرا لأهمية ذلك وحساسيته بالنسبة للتمويل . فحصول الجامعة على مصادر تمويل جديدة يتطلب منها إثبات كفاءة وفاعلية أدائها للجهات الممولة والمعنية بتطوير التعليم العالي.

1- كفاءة التعليم العالي:

إن أداء الجامعة بكفاءة يعتبر شرطا ضروريا في كثير من الأحيان للحصول على موارد مالية إضافية من القطاعين الخاص والعام والجهات المهتمة بتمويل التعليم العالي. فاستخدام الموارد المتاحة للجامعة بكفاءة وتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية سيقنع أهالي الطلبة بدفع كامل الرسوم والأقساط الجامعية بدون تردد أو معارضة . يضاف إلى ما سبق أن استخدام المرافق والإمكانات المتوفرة للجامعة سيتمكن الجامعة من التخلص من الوحدات التعليمية غير الاقتصادية وغير المتاحة . وتعتمد كفاءة أي مؤسسة تعليمية على ما يلي :

- أ- تطوير نظم المعلومات والبيانات المتوفرة للجامعة في دوائر التخطيط والتسجيل والشؤون الأكاديمية .
- ب- استخدام طرق متقدمة في تحليل المعلومات والبيانات الإحصائية.
- ت- إدخال إصلاحات على نظم الحوافز المادية والمعنوية السائدة في المؤسسات الجامعية .
- ث- التأهيل المستمر للجهاز الأكاديمي والإداري للجامعة .

ولتقويم كفاءة وفاعلية الأداء الإداري والأكاديمي فإن هناك عددا من المعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك منها:

- 1- نسبة عدد الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة الكلي في الجامعة فكلما زادت هذه النسبة من سنة إلى أخرى كان أداء الجامعة في تقدم وتحسن.
- 2- معدلات توظيف الخريجين.

¹ د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم"، دار النشر مديرية مطبعة الجامعة ، 1985 ، ص 189 .

3- الاستخدام الأمثل لمرافق وموارد الجامعة من حيث عدد مرات استخدام الوحدات الدراسية يوميا وأسبوعيا ، العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس ، عدد الأبحاث السنوية التي يجريها عضو هيئة التدريس .

4- انخفاض نسبة التكاليف الإدارية وغير المباشرة (Over Head Costs) إلى التكاليف الكلية .

5- تحقيق وفورات الحجم الاقتصادي الكبير ويتمثل ذلك من خلال تناقص متوسط الكلفة الجامعية للطالب .

6- تأثير مخرجات الجامعة في استثمارات القطاعات الاقتصادية كالصناعة، الزراعة، والصحة والطاقة والنقل.

وقد تم تبني نماذج موازنات متطورة في العديد من الجامعات حيث ساعد استخدامها على تحسين كفاءتها المالية والإدارية ، كما تمكنت من مضاعفة مواردها المالية من مصادرها المختلفة عندما أخذت المعايير المذكورة أعلاه بعين الاعتبار أثناء تصميم نماذج الموازنات المعتمدة في الكثير من جامعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، ومن هذه الدول غانا ، فرنسا ، اليابان ، إيطاليا .

و تعتبر الموازنة المبرمجة أو ما يعرف بنظام الموازنة والتخطيط والبرمجة من الأساليب الإدارية المصممة لدمج عملية التخطيط مع توزيع الموارد المتاحة للجامعة بكفاءة ويتم من خلالها تحديد البدائل بصورة منتظمة.

و نخلص إلى أن الكفاءة تنقسم إلى نوعين داخلية و خارجية، حيث تعبر الكفاءة الداخلية لمخرجات التعليم عن القدرة في تحقيق الأهداف المعرفية بأقل التكاليف المالية الممكنة، أما الكفاءة الخارجية فهي تعبر عن قدرة النظام التعليمي في تحقيق مطالب المجتمع و احتياجات سوق العمل¹.

2- فاعلية التعليم العالي.

تعمل فاعلية نظام التعليم العالي على تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد النظام من أجل خدمته. ومن الأهداف التي وجد من أجلها التعليم العالي : الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكيف والمناسبين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهناك بعض المؤشرات التي يمكن

¹ د. ناصر ميلاد محمد حسين " سياسات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل في الدول العربية"، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات - السياسات - الآليات) المنامة- مملكة البحرين، أكتوبر 2011 ، ص 199.

استخدامها لقياس فاعلية التعليم العالي ومنها : معدلات البطالة بين الخريجين ، الهجرة الخارجية لخريجي الجامعات ، التراكم التكنولوجي المحلي ومدى قدرة الخريج على القيام بواجباته عند اندماجه بسوق العمل .

وتكمن أهمية المؤشرات السابقة في قياسها مدى العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع ، فكلما انخفضت نسبة البطالة بين الخريجين ، ازدادت مساهمتهم في بناء المجتمع وانخفض معدل الهجرة وازداد التراكم التكنولوجي المحلي الأمر الذي يترك أثارا ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي ، وكلما كانت البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعات ملائمة لأهداف المجتمع تضاعفت وترسخت أهمية التعليم العالي للتنمية الاقتصادية . وهذه النتيجة تشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد في قطاع التعليم والاستفادة المثلى من الموارد البشرية التي ينتجها التعليم العالي و وبالتالي فان نسبة التزامن بين الطاقة البشرية والتعليم العالي أصبح لازما لإدارة كلا العنصرين وتوجيههما نحو التنمية¹.

المطلب الخامس : الجامعة كمنظومة متكاملة (المدخلات - المخرجات).

يتسم محور نشاط المنظمة الجامعية بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى، مضمونه التعليم والبحث العلمي الذي يتطلب إدارة فعالة.

تعد منظمات التعليم العالي ، لاسيما الجامعة الحلقة المجتمعية الأكثر تماسا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصاتها واهتمامها وتمثل المخرجات الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها ، ويعد الاستثمار في هذا القطاع استثمارا طويل الأجل لا تظهر نتائجه في المدى القصير أو المتوسط أحيانا ، ولا يعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام المنظمة الجامعية خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف للربح .

¹ د. علي أحمد مذكور " التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل " دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، طبعة أولى

وترتبط منظمات قطاع التعليم العالي بنظيراتها من المنظمات الجامعية بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلوا أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المنظمات وطنية أو أجنبية، ويتمثل انتهاجها في البحوث العلمية والمعارف والمهارات والتجارب العلمية.

ونذكر أن هدف منظمات التعليم العالي (والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة) كونها الإطار أو المجال الذي يقدم تكوينات مختلفة لها غايات محددة وواضحة ، لا تنحصر في إعداد الطالب وتكوينه ومنحه شهادات نجاح فقط بل تتعدى هذا الهدف الجزئي لتحقيق هدف كلي من خلال تأهيل الطالب لشغل وظيفة ما في قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي كما تهدف إلى :

- 1- تنمية مواهب الإنسان وقدراته وغرس قيمة الاعتماد على النفس، وبخاصة في مجال تحصيل المعرفة، ومجال الحياة العملية، وربط ذلك كله بقيم الإسلام التي هي دعوة للحياة في آفاقها الواسعة.
- 2- تزويد البلاد بالمتخصصين ذوي المستوى الذي ينطبق على الأقل مع معايير المستويات العالمية .
- 3- ربط الطالب بمواقع الإنتاج في المجتمع، ليتسنى له التعرف على مشاكلها قبل الشروع في انتقاء مجاله البحثي.
- 4- ربط الإنتاج والبيئة بالبحث العلمي ، وخطط التنمية .
- 5- تنمية المهارات الأكاديمية والفنية المتخصصة (ولا يتوقف الأمر على حدود تزويده بأصول المعرفة فقط).¹

و الجامعة كمنظومة متكاملة لها مدخلات و مخرجات... سوف يتم التطرق إليها كمايلي:

1- المدخلات Inputs :

هي المصادر التي تدخل النظام من البيئة الخارجية أو النظام الأكبر وتمده بالمعلومات والإمكانات اللازمة له ، وترتبط المدخلات بصورة أساسية بأهداف النظام ووظائفه لأنها تدفع النظام إلى العمل والحركة والتفاعل لتحقيق الأهداف ، وقد يتصور البعض أن كل المدخلات تتحول إلى المخرجات لكن الذي يجب أن نؤكد عليه أن المدخلات عبارة عن مدخلات أساسية ، مدخلات احلالية ومدخلات بيئية .

¹ د. رشدي احمد طعمية والدكتور محمد بن سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، طبعة أولى، 2004 ص 38.

المدخلات الأساسية هي التي تتحول إلى مخرجات ذات خصائص وسمات جديدة مثل الطلاب في أي نظام تعليمي ، أما المدخلات الانحلالية فهي عبارة عن التجهيزات والمواد التي تعمل لفترة محددة قبل أن تتلف ويتم استبدالها بغيرها ، وهذه لا تتحول إلى مخرجات مثل المباني والأدوات والكتب والوسائل التعليمية والمعلمين في المؤسسات التعليمية ، تبقى المدخلات البيئية وهي المؤثرات الخارجية التي لا تدخل في عمل النظام مثل درجات الحرارة أو الاضاءة أو التهوية لكنها تؤثر في تسيير النظام وتسهم في تحقيقه لأهدافه وهي أيضا لا تتحول إلى مخرجات .

2- العمليات: processes

وهي عبارة عن الحركة الديناميكية التفاعلية التي تحدث بين مكونات النظام، وفيها يتم التشكيل والتعديل المطلوب لتحقيق الأهداف.

وتنقسم العمليات إلى قسمين :

عمليات أساسية وهي المسؤولة عن تحويل بعض المدخلات إلى مخرجات ، وعمليات مساعدة مثل عمليات الصيانة والتجديد المستمرة الضرورية لدفع النظام إلى الحركة والنشاط والتفاعل مثل عمليات تحديث الأجهزة و التجهيزات واستبدالها بغيرها وصيانتها.

3- المخرجات: Outputs

وهي النتائج التي تخرج من النظام نتيجة التفاعل الذي حدث بين المدخلات إلى البيئة الخارجية أو النظام الأكبر ، وهي المقياس الحقيقي لبلوغ أهداف النظام ، وإذا عادت المخرجات إلى النظام مرة أخرى أصبحت مدخلات في صورة جديدة مثل الطلبة الممتازين الذين يعملون في الجامعة كمعيدين أو الأطباء الذين يعملون في المؤسسات الجامعية وهكذا ، أما إذا خرجت هذه المخرجات إلى البيئة الخارجية فإنها تلتحق بنظم أخرى وتعتبر أيضا مدخلات جديدة في هذه النظم .

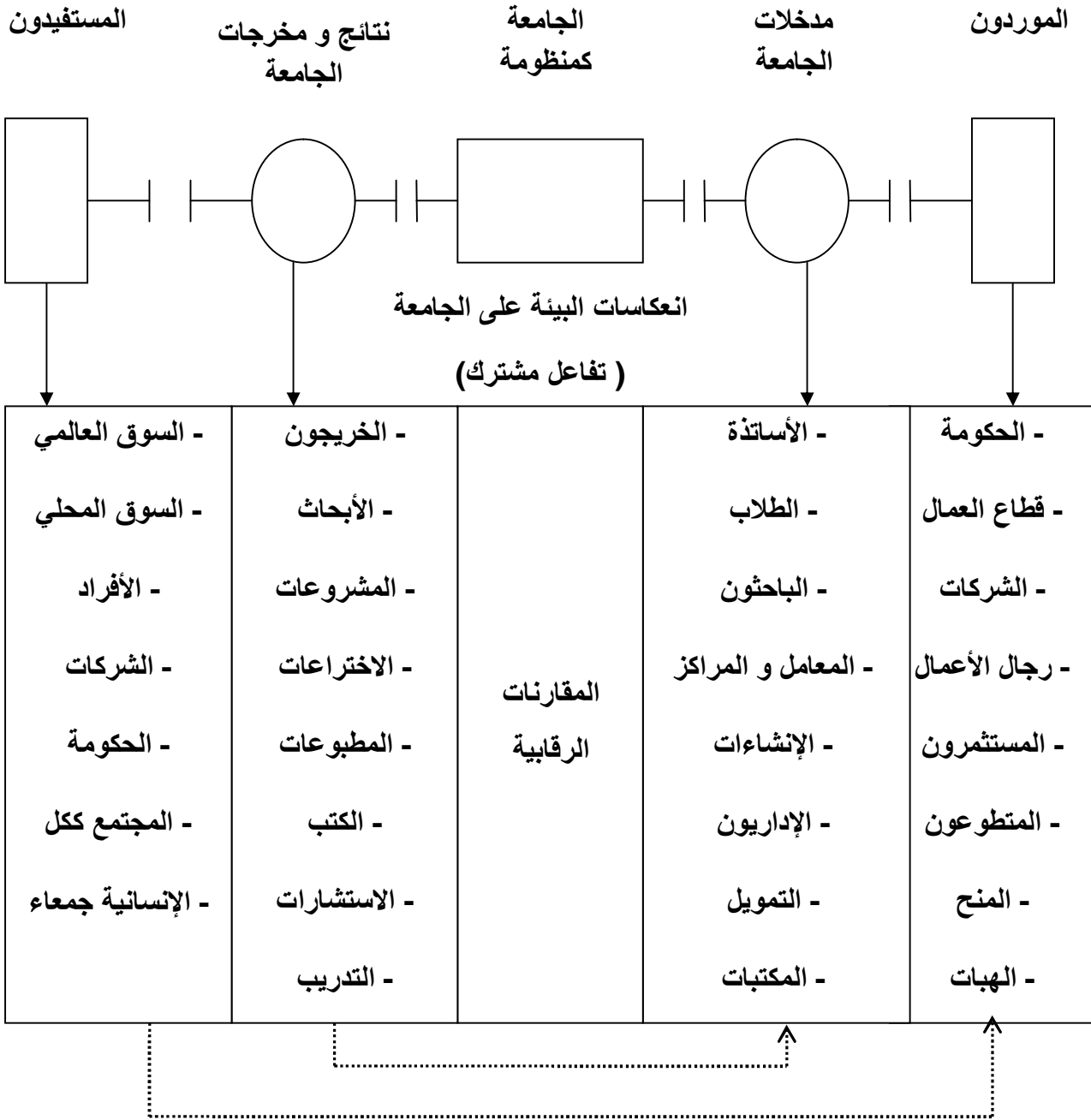
4- الرجوع Feedback :

عبارة عن قياس مدى تحقيق الأهداف الأساسية للنظام بدراسة مخرجاته، فإذا كانت المخرجات مقبولة ومنتفحة مع الأهداف كان النظام فعالاً، أما إذا كان الجهد المبذول في النظام أكبر من المخرجات فإن النظام يعاني من خلل معين. وهنا تكون وظيفة الرجوع الموازنة بين المدخلات و المخرجات وتنظيم الجهود وتوجيهها لتحقيق المخرجات المطلوبة والمناسبة للأهداف .
وتتم عملية الرجوع عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن المخرجات وتوصيفها للتوصل إلى مدى مناسبتها للأهداف، وفي ضوء ذلك يمكن وضع بدائل ومقترحات لتعديل بعض جوانب النظام. والرجوع نوع من التقويم فلا يجب أن يتم في نهاية عمل النظام فقط، ولكن يجب أن يصاحب عمليات النظام من بدايتها حتى لا ينحرف النظام عن مساره الدقيق و يحقق أهدافه.
يعتبر التعليم في حد ذاته نظاماً مستقلاً يتكون من نظم فرعية أخرى ، ويعمل داخل نظام أعلى هو المجتمع ، وجنبا إلى جنب من نظم أخرى ، بل إن النظام التعليمي يعتبر أهم نظم المجتمع لأنه النظام الوحيد الذي يأخذ من المجتمع أفراد كمدخلات ويقدمهم له كمخرجات لتلحق بالنظم الأخرى. لذلك فإن أي مشكلة في النظام التعليمي سوف تمتد بلا شك إلى النظم الأخرى المجاورة له في المجتمع إذا لم نسارع بحلها .¹

والمخطط التالي يمثل الجامعة كمنظومة متكاملة .

¹ د. إبراهيم عبد الفتاح يونس، "تكنولوجيا التعليم بين الفكر والواقع"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة) 2003، ص

شكل رقم (05) : الجامعة كمنظومة متكاملة .



المصدر: فريد النجار , إدارة الجامعات بالجودة الشاملة إيتراك للنشر والتوزيع , القاهرة 1999-2000 . ص 120 .

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم العالي (الجامعي).

المطلب الأول: اتجاه الإنفاق في التعليم.

أدى التزايد المستمر في النفقات التعليمية خلال سنوات القرن العشرين إلى تزايد الاهتمام بموضوع الإنفاق على التعليم من قبل العديد من المشتغلين في شؤون التعليم و الاقتصاد والتخطيط.

حيث أصبحت التخصصات الموجهة لتغطية نفقات التعليم تحتل نسبة لا يستهان بها من الميزانيات و الدخول القومية لمعظم بلدان العالم .واستدلالات على ذلك يمكن الاستشهاد بما جاء في التقرير الذي أعدته منظمة اليونسكو تحت إشراف ايدجارفور حول التخصصات التعليمية في العالم حيث جاء في التقرير " أن نشر التعليم يتطلب دائما مضاعفة النفقات ". وقد بلغت النفقات العمومية المخصصة عام 1968 للمؤسسات التربوية حوالي 132 مليار من الدولارات مقابل 54.4 مليار دولار في الفترة 1960_1961 ومعنى ذلك أن نسبة الزيادات بلغت ما يقرب من 150% في ثماني سنوات فقط. هذه الأرقام تشمل ما ينفق في مجال التربية في كل من جمهورية الصين الشعبية ، جمهورية كوريا الشعبية وجمهورية الفيتنام الديمقراطية .

كما أنه لم تدرج في هذه الأرقام المبالغ المرصدة في كثير من البلدان للتعليم الخاص ، ولا ما تتكلفه بعض الجهات الحكومية من مصاريف في ميدان التربية والتعليم كوزارة الشغل، ووزارة الزراعة و وزارة الدفاع... الخ أو ما تنفقه الهيئات العمومية كمحطات الإذاعة والتلفزيون التي لها برامج تربوية. كما أننا لم ندرج في الحساب تكاليف النشاطات التربوية العديدة الخارجة عن نطاق المدرسة وعن نطاق الحكومة وهي تكاليف باهظة في كثير من الأقطار... وأخيراً، فإننا لم نحسب المبالغ المالية المصروفة من طرف العائلات من أجل شراء الأدوات المدرسية ومن أجل إطعام الطلبة ولباسهم ونقلهم... الخ وإذا راعينا جميع العناصر السابقة الذكر فانه يمكن حينئذ أن تقدر نفقات التربية في العالم بما يزيد على 200 مليار دولار سنويا . أما فيما يتصل بميزانية الدولة في حد ذاتها ، فمن الملاحظ أن حصة النفقات المعتمدة للتربية والتعليم متزايدة على وجه العموم في كل ميزانية¹.

¹ د. جمال أسد مزعل " الاعتبارات الاقتصادية في التعليم " المكتبة الوطنية ، جامعة الموصل ، سنة 1985 ، ص 151 .

وهناك ظاهرة تمنا أكثر و هي أن النفقات العمومية في حقل التعليم متزايدة بأسرع مما يتزايد به الدخل القومي الخام.

لقد أصبحت مسألة تحميل البلدان زيادات أخرى في تلك النفقات أمرا لا تستطيع معظم ميزانيات الدول تحمله في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى زيادة تلك النفقات. لذا وأمام هذه المصاعب يتوجه العديد من الدارسين لمعالجة مسألة النفقات التعليمية ، في سبيل إيجاد الوسائل التي تجعل من التخصيصات الموجهة للتعليم أكثر فاعلية وأكثر جدوى من الناحية التربوية والتعليمية .

من بين أهم ما اشتملت عليها الدراسات التي أجريت في مجال الإنفاق هي المعالجات المتعلقة بتحليل عناصر الإنفاق وتحليل مساراته، وكيفية توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم وكيفية استغلال تلك الموارد، وكذلك شملت تلك المعالجات موضوع البدائل المتاحة في الإنفاق الذاتي من قبل المؤسسات التعليمية عن طريق إدخال نشاطات إنتاجية تساعد المؤسسات التعليمية في تغطية جزء من مصروفاتها وكانت المسائل المتعلقة بأسباب ظاهرة تزايد الإنفاق من أهم المسائل التي جلبت انتباه معظم الدارسين.

تعد الدراسات التي أجراها فريدريك ايدنج F.Edding إحدى أهم الدراسات التي أجريت في هذا المجال لشمولها على تحليل مسارات الإنفاق في عدد كبير من البلدان وخلال فترات زمنية طويلة نسبيا تسمح بالخروج ببعض التعميمات ذات الأهمية في مجال معرفة الظروف التي تحيط بعملية الإنفاق في التعليم أو معرفة الظروف التي تحيط بعملية التحكم بالموارد المالية المخصصة للتعليم¹.

إن المعطيات الإحصائية التي قدمها ايدنج تسمح بالخروج ببعض الاستنتاجات منها أن التعليم يأخذ بمروار الزمن حصة أكبر فأكثر من الدخل القومي لمعظم بلدان العالم. ويعزو ايدنج سبب هذه الظاهرة إلى النمو الصناعي في مختلف البلدان التي يتزايد فيها الإنفاق على التعليم، إذ يرى أن نمو حركة التصنيع يتطلب باستمرار مهارات جديدة وقوى عاملة متدربة لتلبية الحاجات الناجمة عن التصنيع ، وتؤدي الحاجة للمهارات الجديدة والقوى العاملة المؤهلة إلى توسيع حركة إنشاء المؤسسات التعليمية الجديدة التي تقوم بإعداد تلك القوى العاملة بالمهارات المطلوبة ، يضاف إلى ذلك أن التوسع الذي حصل في مجال التصنيع أدى إلى التوسع في قنوات التعليم النظامي في معظم بلدان العالم وأن هذا التوسع في القنوات التعليمية أدى

¹ ايدجارفور ، تعلم لتكون ، اليونسكو / الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1976 ، ص : 370_ 371 .

إلى تزايد الإنفاق على التعليم¹. ويؤكد ايدنج في هذا المجال على أنه كلما ازدادت القنوات التي تغطي من خلالها التعليم النظامي قياسا على القنوات التي كانت موجودة سابقا ، اتجهت مؤشرات الإنفاق على التعليم نحو الارتفاع ، ويربط ايدنج هنا مسألة إمكانية التوسع في التعليم وقنواته النظامية بالإمكانات الاقتصادية للبلدان ، إذ يرى أن البلدان المتطورة اقتصاديا هي أكثر البلدان إمكانية في توفير النفقات التعليمية الضرورية للارتفاع بحجم ونوع التعليم أما البلدان الفقيرة حسب اعتقاده _ لا تمتلك المقومات الاقتصادية لتوفير النفقات التعليمية بنفس الدرجة التي تستطيع أن توفرها البلدان المتطورة ، وهكذا يعزو التفاوت الموجود بين البلدان في حجم المخصصات المالية لأغراض التربية و التعليم إلى التفاوت الموجود في الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة لدى كل بلد ، وبذلك يجعل ايدنج نمو التعليم مشروطا وسبب الاهتمام به يرجع لعوامل اقتصادية .

يستثني ايدنج ثلاث حالات فقط لم يكن نمو التعليم فيها لأسباب اقتصادية ، رغم أن العوامل الاقتصادية كانت بمثابة شروط عامة لذلك النمو؛ وهي الحالات التي نمت فيها التعليم في كل من و.م.أ ، الاتحاد السوفياتي و اليابان .

يرى ايدنج أن نمو التعليم في و.م.أ يرجع للتأثيرات التي تركتها المبادئ الديمقراطية والدينية التي نمت بعد الحرب الأهلية الأمريكية إذ أن قوة تلك المبادئ هي التي كانت سببا في توجيه الاهتمام بالتعليم و توفيره لجميع أفراد المجتمع.

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ، فيرجع ايدنج سبب الاهتمام بالتعليم إلى عوامل أيولوجية تم من خلالها توجيه الاهتمام إلى نشر و توسيع التعليم ، و لهذا وجهت للتعليم تخصيصات عالية قياسا على البلدان التي كانت على نفس الدرجة من التقدم الاقتصادي .

أما النمو السريع الذي حصل في كل مجالات التعليم في اليابان فهو لأسباب سياسية تتمثل في تطلعات اليابان في أن تكون في مقدمة البلدان الآسيوية ، وما عدا هذه الحالات يرجع ايدنج كما أسلفنا أسباب النمو في التعليم و أسباب الزيادة في النفقات التعليمية إلى عوامل اقتصادية و خاصة إلى عامل نمو حركة التصنيع ، و يتفق جون فيزي مع ايدنج في اعتبار العوامل الاقتصادية هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى

¹ د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم" مرجع سابق ، ص 153.

ظاهرة تزايد النفقات التعليمية غير أنه يعزو تلك الأسباب ليس إلى حركة التصنيع فقط بل إلى ظاهرة أخرى و هي أن البلدان عندما تزداد ثروتها سوف توجه جزء من مواردها لإشباع حاجاتها إلى التعليم و بذلك تسمح الرفاهية الاقتصادية في توفير الإمكانيات المادية لتلبية حاجات الأفراد و تجمع في إشباع الحاجات التعليمية وهكذا أصبحت مسألة تخصيص نفقات لمجال التعليم ضرورة تقتضيها متطلبات نمو الثروة القومية ، إذ أن النمو في التعليم أصبح عاملا من عوامل نمو الاقتصاد الوطني والنفقات التي توجه إليه لا بد منها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ولذلك يرى من تجارب العديد من المجتمعات في هذا القرن أن هناك حالات متعددة تخصص فيها البلدان تخصيصات عالية للتعليم قياسا على الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لهم وذلك لرسوخ الاعتقاد بأن تلك المخصصات العالية أمر لا بد منها في سبيل تحقيق قاعدة أفضل لأي نمو اقتصادي لاحق . وهكذا لعبت جميع قطاعات الاقتصاد دورا في زيادة المخصصات في مجال التعليم وليست حركة التصنيع وحدها كما هي الحال عند فريدريك ايدينج . كما أن هناك تفاعل بين نمو التعليم والرفاهية الاقتصادية على العكس مما تصور جون فيزي في النفقات التعليمية لزيادة الرفاهية الاقتصادية ؛ إذ يسهم التعليم في النمو الاقتصادي ويصبح تزايد النفقات التعليمية أحد مستلزمات الرفاهية الاقتصادية وعنصر لا يمكن تجاهله بغض النظر عن المستوى المتحقق من النمو الاقتصادي . ومن جانب آخر فإن أي نمو في الاقتصاد الوطني سيوفر إمكانيات أفضل لزيادة النفقات التعليمية فهناك ترابط عضوي بين النمو الاقتصادي والنمو في التعليم لا يمكن معارضة أحدهما بالآخر¹ .

¹ د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم" مرجع سابق ، ص 154 .

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في زيادة الإنفاق على التعليم.

لقد ذكرنا قبل حين بأنه لا يمكن أن تعزى الزيادة في النفقات التعليمية خلال سنوات القرن العشرين للأسباب الاقتصادية فقط و التي أكد عليها كل من ايدنج و فيزي ؛ إذ أن هناك مجموعة أخرى من العوامل أسهمت في زيادة الإنفاق على التعليم إلى جانب العامل الاقتصادي الذي سبقت الإشارة إليه.

من أهم هذه العوامل و هي ما يأتي:

أولاً : يعد التزايد المستمر للنمو الطبيعي للسكان في مختلف بلدان العالم و خاصة البلدان النامية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق في مجال التعليم حيث أدت الزيادة المستمرة لأعداد الأطفال الذين هم في سن التعليم إلى توسع الحاجة بصورة مستمرة في إنشاء المؤسسات التعليمية و التربوية في استيعاب الأعداد المتزايدة باستمرار للأطفال و هكذا و بمرور الزمن ، أدت هذه الظاهرة إلى توسع كبير لمختلف مراحل التعليم و مختلف قنواته و من بينها التعليم العالي.

ثانياً: الاتجاه إلى تخفيض عدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد و ما ترتب على ذلك من تخفيض عدد ما يصيب المعلم الواحد من الطلاب في سبيل تلبية المواصفات النوعية الجيدة في التعليم ، و بذلك أدت هذه الظاهرة في الواقع العملي إلى الحاجة في زيادة أعداد المعلمين و إعدادهم في سبيل تلبية الحاجة إليهم نتيجة تزايد عدد الطلبة الداخلين لمختلف مراحل التعليم و مختلف قنواته، و ترتبت على هذه الظاهرة زيادة في النفقات التعليمية في مختلف بلدان العالم لتغطية النفقات المطلوبة لإعداد الكوادر التعليمية الإضافية في سبيل الحاجة للتحسين النوعي لمستوى التعليم .

ثالثاً : يعد الاتجاه نحو التحسين المستمر لنوعية مهارة الكادر التعليمي و الإداري للمؤسسات التعليمية من العوامل التي كانت خلف الزيادة في النفقات التعليمية خلال سنوات القرن العشرين إذ أصبحت مسألة التغيير المستمر في طبيعة إعداد الكادر التعليمي نوعياً و إعادة تدريبهم في أثناء الخدمة بغض النظر عن سنهم و عدد سنوات العمل إحدى المستلزمات الضرورية للإصلاحات التعليمية و لتطوير وظائف مؤسسات

التعليم نظرا للمتغيرات التي تحصل في مجال الثقافة و الفكر و الاقتصاد و غيرها من مجالات النشاط الإنساني في اطار انفتاح الجامعة على محيطها¹.

رابعاً: من العوامل التي أسهمت في زيادة الإنفاق في مجال التعليم الحاجة المستمرة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية و عدم صلاحية النماذج القديمة للمتطلبات التربوية و التعليمية سواء من الناحية التربوية البحتة أم من حيث صلاحية تلك الأبنية من النواحي الصحية و الجمالية و الاجتماعية.

شهدت سنوات القرن العشرين تغييرات جوهرية في البناء المدرسي حيث ظهرت الحاجة للأبنية التي تحتوي على قاعات و ملاحق تخدم مختلف أغراض النشاطات الصفية و اللاصفية و النشاطات التطبيقية و الإنتاجية كالملاعب و قاعات للرياضة الشتوية و مسارح و مختبرات و ورشات عمل و حقول زراعية و غيرها من مستلزمات مختلف صيغ تنظيم النشاطات الفردية و الجماعية في العملية التعليمية و التربوية .

خامساً: من عوامل زيادة الإنفاق في مجال التعليم الحاجة المتزايدة إلى استخدام وسائل تعليمية جديدة لإدخال الأساليب التكنولوجية في التعليم في سبيل زيادة فاعلية الطرق التعليمية المستخدمة و في سبيل تحقيق نتائج تعليمية أفضل قياساً على الأساليب و الطرق و الوسائل التعليمية القديمة. و تعد هذه التغييرات النوعية في بنية الطرق التعليمية المساعدة و كذلك الاستخدام الواسع لمعطيات التقدم التقني في مختلف مؤسسات التعليم و خاصة في مؤسسات التعليم العالي أهم الأسباب التي جعلت من النفقات التعليمية تسجل زيادة مستمرة مع مرور الزمن و خاصة في سنوات النصف الثاني من القرن العشرين قياساً للفترة السابقة لها.

سادساً: لقد رافق التوجه العام في التوسيع في مجال الدراسات العلمية و التطبيقية زيادة في الإنفاق . إذ تتطلب هذه الدراسات العلمية و التطبيقية و خاصة في مرحلة التعليم العالي نفقات إضافية تفوق بكثير نفقات الدراسة الإنسانية . حيث تظهر الحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقات التجارب العلمية أو لتغطية إنشاء الورشات و الحقول و المنشآت الضرورية للنشاطات التعليمية . و ما يزيد الإنفاق في هذا المجال هو تزايد المطالبة بتغيير نشاط المدرسة، الجامعة.. الخ، باتجاه ربط النشاط النظري بالنشاطات التطبيقية.

¹ Jean – Francisco Perellon, "la Qualité dans l'enseignement supérieur", collection le savoir suisse, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2003, p:43

سابعا: شهدت سنوات القرن العشرين لأسباب اجتماعية، علمية، اقتصادية و ثقافية توسعا كبيرا في مجال التعليم العالي إذ نمت الجامعات الموجودة و استخدمت في عديد من البلدان التي لم تملك مؤسسات تعليمية عالية سابقا جامعات جديدة. كما حصل في الوقت نفسه توسع كبير في مجال استيعاب الجامعات و معاهد التعليم العالي للطلبة. و ازدادت نسبة الشباب الذين هم في الفئة العمرية المقابلة للتعليم العالي في الحصول على مقاعد و الاستمرار في التعليم في هذه المرحلة . إن هذا النمو الكبير في مؤسسات التعليم العالي و ما تتطلبه مستلزمات التعليم في هذه المرحلة من نفقات تفوق مستلزمات التعليم في المراحل الأخرى أدى عمليا إلى زيادة ملحوظة في التخصصات الموجهة للتعليم ، و هكذا كان لنمو التعليم العالي في العقود السابقة دورا كبيرا في زيادة الإنفاق عليه ¹.

ثامنا: التغيرات المستمرة التي تجري في بنية النظم التعليمية و التوسع الكبير في قنوات التعليم النظامي و الزيادة الملحوظة في عدد أيام السنة الدراسية و عدد ساعات اليوم الدراسي؛ كل ذلك كانت عوامل ذات تأثير كبير في زيادة الإنفاق في مجال التعليم. إذ أن الإصلاحات و التغيرات البنوية في النظم التعليمية أدت في الحقيقة إلى إلغاء كثير من الجوانب الهيكلية للبنى التعليمية السابقة و إبدالها بعناصر أخرى ، و ترتبت دائما على هذا النوع من الإصلاحات تغييرات مناسبة في بنية ووظيفة كل النظام التعليمي نظرا للعلاقات و التأثيرات المتبادلة التي تربط بين كل عناصر النظام التعليمي . و هكذا ترتبت على تلك الإصلاحات و التغييرات النوعية تكاليف لا يستهان بها من الناحية الاقتصادية سواء تمثلت بتكاليف البحوث و الدراسات و المشاريع الضرورية لتلك التغييرات أو بالتكاليف الخاصة لتغطية متطلبات الإصلاح في النظم التعليمية التي تتمثل بتكاليف الأبنية المدرسية و تكاليف المستلزمات و الوسائل التعليمية في مختبرات و ورشات عمل و حقول زراعية و تكاليف لتغطية مختلف أوجه النشاط التعليمي و التربوي و تكاليف إعادة تدريب الكادر التعليمي و الإداري و تكاليف التغييرات التي تجري في معاهد إعداد المعلمين. إضافة إلى النفقات التي نتجت عن الاستغناء عن القيمة الاقتصادية للعناصر السابقة للنظام التعليمي التي أجري عليها الإصلاح و التغيير .

تاسعا: لقد ازدادت النفقات التعليمية نتيجة الزيادة المستمرة لأجور و مكافآت العاملين في قطاع التعليم . إذ شهدت سنوات القرن العشرين زيادة مستمرة لأجور الهيئات التعليمية لأسباب متعددة منها زيادة فناعة المجتمع بأن للمستوى المعاشي للهيئات التعليمية أثر فعال في مستوى و نوعية التعليم ، يضاف إلى ذلك أن

¹ د. جمال أسد مزعل " الاعتبار الاقتصادية في التعليم " مرجع سابق ، ص 155 .

الزيادة التي حصلت في مستوى أجور العمل في قطاعات أخرى كان عاملا آخرًا لزيادة أجور العاملين في قطاع التعليم بسبب هجرة العديد من الكفاءات التعليمية إلى مجالات عمل أخرى ذات مستوى أجور عالية. لقد آدت هذه الظاهرة إلى زيادة أجور العاملين في قطاع التعليم كي يوازي مستوى الأجور في القطاعات الأخرى . و أخيرا كان للزيادات الحاصلة في مستوى أسعار المواد و الوسائل المعيشية و انخفاض قيمة النقد نتيجة للتضخم المالي دورا في زيادة أجور العاملين و التي تشكل جزءا كبيرا من النفقات التعليمية ، و هكذا آدت زيادة أجور العاملين عموما و لمختلف الأسباب المذكورة آنفا إلى زيادة ملحوظة في النفقات التعليمية¹.

المطلب الثالث: صيغ الإنفاق على التعليم.

نميز شكلان من أشكال الإنفاق في التعليم غالبا، يتمثل الشكل الأول بنفقات النشاطات التعليمية أي نفقات العمل الموجه للعملية التعليمية ، والشكل الثاني يتمثل بالنفقات المادية التي ترتبط بالعمل الموجه والمبدول في العملية التعليمية² ، وفيما يأتي تعريف بخصائص كل شكل من هذين الشكلين .

1_ نفقات العمل: وهي النفقات التي تغطي كمية ونوعية العمل المبدول من قبل العاملين في شؤون التعليم وكذلك النفقات التي ترتبط بقيمة العمل المبدول من قبل الطلبة في النشاطات التعليمية وهكذا يمكننا تمييز نوعين من نفقات العمل:

أ_ نفقات عمل الطالب:

ويقصد بنفقات عمل الطالب النفقات التي ترتبط بالنشاطات الضرورية للمتعلمين بغض النظر عن صيغة التعلم أي بغض النظر فيما إذا كانت هذه النشاطات نشاطات خاصة بالتعلم الذاتي أو نشاطات تعليمية للأفراد ضمن المؤسسات التعليمية. ومما هو جدير بالأهمية الإشارة إلى وجود صعوبة كبيرة في قياس حجم العمل الخاص بالطالب أو تقويم قيمة هذا العمل في كلتا الحالتين ، إذ أن كمية الجهد المبدول من قبل الطالب للترود بمعرفة ما أو لاكتساب مهارة أو خبرة معينة تعتمد عمليا على الخصائص الفردية للمتعلمين وعلى عوامل إيديولوجية واجتماعية يصعب غالبا تحديدها. يضاف إلى ذلك أن تحديد كمية العمل المبدول

¹ نفس المرجع السابق.

² د. جمال أسد مزعل " الاعتبارات الاقتصادية في التعليم " مرجع سابق ، ص 163.

أو تقويم عمله المبذول في النشاطات التعليمية لا يلعب دورا كبيرا في عملية تمويل النشاطات التعليمية حيث أن الجهود المبذولة من قبل الطالب في العملية التعليمية لا تقابلها أجور معينة.

إن مجال الاستفادة من تحديد كمية وقيمة العمل الذي يبذله الطالب في النشاطات التعليمية ينحصر في مجال حساب الموارد الضائعة _ والتي تعد نفقات من نوع خاص ترتبط بعمل الطالب _ التي كان بإمكان الفرد أن يحصل عليها في أعمال تتقارب الجهود التي تبذل فيها من الجهود المبذولة في أثناء عملية تعلم الطالب.

ب_ نفقات عمل المعلم:

إن نفقات عمل المعلم هي النفقات التي تتعلق بأجور العاملين في المؤسسات التعليمية أو أية نفقات أخرى تتعلق بعمل المعلم . ويعد تحديد هذه النفقات أمرا ضروريا لتحديد حجم الإنفاق على التعليم و لأي نشاط يتعلق بكيفية ترشيد الإنفاق و التحكم به ، و كذلك يعد تحديدها أمرا ضروريا للإجراءات المتعلقة بحساب عناصر الكلفة التعليمية سواء على صعيد ميزانيات المؤسسات التعليمية أم على صعيد ميزانيات البلدان .

2_ النفقات المادية.

تشمل النفقات المادية نفقات المواد والوسائل ذات الاستخدام القصير _ مثلا نفقات المواد القرطاسية والمواد التي تستخدم في المختبرات ونفقات استخدام الطاقة ... الخ ونفقات استخدام واستهلاك الوسائل الثابتة كنفقات الأبنية ونفقات الوسائط والآلات ذات الاستخدام الطويل. ويمكننا هنا أيضا تمييز نوعين من هذين النفقات المادية:

أ_ **النفقات المادية التي ترتبط بعمل الطالب :** وتشمل على نفقات المواد والوسائل والخدمات التي تستخدم من قبل الطالب بصورة رئيسية ، نفقات المواد المختبرية ونفقات الوسائل التعليمية والتقنيكية التي تستخدم من قبل الطالب أو نفقات إسكان وإطعام ونقل الطلبة والنفقات المادية التي ترتبط بالنشاطات العلمية، الترفيهية والاجتماعية للطلبة.

ب_ **النفقات المادية التي ترتبط بعمل المعلم:** وتشمل على النفقات التي ترتبط مباشرة بنشاط المعلم العلمي والتعليمي ، كنفقات البحوث العلمية المخبرية أو جزء من نفقات المكتبات . أو نفقات إسكان أعضاء الهيئة التعليمية أو نفقات المراكز الثقافية والترفيهية لأعضاء الهيئة التعليمية أو نفقات الأثاث والأدوات التي

تستخدم من قبل المعلم... الخ من النفقات التفصيلية التي توجه إلى مواد أو خدمات تستفيد منها الهيئة التعليمية مباشرة.

غير أن هناك في الواقع العلمي نفقات مادية ترتبط بعمل المعلم والطالب معا، فمثلا النفقات المادية الخاصة بالأبنية المدرسية أو المكتبات العلمية والمختبرات أو الوسائل التعليمية، جميعها نفقات ترتبط مباشرة بعمل المعلم والطالب معا.¹

المطلب الرابع: الإنفاق على التعليم الجامعي (الوطن العربي، الدول الأجنبية، الجزائر).

إن التعليم بما يملك من قدرة على الفعل والتغيير يعد - ولا شك - أداة هامة للنهوض بالمجتمع ، ومن هنا فإن مزيدا من الإنفاق عليه - مع ضرورة ترشيد هذا الإنفاق - لا بد وأن ينتج عنه تقدما لا في قطاع التعليم فحسب بل للمجتمع بأسره .

وعلى هذا يصدق القول بأن " الإنفاق على التعليم نوع من الإنفاق الاستثماري ، حيث يترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ، ومن ثم زيادة الإنتاجية² وبالتالي فإن هناك علاقة موجبة بين الإنفاق على التعليم وبين مستوى الدخل الفردي والقومي في بلاد عالمنا المعاصر، وبذلك صار التعليم صناعة كبرى في جميع أنحاء العالم.³

¹ د. جمال أسد مزعل " الاعتبارات الاقتصادية في التعليم " مرجع سابق ، ص 164.

² محمد عزت عبد الموجود، من قضايا التعليم والتنمية، مستقبل التربية العربية، المجلد الأول ع1، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع كلية التربية جامعة حلوان، القاهرة، يناير 1995، ص 64.

³ عبد الغني عبود ، التربية الاقتصادية في الإسلام ، ص 33 .

وقد أكدت دراسة البنك الدولي عن (المعجزة الشرق آسيوية) على أن مزيدا من تخصيص الموارد المالية لقطاع التعليم كانت أحد العوامل الرئيسية لنجاح الاستراتيجيات التعليمية في دول شرقي آسيا.¹

إن التعليم في كوريا والإنفاق عليه يمثل قضية اجتماعية ملحة حيث أن الإنفاق الحكومي على التعليم يمثل منفردا ما يزيد عن خمس ميزانية الدولة.²

للتعبير عن حجم الإنفاق العام على التعليم وللتعرف على ما يبذل من جهود في هذا القطاع يمكن الاعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (G.N.P)
- الأنفاق على التعليم كنسبة من موازنة الدولة .
- نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم.

ملاحظة:

إن مؤشر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي يوجه إليه النقد ، حيث أنه يتجاهل حجم الناتج (الدخل) القومي للدولة ، ويضاف هناك نقد آخر يمكن أن يوجه إليه وهو : أنه يتجاهل عدد سكان الدولة ، فيمكن أن يكون الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي أكبر من نظيره في دولة أخرى ، إلا أنه مع وضع عدد السكان في الدولتين في الاعتبار يمكن أن يكون متوسط الإنفاق على التعليم لكل فرد (نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم) أكبر في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى . و على ذلك تبرز أهمية تناول مؤشر (نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم) كأحد المؤشرات الدالة على الإنفاق على التعليم.³

- زاد الاهتمام بالتعليم الجامعي والإنفاق عليه في معظم دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وترجع زيادة حجم الإنفاق إلى التوسع المضطرد فيه ، إضافة إلى التقدم التكنولوجي المستمر ورغبة الأمم في اللحاق به ، ولقد دعت الزيادة المضطردة في الإنفاق على التعليم العالي للاقتصاديين ورجال

¹ عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي، القاهرة 2002، ص 204.

² عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 213.

³ عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 209.

التربية إلى التفكير في مدى عدالة هذا الإنفاق ومدى كفايته لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة ولا تعد الزيادة في الإنفاق على التعليم العالي ظاهرة قاصرة على دولة معينة أو مجموعة من الدول ، بل هي ظاهرة عامة ، فقد كشف تقرير البنك الدولي عن تزايد الإنفاق على التعليم العالي في كافة الدول ومن بينها الدول العربية¹ .

1- الإنفاق على التعليم الجامعي في الوطن العربي :

تكتسب مسألة الإنفاق على التعليم الجامعي أهمية بالغة في تحديد مخرجات هذا النوع من التعليم من كفاءات راقية تسهم بفعالية في البحث والتطوير والتنمية المجتمعية.

بلغ معدل الإنفاق العربي على التعليم من قيمة الناتج المحلي 0.03 % بينما في إسرائيل 4.1 %، أما متوسط ما ينفق على الطالب في التعليم العالي في الدول العربية، فلقد بلغ 2400 دولار سنوياً، و بالمقابل المتوسط العالمي 12000 دولار سنوياً.²

أما معدل الإنفاق العالمي على الطالب في التعليم العالي 3370 دولار وهو ما يشكل 58.2% من الدخل القومي، وبالمقابل فإن ما ينفق على الطالب في الوطن العربي 1588 دولار ويمثل 73.5% من الدخل القومي³ .

عند مقارنة بعض الدول العربية مع بعض الدول المتقدمة لمعرفة متوسط كلفة الطالب الجامعي ونسبتها إلى متوسط دخل الفرد نجد من خلال الجدول التالي أن كلفة الطالب الأردني 21% من كلفة الطالب البريطاني إلا أن الفرد الأردني ينفق ما نسبته 90% من نصيبه من الناتج المحلي على التعليم الجامعي بينما ينفق البريطاني 61% ، مع أن كلفة الطالب في التعليم الجامعي البريطاني أكثر من أربعة أضعاف التعليم الجامعي الأردني ، وعند مقارنة ما ينفقه الفرد اللبناني والبالغ 135% من نصيبه من الناتج المحلي مع الأمريكي

¹Http : //hdl. Hamdle. net/10576/9274.

² عصام نجيب الفقهاء ، حوكمة الجامعات العربية بتهمة استنزاف الدخل القومي الإجمالي دون تحقيق التميز ، المؤتمر العربي الثالث ، الجامعات العربية التحديات والآفاق ، شرم الشيخ ، يناير 2010 ، ص 69.

³ الإطار العام لإستراتيجية البحث العلمي والتقني في الدول العربية ، الأمانة العامة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الخرطوم، 2010، ص 69.

الذي ينفق 54% من نصيبه من قيمة الناتج المحلي يلاحظ أن الفرد اللبناني يستدين إلى نصيبه من الناتج المحلي حتى يستطيع تغطية تكاليف الدراسة الجامعية .

جدول رقم (10) : متوسط تكاليف التعليم الجامعي لعدد من الدول.

الدولة	متوسط الكلفة/دولار/طالب	كلفة التعليم كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي بالقوة الشرائية
الأردن	4225	90%
بريطانيا	20000	61%
الولايات المتحدة الأمريكية	30000	54%
لبنان	7000	135%
كندا	12000	44%

المصدر: عصام نجيب الفقهاء ، حوكمة الجامعات العربية بتهمه استنزاف الدخل القومي الإجمالي دون تحقيق التميز ، المؤتمر العربي الثالث ، الجامعات العربية التحديات و الآفاق ، شرم الشيخ ، يناير 2010 ، ص 33 .

ويفيد تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، بأن التعليم العالي في معظم البلدان العربية تتأثر نوعيته بانخفاض الإنفاق ، ومن ثم الموارد المتاحة للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية ، وأن التوسع الكمي في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعيته وجودته .

وفي دراسة لنادر فرجاني¹ حول التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية (1999) أوضح فيها أن البلدان العربية كانت تنفق في منتصف التسعينات وبمعيار كم الإنفاق لطالب التعليم الجامعي بمستوى أعلى من متوسط البلدان النامية.

والجدول التالي يمثل نسبة نفقات التعليم في الدول العربية² من ميزانية الدولة ومن الناتج القومي لعام 1995م عدا اليمن عام 2000م.¹

¹ باحث عربي في مجال التنمية البشرية .

² نظم التعليم العربي في الدول العربية، مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا، اليونسكو، مكتب القاهرة، 1998م، ص12.

جدول رقم (11): نسبة نفقات التعليم في الدول العربية من ميزانية الدولة ومن الناتج القومي لعام

1995م عدا اليمن عام 2000م.

التسلسل	البلد	نفقات التعليم من ميزانية الدولة	نفقات التعليم من الناتج القومي
1	اليمن	%17.87	%6.32
2	الإمارات	%16.5	%1.6
3	تونس	%17	%6.2
4	سوريا	%11	%4
5	السعودية	%17.5	%6
6	عمان	%16.5	%4.5
7	المغرب	%24.5	%6
8	موريتانيا	%16	% 5.2
9	لبنان	%8.5	%2.4
10	الكويت	%8.7	%6
11	الأردن	%21.5	%8.7
12	مصر	%14.8	%8.5
13	البحرين	%11.5	%4.5
14	الجزائر	%14.7	%6.5

المصدر: 1- نظم التعليم العربي في الدول العربية، مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا، اليونسكو، مكتب القاهرة، 1998م، ص12. 2- الشامي، أفكار علي وآخرون، إستراتيجية تطوير التعليم الأساسي، محور تمويل التعليم، وزارة التربية والتعليم، اليمن، سبتمبر 2001م، ص9.

¹ الشامي، أفكار علي وآخرون، إستراتيجية تطوير التعليم الأساسي، محور تمويل التعليم، وزارة التربية والتعليم، اليمن، سبتمبر 2001م، ص9.

التعليق على الجدول:

تفاوتت البلدان العربية في الإنفاق على التعليم فنجد مثلا دولا تنفق على التعليم من 16-25% من مجمل ميزانياتها كالمغرب، الأردن، السعودية، اليمن، تونس، الإمارات، عمان و موريتانيا. بينما تنفق كل من الجزائر و مصر ب 14 % ، تليها سوريا و البحرين ب 11% ، و أخيرا ، لبنان و الكويت ب 8% من ميزانية الدولة .

أما فيما يخص نسبة نفقات التعليم من الناتج القومي فنجد أن الأردن و مصر ينفقان ما قدره 8% و هي تمثل أعلى نسبة بين الدول العربية مقارنة بالجزائر ، الكويت ، المغرب ، السعودية ، تونس ، اليمن ، موريتانيا، البحرين ، عمان و سوريا ، حيث تتراوح نسب الإنفاق بها من 4% إلى 6% . و أخيرا، لبنان ب 2.4% و الإمارات ب 1.6% .

ما يلاحظ، أن مؤشر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي في دولة ما - مثلا دولة مصر (8%) - أكبر من نظيره في دولة أخرى - تونس (6.2%) - ، إلا أنه مع وضع عدد السكان في الدولتين في الاعتبار فإن متوسط الإنفاق على التعليم لكل فرد (نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم) أكبر في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى .

كما أن تونس، مثل باقي الدول النامية، قد خصصت خلال العقود القليلة الماضية قدرا كبيرا من مواردها للتعليم، وبخاصة التعليم العالي، معتمدة في ذلك بشكل أساسي على التمويل العام. ففي الفترة ما بين عامي 2005 و 2008 بلغ الإنفاق على التعليم، نحو 7.4% من إجمالي الناتج المحلي، خصصت منها 2% للتعليم العالي¹ .

أما في مصر، فقد ازدادت الاستثمارات في التعليم العالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 4.8% في 2005، ويبلغ الإنفاق الإجمالي المالي على التعليم حتى 2007 حوالي 12.6 من الناتج المحلي² .

¹<http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1758>.

²<http://ar.wikipedia.org/wiki> .

وتنفق حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستوى كبيرا من الموارد على قطاع التعليم العالي ، وعادة ما تجاوزت سرعة النمو في الإنفاق سرعة النمو الاقتصادي ، ويشير فحص الاتجاهات الحالية في تمويل القطاع إلى أن التمويل الخاص للتعليم متواضع نسبيا ، خاصة نتيجة التزام معظم بلدان المنطقة بمجانبة التعليم ، كما أن هذه البلدان تنفق ما يزيد بحوالي 50% على ما تنفقه البلدان متوسطة الدخل ومثل ما تنفقه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التعليم العالي.¹

2- أما بالنسبة للدول الأجنبية:

فبفوت بها الإنفاق على التعليم والتعليم العالي من بلد لآخر وهذا حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (12): حصة الإنفاق العام والخاص على المؤسسات التعليمية الخاصة بمستويات

التعليم العام و التعليم العالي 2001 .

بلدان منظمة التعاون الاقتصادي OCDE		نسبة الإنفاق على مستويات التعليم العام		نسبة الإنفاق على التعليم العالي	
		التمويل العمومي	التمويل الخاص	التمويل العمومي	التمويل الخاص
أمريكا الشمالية					
كندا		78.2	21.8	58.6	41.4
الولايات المتحدة الأمريكية		69.2	30.8	34.0	66.0
دول					
أستراليا		75.6	24.4	51	49
اليابان		75.0	25.0	43.1	56.9
الاتحاد الأوروبي					
النمسا		94.4	5.6	94.6	5.4
ألمانيا		81.4	18.6	91.3	8.7

¹ تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، 2007 على الموقع:

15.9	84.1	7.0	93.0	بلجيكا
2.2	97.8	3.9	96.1	الدنمارك
24.5	75.5	12.2	87.8	اسبانيا
3.5	96.5	2.2	97.8	فنلندا
14.4	85.6	8.0	92.0	فرنسا
0.4	99.6	5.8	94.2	اليونان
15.3	84.7	7.8	92.2	ايرلندا
22.2	77.8	9.3	90.7	ايطاليا
21.8	78.2	9.1	90.9	هولندا
7.7	92.3	1.5	98.5	البرتغال
29.0	71.0	15.3	84.7	المملكة المتحدة
12.3	87.7	3.2	96.8	السويد
				بلدان أخرى تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي OCDE
84.1	15.9	42.9	57.1	كوريا
22.4	77.6	11.0	89.0	هنغاريا
5.0	95.0	8.3	91.7	أيسلندا
29.6	70.4	15.4	84.6	المكسيك
3.1	96.9	4.1	95.9	النرويج
6.7	93.3	2.9	97.1	الجمهورية السلوفاكية
14.7	85.3	9.4	90.6	جمهورية التشيك
21.8	78.23	12.2	87.8	معدلات

المصدر: Jean-Jacques Paul, Economie De l'Éducation, Armand colin, paris, 2007, p:44.

التعليق على الجدول:

- بالنسبة للتعليم العام: يعتبر التعليم العام (الابتدائي و الثانوي) إلزاميا (إجباريا) في معظم هذه الدول، و بذلك فان نوع التمويل الذي يغلب عليه هو التمويل العمومي بشكل رئيسي و أساسي، أما التمويل الخاص فنجدته بنسب أقل و متفاوتة. ترجع أحيانا، هذه النسب في بعض الدول إلى العائلات التي تساهم في تمويل التعليم العام بشكل جزئي مثل: كوريا و ألمانيا.
- أما بالنسبة للتعليم العالي، فان ما يلاحظ، أن معظم هذه الدول الصناعية تتمتع بتمويل شبه عمومي ن ما عدا كندا ، اليابان و كوريا . أما بالنسبة لأستراليا، فإنها تكاد تتناصف نسبة التمويل بها ما بين العمومي ب 51% و التمويل الخاص ب 49%¹.

3- الإنفاق على التعليم العالي (الجامعي) في الجزائر:

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي قطاعا لا يقل أهمية عن قطاع التربية الوطنية ، بحيث يوفر هذا القطاع تكوينا عاليا وعادة ما تستفيد مؤسسات هذا القطاع من وصاية بيداغوجية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

كما أن التزايد السريع لعدد الطلبة في التعليم والتكوين العالي هو نتيجة للتطور السريع للمنظومة التربوية، والحاجات الكبيرة للاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة .

وتطلبت هذه الحركة إقامة منشآت بيداغوجية واجتماعية هامة ، عن طريق إنشاء الجامعات، مراكز جامعية ، معاهد التعليم والتكوين العالي ، المعاهد الوطنية والمعاهد العليا .

فكل هذا الكم الهائل من المنشآت يتطلب نفقات من طرف الحكومة تظهر لنا من خلال تطور ميزانية التعليم العالي و حصتها من ميزانية الدولة. (أنظر الجدول الموالي).

¹ Jean-Jacques Paul " Economie De l'Éducation " Armand colin, paris, 2007, p:45.

جدول رقم 07 : تطور ميزانية التعليم العالي للفترة (2005-2011).

السنة	ميزانية التعليم العالي (د.ج)	ميزانية الدولة (د.ج)	حصة ميزانية التعليم العالي (%)
2005-2004	78.381.380.000	1.200.000.000.000	%6.53
2006-2005	85.319.925.000	1.283.446.977.000	%6.64
2007-2006	95.689.309.000	1.574.943.361.000	%6.07
2008-2007	118.306.406.000	2.017.969.196.000	%5.86
2009-2008	154.632.798.000	2.593.741.485.000	%5.96
2010-2009	173.483.802.000	2.837.999.823.000	%6.11
2011-2010	212.830.565.000	3.434.306.634.000	%6.19

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية، السنة الواحدة و الأربعون، العدد 85، ديسمبر 2004.
- الجريدة الرسمية، السنة الثانية و الأربعون، العدد 85، ديسمبر 2005.
- الجريدة الرسمية، السنة الثالثة و الأربعون، العدد 85، ديسمبر 2006.
- الجريدة الرسمية، السنة الرابعة و الأربعون، العدد 82، ديسمبر 2007.
- الجريدة الرسمية، السنة الخامسة و الأربعون، العدد 74، ديسمبر 2008.
- الجريدة الرسمية، السنة السادسة و الأربعون، العدد 78، ديسمبر 2009.
- الجريدة الرسمية، السنة السابعة و الأربعون، العدد 80، ديسمبر 2010.

التعليق على الجدول :

نسجل بأن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، عرفت تطورات متذبذبة، فبعد أن كانت في الموسم 2005/2004 تقدر ب %6.53 من الميزانية العامة، انخفضت إلى % 5.86 سنة 2008/2007 لتعاود الارتفاع إلى % 5.96 % 6.11 % 6.19 للسنوات 2009، 2010، 2011 على التوالي.

وبصفة عامة يلاحظ الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع التعليم العالي من أجل تطويره و تحسينه لأنه قطاع مهم جدا ويظهر هذا عن طريق الزيادة السنوية المتكررة للميزانية المخصصة لهذا القطاع ، وان عرفت انخفاضا في بعض السنوات فهذا راجع إلى شح الموارد المالية بسبب انخفاض البترول.

و تسعى الجزائر دوما إلى تحسين مهارات خريجيهها و تعزيز البحث العلمي؛ حيث ستفتح أقسام تحضيرية للمدارس الوطنية في العلوم و التكنولوجيا و في العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير و كذا أقسام تحضيرية مدمجة في الإعلام الآلي و الهندسة المعمارية. و سيتم إنشاء مدارس عليا جديدة مختصة في التكنولوجيا و الصحافة و العلوم السياسية و الإدارة. ولقد سجل الدخول الجامعي (2012/2011) استقبال 237.953 طالب جديد و هو ما سيرفع من العدد الإجمالي للطلبة الجامعيين خلال هذا الموسم إلى 1.245.870 طالب جامعي¹.

لهذا ضاعفت الحكومة الجزائرية تمويلها للعديد من الأنشطة الجامعية، بحيث استفاد الطلبة الجزائريون من زيادة في المنح بموجب قرار لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة (مارس 2009)، حصل من خلالها الطلبة الجامعيون على منحة فصلية من 4500 دج مقابل 2700 دج قيمة المنحة السابقة، كما خصصت منحة شهرية لفائدة طلبة الدكتوراه بقيمة 12 ألف دينار جزائري . و رصدت الحكومة أصلا الأموال لتغطية العبء المالي لهذه الزيادة .

كما خصصت الحكومة غلafa ماليا بقيمة 100 مليار دينار للبحث العلمي على مدى الخمس سنوات المقبلة بزيادة من 50 مليار دينار التي قدمتها إلى الحكومة ما بين 2005 و2009² .

¹ <http://akhbarelyoum-dz.com/ar>.

² <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2009/10/16/feature-01>.

المبحث الرابع: كلفة التعليم.

المطلب الأول: مفهوم الكلفة في التعليم.

يقصد بالكلفة التعليمية المقياس ما ينفق فعلا من موارد مالية على مواد أو خدمات تستهلك أو تتم الاستفادة منها في مدى زمني _ قصير أو بعيد _ في العملية التعليمية والتربوية في سبيل تحقيق ناتج تعليمي معين. وبذلك يصبح هذا المقياس _ كلفة التعليم _ أحد عناصر المداخلات التعليمية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بناتج العملية التعليمية سواء من الناحية الكمية المتمثلة بعدد المتخرجين أو من الناحية النوعية التي تتمثل بمستوى و نوع المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة من قبل الطلبة والتي توجه في سبيلها تلك الموارد المالية المنفقة في العملية التعليمية والتربوية . وتسند الكلفة التعليمية غالبا إلى الطالب فيقال كلفة الطالب الواحد أو تسند إلى المنتوج الخاص بالمؤسسة التعليمية فيقال كلفة الخريج ففي الحالة الأولى تقتصر الكلفة غالبا على كلفة الطالب في سنة دراسية واحدة في مرحلة تعليمية معينة كأن يقال كلفة الطالب في الصف الثالث ابتدائي أو في الصف الرابع إعدادي أو في السنة الأولى جامعي ، أما الكلفة في الحالة الثانية فتشمل كلفة جميع السنوات الدراسية اللازمة لإنهاء مرحلة دراسية معينة كأن يقال كلفة خريج المرحلة الابتدائية أو خريج المرحلة الإعدادية أو خريج التعليم العالي . وفي كلتا الحالتين تحتوي كلفة التعليم على مجموعة من العناصر المشتركة كاشتغالها على المصروفات الجارية أو نفقات الأدوات والمستلزمات الثابتة . ويختلفان فقط من حيث المدى الزمني إذ تشمل الأولى كما أسلفنا على سنة دراسية واحدة أما الثانية فتشمل على سنوات المرحلة بأكملها. وقد تسند في حالات خاصة الكلفة التعليمية لساعة دراسية واحدة كأن يقال كلفة الطالب في ساعة دراسية واحدة أو في سنة دراسية ما، أو تسند الكلفة إلى مادة دراسية في سنة دراسية معينة. وفي الواقع إن هذين النوعين من الكلفة هما صيغتان تفصيليتان لكلفة الطالب في سنة دراسية معينة. ولذلك ندرج هاتان الصيغتان عادة ضمن مفهوم كلفة الطالب في سنة دراسية. وتشمل الكلفة في التعليم كما هو الحال في الكلفة في المجالات الأخرى على كلفة العمل الحي المبذول في النشاطات التعليمية _ كالنفقات التي تغطي أجور الهيئات التعليمية أو أجور العاملين في شؤون الإدارة والتنظيم أو العاملين في شؤون الخدمات الأخرى الضرورية للعملية التعليمية _ وكلفة المواد والمستلزمات المادية التي

تستخدم في النشاطات التعليمية أو في النشاطات التكميلية في الإدارة والخدمات كالنفقات التي تغطي مختلف المواد الاستهلاكية في التعليم أو نفقات الأبنية والمعدات الثابتة¹.

و يرى البعض الآخر أن تكلفة التعليم تشمل إضافة إلى ما تقدم من مصروفات جارية و مصروفات ثابتة ما تتحمله الأسرة من تكاليف عدة. مثل: تكاليف الملابس، و تكاليف الدروس الخصوصية... وغير ذلك².

و هناك طائفة أخرى تنادي بضم كلفة الفرصة البديلة، و أهم جوانبها: المكاسب المفقودة نتيجة تفرغ الطلاب للدراسة بدلا من التحاقهم بأعمال كانت ستدر عليهم دخلا إلى التكاليف السابقة³.

المطلب الثاني: أنواع الكلفة في التعليم.

يوفر لنا تحليل عناصر الكلفة الوقوف على أنواع متعددة من الكلفة التعليمية حيث يمكن تمييز أنواع منها تبعا لطبيعة النفقات التعليمية أو تبعا للمجال الذي ينفق فيه ويفيد تصنيف الكلفة التعليمية غالبا أغراض حساب عناصر هذه الكلفة إذ أن تحديد طبيعة ومجال الكلفة يعطي إمكانية التحديد الدقيق لأوجه الصرف ولطبيعة المصروفات الفعلية في مجال التعليم.

يصنف غالبا الكلفة التعليمية إلى الأنواع الآتية: كلفة جارية وكلفة رأسمالية و إلى كلفة مباشرة وكلفة غير مباشرة و إلى كلفة الفرص.

1_ الكلفة الجارية والكلفة الرأسمالية.

أ . الكلفة الجارية: تشكل الكلفة الجارية في التعليم المصروفات الفعلية على المواد والخدمات والمستلزمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة و يصنف غالبا لأغراض حسابات الكلفة الأصناف الآتية التي تتضمنها الكلفة الجارية:

¹د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم" مرجع سابق ص314.

²مهني محمد إبراهيم، الإنفاق التعليمي و كلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990، ص

36.

³نفس المرجع السابق، ص37.

أولاً : أجور مختلف العاملين في مؤسسات التعليم سواء من يرتبط عملهم بالنشاطات التعليمية كأجور الهيئات التعليمية أو من يرتبط عملهم بالنشاطات التكميلية كالإدارة المدرسية والإدارة التعليمية والتربوية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي .

ثانياً : المصروفات الإدارية و تشمل على مصروفات المواد و الخدمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال السنة الدراسية الواحدة و التي تستخدم لتسيير النشاطات التعليمية أو على مستوى الإدارات المحلية المركزية و تشمل غالباً على مختلف المصروفات التي ترتبط بمختلف أوجه النشاط الإداري اليومي كنفقات الطبع للأموار الإدارية و نفقات المواد القرطاسية الضرورية للعمل الإداري و نفقات الطاقة و نفقات وسائل النقل المستخدمة من قبل المؤسسات الإدارية و نفقات البريد و البرق و التلفون و مصروفات كساء العاملين و المستخدمين و النفقات التي تغطي رسوم و ضمان الموظفين و أجور التأمين و نفقات معالجة الموظفين و أجور النشر و الإعلان إلى آخره من المصروفات اليومية التفصيلية الخاصة بتسيير النشاط الإداري.

ثالثاً : مصروفات المواد التي تستخدم خلال سنة دراسية واحدة في مختلف أوجه النشاط التعليمي كنفقات المواد القرطاسية التي تستخدم في النشاطات التعليمية و المواد المختبرية و المواد المستخدمة في الحقول المدرسية و في ورشات العمل و المواد التي تستخدم الأغراض البحث العلمي إلى غيره من المواد التي تستخدم في أثناء العملية التعليمية و التربوية .

رابعاً : مصروفات النشاطات الترفيهية و الاجتماعية و العلمية للمؤسسة التعليمية كنفقات الحفلات الترفيهية أو النشاطات الثقافية و الرياضية أو نفقات المؤتمرات و الحلقات الدراسية العلمية و نفقات الوفود الرسمية و الأساتذة الزائرين أو نفقات السفرات العلمية و إلى غيرها من النفقات التفصيلية التي تخص نشاطات المؤسسة التعليمية.

خامساً : مصروفات الصيانة السنوية الجارية التي ينتفع من الخدمات المترتبة عليها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة كمصروفات إدامة و تشغيل و سائط النقل أو مصروفات صيانة الأثاث المختبرية و المدرسية و الإدارية أو نفقات الترميمات السنوية البسيطة و إلى غيره من المصروفات التي تغطي الصيانة الجارية .

سادسا : المساعدات المالية الممنوحة للطلبة ، و تتمثل في المخصصات المالية للطلبة من مصروفات إ طعامهم و أجور نقلهم أو نفقات إسكانهم _ إيجارات دور السكن للكلية - أو المواد القرطاسية التي تعطى للطلبة مجانا أو المكافأة التي تعطى للمتفوقين .. الخ، و التي ينتفع منها خلال السنة الدراسية .

ب_ الكلفة الرأسمالية: و تسمى أيضا بالكلفة الثابتة و تشمل نفقات الأبنية المدرسية و نفقات الأدوات و المعدات و نفقات الصيانة الكبيرة و غيرها من المستلزمات التي تستخدم و التي ينتفع من خدماتها في أكثر من سنة دراسية واحدة و يمكن أن نصنف الكلفة الرأسمالية إلى العناصر الآتية:

أولا : نفقات الأبنية ، و تشمل كل النفقات المتعلقة بتشييد الأبنية المدرسية و أبنية المؤسسات الإدارية و الخدمية في مجال التعليم و كذلك نفقات المنشآت الثقافية ، الرياضية ، العلمية كالملاعب والمسارح ، قاعات الاحتفالات و الاجتماعات ، نواد و مراكز علمية و كذلك نفقات أبنية الورشات التابعة للمؤسسات التعليمية أو النفقات للأبنية المشيدة في الحقول الزراعية و غيرها من الأبنية التي تشيد لأغراض تعليمية.

ثانيا : نفقات المستلزمات الثابتة عدا الأبنية ، و تشمل على نفقات المعدات و الأدوات التي تستخدم لأكثر من سنة دراسية واحدة و نفقات الأثاث المدرسية و الإدارية و نفقات المستلزمات المخبرية و التطبيقية و نفقات شراء وسائل النقل و نفقات الكتب المدرسية و نفقات المكتبات التابعة للمؤسسات التعليمية و غيرها من نفقات المستلزمات التي تستخدم و ينتفع من خدماتها في فترة تتجاوز السنة الدراسية الواحدة .

ثالثا : نفقات الصيانة و الترميمات الكبيرة التي تتجاوز فترة الانتفاع منها سنة دراسية واحدة كتبليط شوارع مؤدية للمؤسسات التعليمية أو نفقات الترميمات الكبيرة على الأبنية أو المنشآت التابعة لها أو نفقات إصلاح الأراضي التابعة للمؤسسات التعليمية.. الخ من النفقات التفصيلية للصيانة الكبيرة¹ .

¹ د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم" مرجع سابق ، ص 167 .

2- الكلفة المباشرة و الكلفة غير المباشرة .

أ_ الكلفة المباشرة : و تشمل المصروفات الجارية و الإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل المؤسسات التعليمية (المدارس والمعاهد الجامعات) أو المصروفة لصالح هذه المؤسسات و التي ينتفع بالنتائج المترتب عليها طلبة تلك المؤسسات مباشرة ، مثلا التكاليف الجارية المتمثلة برواتب العاملين من ضمنهم الهيئة التعليمية في المؤسسات التعليمية أو المصروفات الخاصة باستهلاك الطاقة أو مصروفات المواد المخبرية التي تستخدم في المؤسسة التعليمية و كذلك التكاليف الثابتة كتكاليف المعدات و الأدوات ذات الاستخدام الطويل أو تكاليف البناية المدرسية أو تكاليف الصيانة و الترميمات الكبيرة.

ب_ الكلفة غير المباشرة : و تشمل المصروفات الجارية و الإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات الإدارة التعليمية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي أو المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات تابعة للجهاز التعليمي و التي ترتبط نشاطاتها مباشرة بالعملية التعليمية الصرفة كمراكز البحوث أو المراكز التعليمية في القطاع المعني أو في المنطقة المعينة أو في البلد المعني¹.

3- كلفة الفرص الاقتصادية:

يقصد بكلفة الفرص الاقتصادية في التعليم الموارد الاقتصادية الضائعة التي تقابل الموارد التي كان بالإمكان الحصول عليها في حالة استخدام الإمكانيات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم في مجالات استثمارية تحقق الأرباح ، فيضاف حجم الأرباح المترتبة على الإمكانيات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم و الذي كان بإمكان الحصول عليها لو استخدمت تلك الإمكانيات في المجالات الاستثمارية إلى عناصر الكلفة الأخرى _ إلى الكلفة الجارية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و إلى الكلفة الرأسمالية (الثابتة) بغض النظر إن كانت مباشرة أو غير مباشرة _ باعتبار أن تلك الموارد التي تقابل حجم الأرباح التي كان بإمكان الحصول عليها بمثابة كلفة فرص بسبب اختيار مجال التعليم دون غيره .

و استنادا إلى هذا المفهوم لكلفة الفرص فهناك أولا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأجور التي كان بإمكان الطالب الحصول عليها لولا اختيار الفرصة التعليمية و ثانيا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان جنيها لولا توظيف الموارد المالية في التعليم _ الموارد التي

¹ د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم" مرجع سابق ، ص 169 .

تدفع كأجور للعاملين و الموارد التي تغطي نفقات المواد و المعدات الضرورية للنشاط التعليمي و الموارد التي توظف في تشييد الأبنية و الإنشاءات الضرورية للتعليم و الموارد التي تغطي نفقات الدراسات العلمية التي تجريها المؤسسات التعليمية _ و ثالثا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة نتيجة استخدام العاملين في مجال غير إنتاجي و المتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان تحقيقها نتيجة استخدام القوى العاملة المستخدمة في مجال إنتاجي¹.

المطلب الثالث: أساليب حساب الكلفة في التعليم.

لغرض حساب كلفة التعليم - بغض النظر عن أشكال الكلفة سواء كانت كلفة خريج أو طالب - لابد من تحليل الكلفة التعليمية إلى العناصر التي تكونها و من ثم حساب الكلفة من خلال حساب تلك العناصر. ويتم حساب تلك العناصر كما يأتي :

أولاً: حساب كلفة الطالب: تحسب كلفة الطالب لسنة دراسية واحدة.

تستخرج كلفة الطالب لسنة واحدة من خلال إتباع الخطوات الآتية:

أ- حساب حصة الطالب من الكلفة المباشرة، وتستخرج كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الكلفة الجارية المباشرة للمؤسسة في السنة المعنية} + \text{الكلفة الثابتة المباشرة للمؤسسة في تلك السنة.}}{\text{مجموع طلبة المؤسسة.}}$$

ب- حساب حصة الطالب من الكلفة غير المباشرة ، وتستخرج كما يأتي :

$$\frac{\text{مجموع الكلفة الجارية غير المباشرة للسنة المعنية} + \text{الكلفة الثابتة غير المباشرة لتلك السنة}}{\text{طلبة جميع المؤسسات المنتفعة من هذا النوع من النفقات كل حسب درجة الانتفاع منها}}$$

ت- الكلفة الكلية السنوية للطالب وتستخرج كالتالي :

$$\text{حصة الطالب من الكلفة المباشرة} + \text{حصة الطالب من الكلفة غير المباشرة .}$$

¹ نفس المرجع السابق ، ص 170.

ثانياً : حساب كلفة الطالب في ساعة تعليمية واحدة .

تستخدم طريقة حساب هذا النوع من الكلفة طريقة تفصيلية في حساب كلفة الطالب في السنة الدراسية. إذ تقسم الكلفة التعليمية للطالب على عدد الساعات الدراسية في تلك السنة الدراسية وتكون الكلفة التي تحسب بهذا الأسلوب كلفة لساعة مطلقة بغض النظر عن طبيعة المادة الدراسية، ويمكن استخدام الطريقة الآتية في حساب الساعة التعليمية الواحدة:

$$\text{كلفة الساعة التعليمية الواحدة} = \frac{\text{كلفة الطالب للسنة الدراسية}}{\text{عدد الأسابيع الدراسية} \times \text{عدد الساعات الأسبوعية}}$$

وتستخدم نفس الطريقة في حالة حساب كلفة الساعة الواحدة من الكلفة الجارية أو حساب كلفة ساعة واحدة من الكلفة الرأسمالية (ثابتة).

وتستخدم هذه الطريقة عادة في حساب كلفة المادة الدراسية الواحدة ، وفي حساب كلفة الفصل الدراسي الواحد .

ثالثاً : حساب كلفة المادة الدراسية .

تستخرج كلفة المادة الدراسية عن طريق الأسلوب الآتي :

كلفة الساعة الواحدة \times (عدد الأسابيع الدراسية \times عدد الساعات الأسبوعية للمادة) إذا كان النظام المتبع نظاماً سنوياً تحسب عدد الأسابيع للسنة الدراسية بأكملها ، أما إذا كان النظام نظاماً فصلياً تحسب عدد الأسابيع في الفصل الدراسي المعني الذي تعطى فيه المادة الدراسية التي يراد حساب كلفتها .

رابعاً: حساب كلفة الفصل الدراسي الواحد.

تستخرج كلفة الفصل الدراسي الواحد عن طريق استخدام أحد الأسلوبين الآتيين:

الأسلوب الأول: تحسب كلفة الفصل الدراسي على أساس حساب كلفة المادة الدراسية، إذ تجمع كلفة المواد الدراسية لذلك الفصل باعتبار أن مجموع كلفة المواد الدراسية كلفة للفصل الدراسي المعني¹.

الأسلوب الثاني: تحسب كلفة الفصل الدراسي على أساس حساب كلفة الساعة الدراسية الواحدة وبذلك تكون:

$$\text{كلفة الفصل الدراسي} = \text{عدد الأسابيع الدراسية في الفصل} \times \text{عدد الساعات الأسبوعية} \times \text{كلفة الساعة الدراسية الواحدة.}$$

ويعتمد هنا في حساب كلفة الفصل الدراسي إما على الكلفة السنوية للطالب الواحد وتكون هذه الكلفة أساساً لحساب كلفة الطالب في ساعة دراسية واحدة (تقسم الكلفة السنوية للطالب على عدد الساعات الدراسية لتلك السنة أن كان النظام المتبع هو نظام سنوي ، وعلى عدد الساعات الدراسية للفصل الدراسي إن كان النظام المتبع هو نظام فصلي) التي تكون بدورها أساساً لحساب كلفة الطالب في المادة الدراسية للفصل الدراسي أو أساساً لحساب الفصل الدراسي عن طريق حساب كلفة جميع الساعات الدراسية في ذلك الفصل ، أو يعتمد على الكلفة الإجمالية للسنة الدراسية ، وفي هذه الحالة تحسب كلفة الفصل الدراسي عن طريق قسمة الكلفة الإجمالية للسنة الدراسية على عدد الساعات الدراسية خلال السنة الدراسية - بفصلها الدراسي إن كان النظام المتبع نظام فصلياً - وبذلك تستخرج كلفة ساعة دراسية مطلقة وجميع الطلبة ، هذه الكلفة التي تكون أساساً لحساب كلفة الفصل الدراسي الذي يتم أما عن طريقة حساب الكلفة الإجمالية للمادة الدراسية وحساب كلفة جميع المواد الدراسية في الفصل، أو عن طريق حساب كلفة جميع الساعات الدراسية التي يشتمل عليها الفصل الدراسي ، ويمكن تقسيم هذه الكلفة الإجمالية على عدد الطلبة و بذلك نحصل على كلفة الطالب الواحد في الفصل الدراسي².

¹ نفس المرجع السابق ، ص 184 .

² نفس المرجع السابق ، ص 184 .

خامسا: حساب كلفة الخريج.

تحسب كلفة الخريج كما يأتي :

$$\text{كلفة الخريج} = \text{مجموع الكلفة الجارية للسنوات الدراسية للطالب (المباشرة وغير المباشرة)} + \text{حصة الطالب من الكلفة الرأسمالية السنوية المباشرة وغير المباشرة} \times \text{عدد سنوات المرحلة}$$

إن هذا الأسلوب هو أسلوب عام يستند على متوسط كلفة الخريج ، إذ ، حسب ضمنا كلفة سنوات الإعادة لبعض الطلبة عند حساب الكلفة الجارية لسنوات الدراسة للطالب أو عند حساب حصة الطالب من الكلفة الرأسمالية السنوية ، وقد يحسب كلفة الخريج مع إضافة الكلفة الإضافية الناتجة عن الرسوب أو التسرب ويمكن توضيح ذلك مثلا كما يأتي :

أ- حساب كلفة الخريج مضافا إليها الكلفة الإضافية الآتية نتيجة رسوب الطالب ويلزم لحساب هذا النوع من الكلفة ، حساب معدل بقاء الطالب في المرحلة الدراسية ، وبعبارة أخرى حساب عدد السنوات اللازمة لتخرج الطالب من المرحلة التي هي موضوع الدراسة ، ويمكن حساب ذلك كما يأتي :

عدد الطلبة الذين تخرجوا بدون رسوب \times عدد السنوات المقررة للمرحلة + (عدد الطلبة الراسبون سنتان \times عدد السنوات المقررة مضافا إليها سنتان) وهكذا... الخ.

وتقسيم ذلك كله على عدد المتخرجين جميعا \times عدد السنوات المقررة للمرحلة التعليمية ، وبذلك نحصل على معدل الزيادة قياسا إلى سنة واحدة وعند ضرب هذا المعدل بعدد السنوات الدراسية للمرحلة نحصل على معدل السنوات الضرورية لتخرج الطالب وعند ضرب هذا المعدل على كلفة الخريج مضافا إليها الكلفة الناتجة عن سنوات الإعادة .

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتي :

لو افترضنا أننا بصدد حساب كلفة الخريج لمرحلة دراسية عدد السنوات المقررة لتلك المرحلة هي 4 سنوات ، وأن كلفة الطالب السنوية هي 500 دينار ، وعدد المتخرجين دون رسوب هو 80 متخرجا وعدد المتخرجين الذين تأخروا سنة واحدة هو 30 متخرجا ، وعدد المتخرجين الذين تأخروا

سنتان هو 25 متخرجاً وعدد المتخرجين الذين تخرجوا 3 سنوات هو 15 متخرجاً ، فيحسب معدل السنوات الملزمة للتخرج كما يأتي :

$$1.2 \text{ سنة} = \frac{725}{600} = \frac{(7 \times 15) + (6 \times 25) + (5 \times 30) + (4 \times 80)}{4 \times 150}$$

$$4.8 = 4 \times 1.2 \text{ سنة.}$$

ويضرب عدد السنوات اللازمة هذه لتخرج الطالب في كلفة التعليم وبذلك تكون كلفة الخريج 2400 دينار أي بزيادة 400 دينار عن الكلفة الضرورية لإكمال الدراسة بدون رسوب.

ب- حساب كلفة الخريج مضافاً إليها الكلفة الإضافية الآتية نتيجة للتسرب، يحسب هذا النوع من الكلفة عادة كما يأتي:

أولاً : يضرب عدد الطلبة التاركين في عدد سنوات بقائهم في التعليم ، أي يضرب عدد الطلبة التاركين في السنة الثانية في سنة واحدة ، وعدد الطلبة التاركين في السنة الثالثة في سنتين وهكذا بالنسبة للسنوات الباقية للمرحلة الدراسية ، ومن ثم يجمع عدد سنوات الدراسة الفعلية لجميع الطلبة التاركين .

ثانياً: يضرب مجموع سنوات البقاء لجميع الطلبة التاركين في متوسط الكلفة السنوية لتعليم الطالب في المرحلة المعينة، وبذلك نحصل على مجموع كلفة سنوات البقاء لجميع الطلبة التاركين.

ثالثاً: يقسم مجموع كلفة سنوات بقاء الطلبة التاركين على عدد المتخرجين وبذلك نحصل على الكلفة الإضافية الآتية نتيجة ترك بعض الطلبة التعليم قبل إنهاء المرحلة الدراسية.¹

¹د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم" مرجع سابق ص 604.

المطلب الرابع: الهدر التعليمي .

■ الهدر التعليمي كمعضلة اقتصادية واجتماعية.

أشارت إحصاءات التعليم في الدول العربية إلى أن الهدر التعليمي يستحوذ على أكثر من 20% من مجمل ما ينفق سنوياً على التعليم في هذه الدول، ولا تختص مشكلة الهدر التعليمي بالدول العربية فقط، إذ أنها ظاهرة عالمية تعانيها معظم بلدان العالم، ولكن بنسب متفاوتة. وعلى هذا أخذت الجهود الدولية في العمل على خفض نسب الهدر، كما أكدت توصيات المؤتمرات الدولية على الأعضاء في اليونسكو بالعمل على التقليل من نسب الهدر العالية.

■ و الهدر في الأصل مصطلح يدخل في لغة رجال الأعمال وأهل الاقتصاد، إلا أنه دخل المجال التربوي من منطلق أن التربية أصبحت تعد من أهم النشاطات الاقتصادية .

ولهذا فإن عبارة الهدر التعليمي تدعو إلى تشبيه التربية بالصناعة نظراً للإمكانيات والموارد التي تستخدم في سبيلها، وإلى الإنفاق الذي يبذل للاستثمار في هذا المجال .و لذلك فإن النظرة إلى العملية التربوية أصبحت غير قاصرة على أنواع من الخدمة للمجتمع، وإنما هي استثمار له عائده، حيث أصبح للمؤسسات التعليمية دورها المؤثر في تكوين الثروة التعليمية من القوى البشرية المؤهلة. والهدر التعليمي هو نتيجة ضعف نتائج العملية التربوية وينشأ عنه مشكلات تربوية واجتماعية تتمثل في:

■ عجز النظام التعليمي عن الاحتفاظ بالمتحقيين به كافة لإتمام دراستهم حيث يحدث التسرب، وعجزه أيضاً عن إيصال عدد كبير منهم إلى المستويات المرجوة ضمن المدة المحددة حيث يحدث الرسوب. وعلى هذا فإن الهدر التعليمي يتخذ بعددين هما الرسوب والتسرب.

ويمكن تعريفه على أنه حجم الفاقد من التعليم نتيجة الرسوب والتسرب في أي صف من الصفوف ولأي سبب من الأسباب، ويقصد بالرسوب تكرار بقاء الطالب في أي صف من الصفوف لأكثر من سنة دراسية، في حين يقصد بالتسرب ترك الطالب المرحلة التعليمية في أي صف من الصفوف دون نيل الشهادة.

■ إن مشكلة الهدر التعليمي بصورتيه الرسوب والتسرب تكمن في آثارها السلبية التي تحيط بالطالب والأسرة والمؤسسة التعليمية والمجتمع، وتمتد إلى النواحي التربوية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

■ العوامل المؤدية إلى الهدر التعليمي:

هي محصلة لمشكلات تربوية واجتماعية واقتصادية وشخصية متداخلة تربوياً.. ، حيث نجد أن الطلاب الراسبين يحتاجون إلى سنوات أطول، مما يقلل من فرص القبول بسبب محدودية الأماكن المتاحة، ويسبب حرمان طلاب آخرين يرغبون في هذا النوع من التعليم. ومن ناحية المتسربين فإنهم يشكلون فئة محدودة التعليم لا تستطيع التعامل الجيد مع التقنيات الحديثة ومطالب الحياة المختلفة، والتي لا تتوفر للمتسرب، وكذلك فإن الراسبين والمتسربين يؤثرون على كفاءة التعليم نفسه.

وعلى هذا فإن من عوامل الهدر التعليمي العوامل التربوية وهي العوامل ذات العلاقة بالمحيط التربوي، والتي تشمل الإدارة المدرسية والمعلمين، وطرائق التدريس، ونظام الاختبارات، والتجهيزات المدرسية، والإرشاد الطلابي.

وتتمثل المشكلة الاجتماعية كون المتسرب أو الراسب لا يملك صفات المواطن المنتج على النحو الذي ينشده المجتمع، فيكون أقل قدرة على التكيف مع المجتمع، وعاملاً من عوامل التفكك الاجتماعي وافتقار الوحدة الثقافية بين أفراد المجتمع. و يتسبب ذلك في خلق معاناة للأسرة وقلقاً متواصلاً على مستقبل ابنها وشعورها بالفشل وخيبة الأمل من جراء إخفاق الابن برسوبه أو تسربه.

ومن عوامل الهدر التعليمي، العوامل الاجتماعية وهي تلك العوامل المؤثرة في رسوب الطالب أو تركه للمعهد والمرتبطة بأسرته وبيئته وقيم مجتمعه وتقاليده.

أما المشكلة الاقتصادية، فتتمثل في الخسارة المادية التي يمكن تقديرها بحساب كلفة الطالب الواحد، وحساب أعداد السنوات التي احتاج إليها الراسبون لتخرجهم، وحساب أعداد المتسربين. ومن ذلك ستتضح الكلفة الاقتصادية، والهدر المادي الذي يسببه الرسوب والتسرب.

وعلى هذا فإن العوامل الاقتصادية، هي تلك العوامل التي ترتبط بقدررة العائلة على الاعتماد على نفسها، وعدم الاعتماد على الطالب في النهوض بأعبائها، كما أن العوامل الاقتصادية تشمل انخفاض المستويات المعيشية وأنماط الاقتصاد السائدة، والحاجة إلى الطلاب كقوى عاملة. وللسمات الشخصية دور كبير حيث أن هنالك عوامل تتعلق بجوانب شخصية الطالب، واستعداداته ومهاراته، وقدراته النفسية والعقلية والصحية. وقد أثبت عدد كبير من الدراسات وجود ارتباط واضح بين بعض السمات الشخصية للطالب وبين التسرب من التعليم. وعلى هذا فإن من عوامل الهدر التعليمي العوامل الشخصية، وهي العوامل ذات الصلة بالنواحي الوجدانية بالتكيف النفسي للطالب، كما تتصل باتجاهاته وسلوكياته¹.

▪ طرق قياس الهدر التعليمي:

يخضع قياس الهدر التعليمي باهتمام كبير، مرده إلى معدلات الهدر المرتفعة التي لوحظت في كثير من النظم التعليمية، والتي نشأت عن الرسوب والتسرب. وهناك عدة طرائق يمكن إتباعها لتحديد حجم الهدر التعليمي، واعتماد أي من هذه الطرائق يرتبط بالدرجة الأولى بنظام الإحصاءات التعليمية والبيانات التي يوفرها النظام التعليمي. ويتم قياس الهدر بحساب مقدار حجم السنوات الدراسية المهذرة نتيجة ظاهرة الرسوب و التسرب باعتبارهما أهم عوامل الهدر و انخفاض الكفاية التعليمية الداخلية الكمية. إن النظام التعليمي الناجح هو الذي يكون قادرا على تخريج أكبر عدد ممكن من الطلاب المتحقيين بالمرحلة الجامعية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل بدون عجز أو وفرة و يتيح للمجتمع الحصول على الطلاب المتحقيين بالمرحلة الجامعية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل بدون عجز أو وفرة و يتيح للمجتمع الحصول على أقصى استفادة من موارده البشرية بأقل كلفة و إهدار ممكن².

¹<http://www.alwatan.com/graphics/2005/03mar/19.3/dailyhtml/local.html>.

²حسان محمد حسان " الفاقد الكمي و عوامله في التعليم الجامعي " القاهرة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1995 ص75.

خاتمة الفصل.

إن ما تم طرحه خلال هذا الفصل، يبين أن التعليم الجامعي نوع من الخدمة تتطلب إنفاقا مستمرا عليه بسبب تزايد الحاجة المستمرة للموارد المالية لأجل تمويل التوسعات المختلفة للتعليم. وعلى الرغم من تنوع أساليب ومصادر تمويل جامعات دول العالم ، إلا أن معظم هذه الجامعة ظلت تعتمد اعتمادا شبه كلياً على التمويل الحكومي رغم توفرها على إيرادات أخرى ، كالمئح ، القروض ، الهبات والإيرادات الناتجة عن الأبحاث التطبيقية الخ ، إلا أن هذه الإيرادات تعد ضئيلة مقارنة بنظيرتها من تخصيصات ميزانية الدولة ، أي أنها تبقى معتمدة على الدولة في تغطية جل نفقاتها . وبهذا فهي تتمتع باستقلالية مالية شكلية.

وأمام تزايد الإنفاق على التعليم والتعليم الجامعي خصوصا كان إلزاما على الاقتصاديين إعطاء مفهوم لكلفة التعليم ومحاولة إيجاد أساليب لحسابها من أجل التحكم في نسب الهدر التعليمي .

الفصل الثالث

دراسة و تقييم تطور نفقات التعليم العالي
لجامعة معسكر للفترة (2005-2010)

مقدمة الفصل.

بعد استعراضنا في الفصول السابقة، لأهم المفاهيم النظرية الخاصة بقطاع التعليم العالي عموماً و الجامعة على وجه الخصوص و محاولتنا إعطاء نظرة عن تطور هذا القطاع و إصلاحاته في الجزائر من خلال معطيات رقمية ، إضافة إلى تطرقنا إلى مسألة تمويله و إشارتنا لمدى أهمية هذا القطاع في تزويد جميع القطاعات الأخرى بالموارد البشري الكفء.

سنحاول في هذا الفصل التعرض لدراسة و تقييم الإنفاق على التعليم بالمؤسسة الجامعية من خلال محاولة تحليلنا لميزانية التسيير و لميزانية التجهيز ومدى فعالية تسييرها و تطورها بالموازاة مع تطور عدد الطلبة، وذلك بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة كونه أحد الأساليب التي يمكن اعتمادها عند استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث ستم دراستنا التطبيقية هذه بجامعة معسكر للفترة 2005-2010 .

المبحث الأول: تشخيص وضعية المؤسسة الجامعية - معسكر - .

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن ولاية معسكر.

تقع ولاية معسكر في شمال غرب الجزائر على بعد 361 كلم من العاصمة، تتربع على مساحة قدرها 5135 كم² ، مقسمة إلى 47 بلدية و 16 دائرة ، يجدها من الشمال وهران ، مستغانم و غليزان، من الشرق تيارت، من الغرب سيدي بلعباس و من الجنوب سعيدة.

و يقدر عدد سكانها إلى غاية 2006 بـ 763942 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 145 نسمة/كم² و بتزايد سكاني يقدر بـ 1.76 %¹.

المطلب الثاني: تقديم جامعة معسكر.

تعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي و مهني تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و كغيرها من جامعات الوطن تتولى جامعة معسكر مهام تكوين الطلبة و الإطارات و المساهمة في نشر و إنتاج و تحصيل العلم و المعارف، و كذا المشاركة في التكوين المتواصل، كما تضطلع الجامعة بمهام البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من خلال تثمين نتائج البحث العلمي و التقني و تبادل المعارف و إثرائها عن طريق المشاركة ضمن الأسرة العلمية و الثقافية المحلية و الدولية.

وقد مر إنشاء جامعة معسكر بالمراحل التالية:

✓ المرحلة الأولى: مرحلة المعاهد (1986-1991).

انطلق التكوين الجامعي بولاية معسكر بإنشاء المعهد الوطني للتعليم العالي للفلاحة بمقتضى المرسوم

173-86 المؤرخ في 1986/08/05.

¹ مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، أكتوبر 2006 .

✓ المرحلة الثانية: مرحلة المركز الجامعي (1991-1992).

- في هذه المرحلة تطور المعهد الوطني للتعليم العالي للفلاحة إلى مركز جامعي الذي تم إنشاؤه بناء على المرسوم 92-302 المؤرخ في 1992/07/07، حيث تدعم هذا التكوين بفتح فروع جديدة ابتداء من سنة 1991 منها فرع الري و فرع العلوم الاقتصادية .
- و أعيد تنظيمه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-273 المؤرخ في 2006/08/16، الذي حدد من خلاله عدد المعاهد التي يتكون منها المركز الجامعي لمعسكر و اختصاصاتها كما يأتي:

- معهد العلوم و التكنولوجيا.
- معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- معهد العلوم القانونية و الإدارية.
- معهد العلوم الاجتماعية و الإنسانية.
- معهد الآداب و اللغات.
- معهد علوم الطبيعة و الحياة.¹

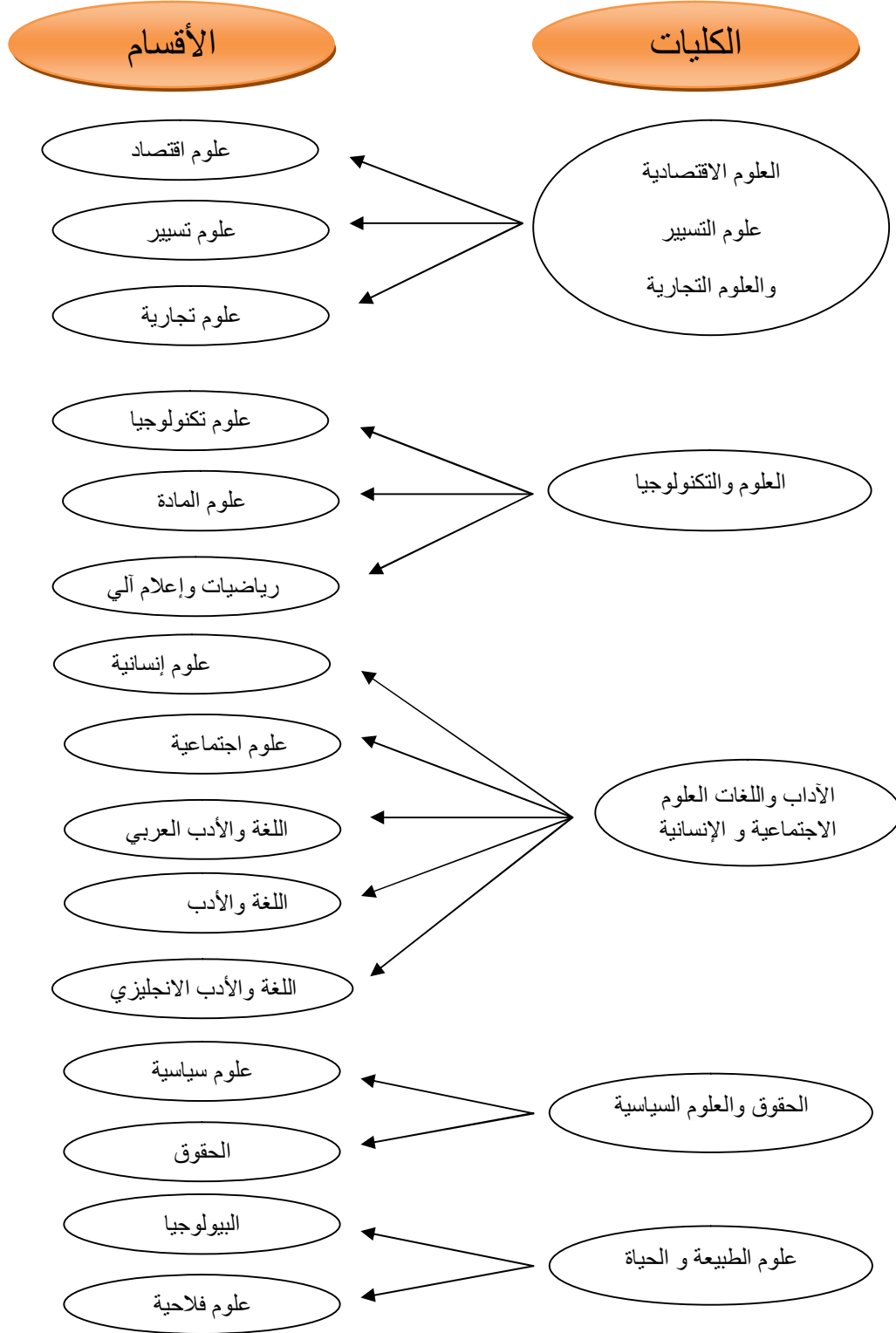
✓ المرحلة الثالثة: مرحلة الجامعة (2009 - إلى يومنا هذا).

- في هذه المرحلة ارتقى المركز الجامعي إلى جامعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-12 المؤرخ في 04 جانفي 2009 ، حيث أصبحت الجامعة تضم خمسة كليات هي :
- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.
- كلية العلوم و التكنولوجيا.
- كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- كلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06-273 المؤرخ في 16-08-2006.

- كلية علوم الطبيعة و الحياة¹.

و يتم التوضيح أكثر بالاستعانة بـ : شكل رقم (06) : الكليات و الأقسام المكونة لجامعة معسكر.



¹المرسوم التنفيذي رقم 09-12 المؤرخ في 04 جانفي 2009.

و قد عرفت جامعة معسكر منذ إنشائها إلى يومنا هذا تطورا ملحوظا بفتح فروع جديدة في النظام الكلاسيكي و كذا النظام الجديد ل.م.د ، أنظر شكل رقم (، ،) .

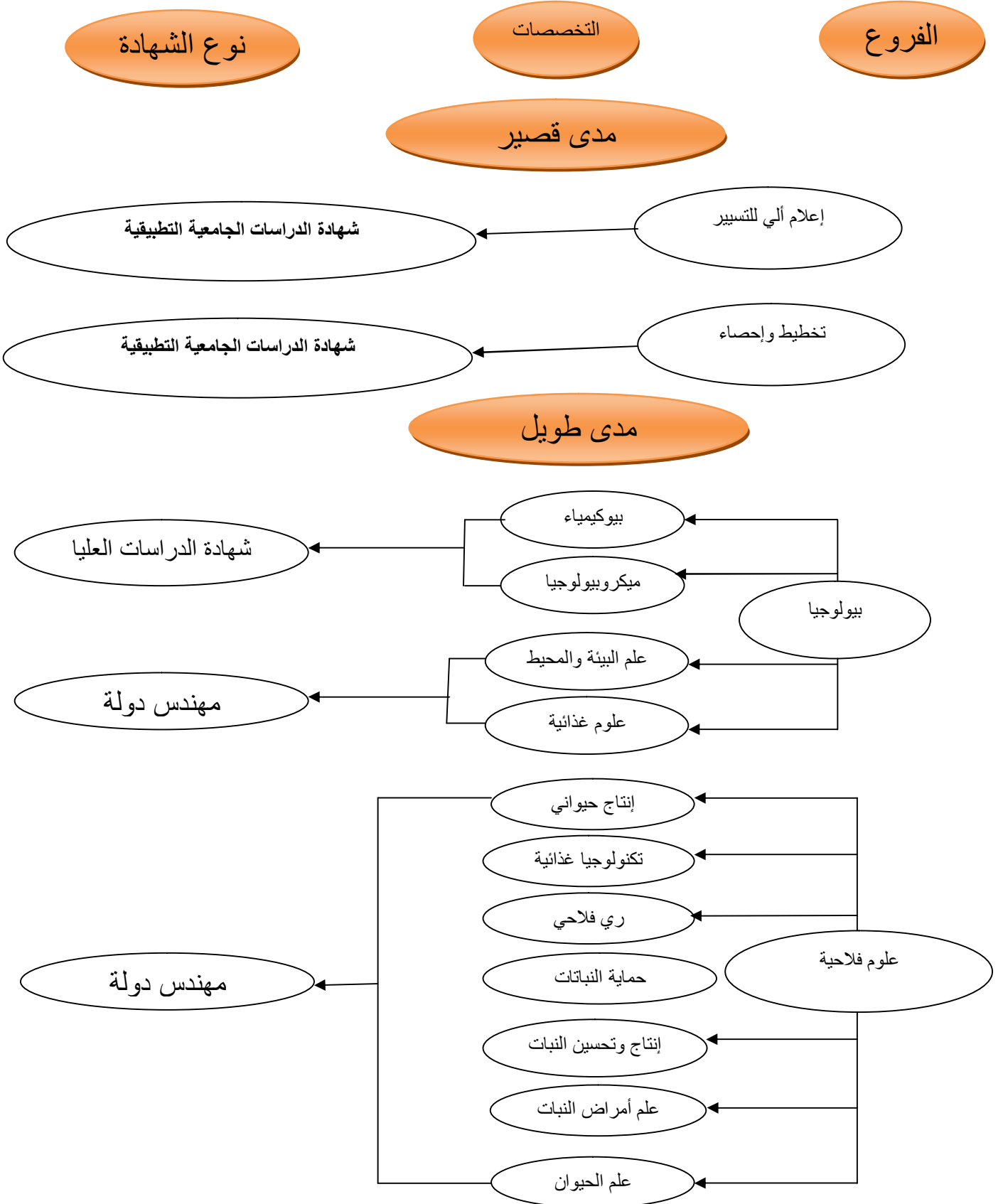
و لقد تخرج منها ما يقارب 15715 طالب منذ إنشائها، كما بلغ عدد طلبتها المسجلين للموسم الجامعي 2011 في مختلف الفروع و التخصصات 18776 طالب.

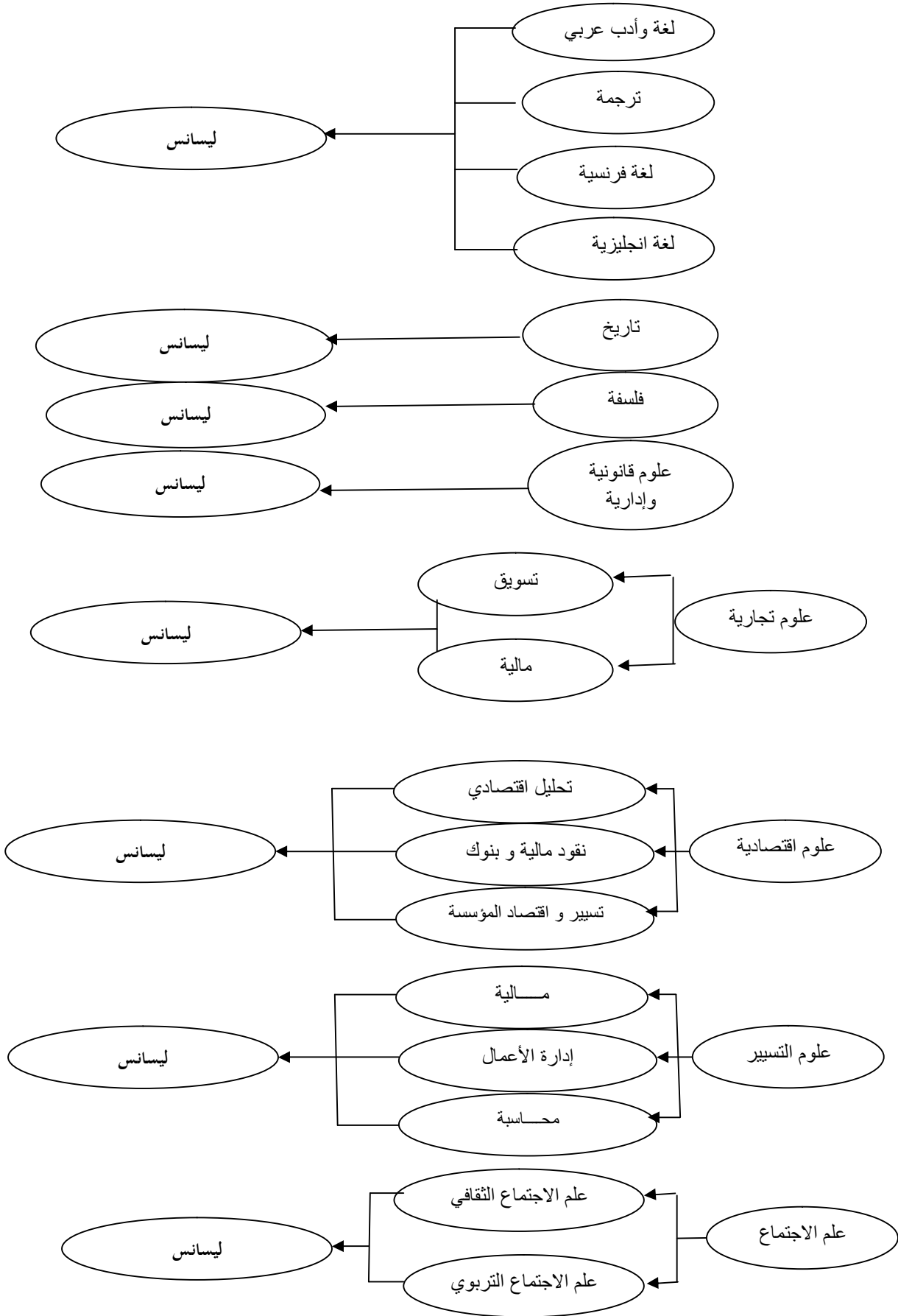
- وتمنح الجامعة شهادات مختلفة موزعة على الكليات الخمس ، ضمن طورين من التكوين :

1- طور طويل المدى : يمنح للطلبة المتخرجين شهادة الليسانس أو شهادة مهندس دولة أو شهادة الدراسات العليا .

2- طور قصير المدى: الذي يمنح فيه للطلبة المتخرجين شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية.

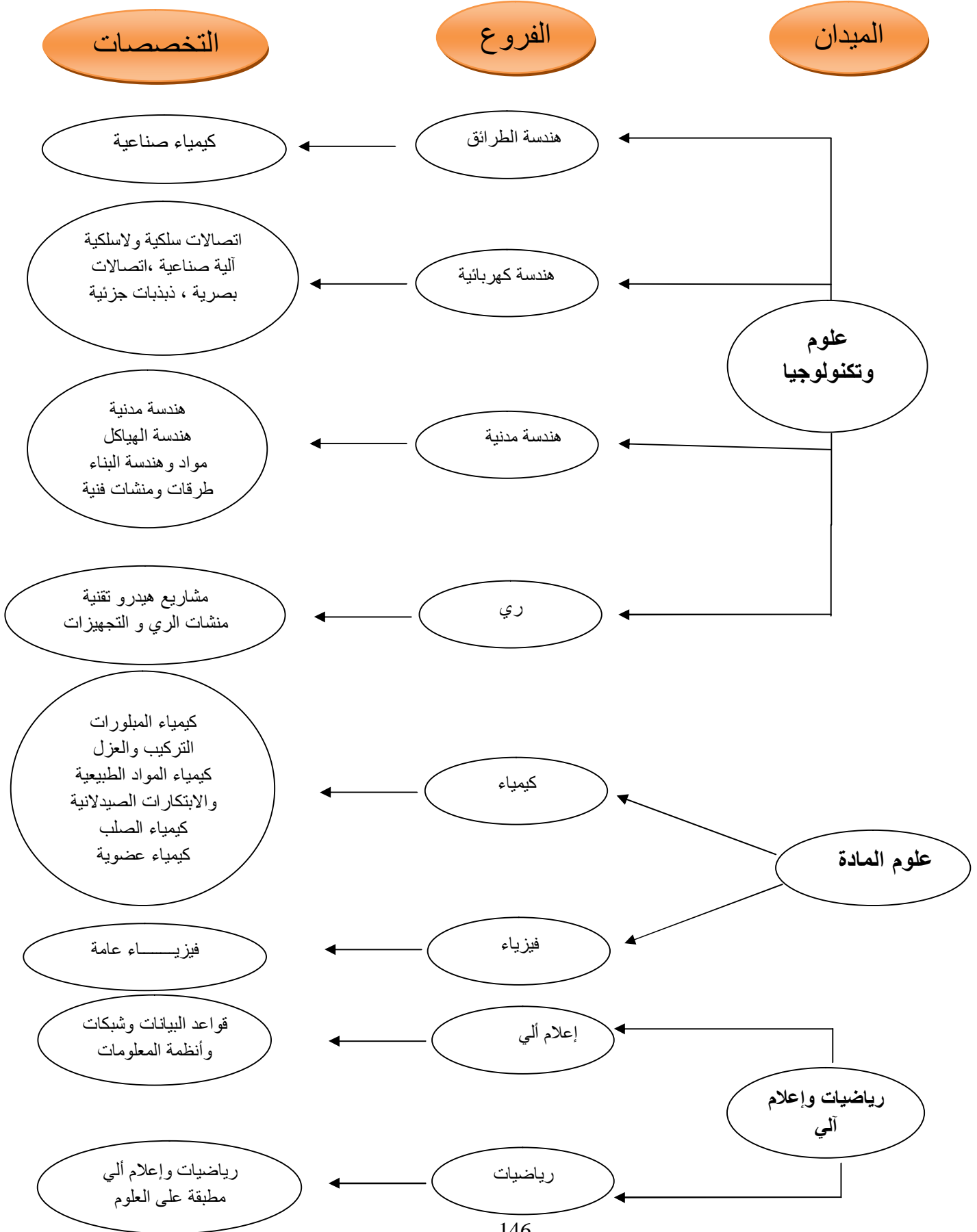
شكل رقم (07) : التكوين في النظام الكلاسيكي.

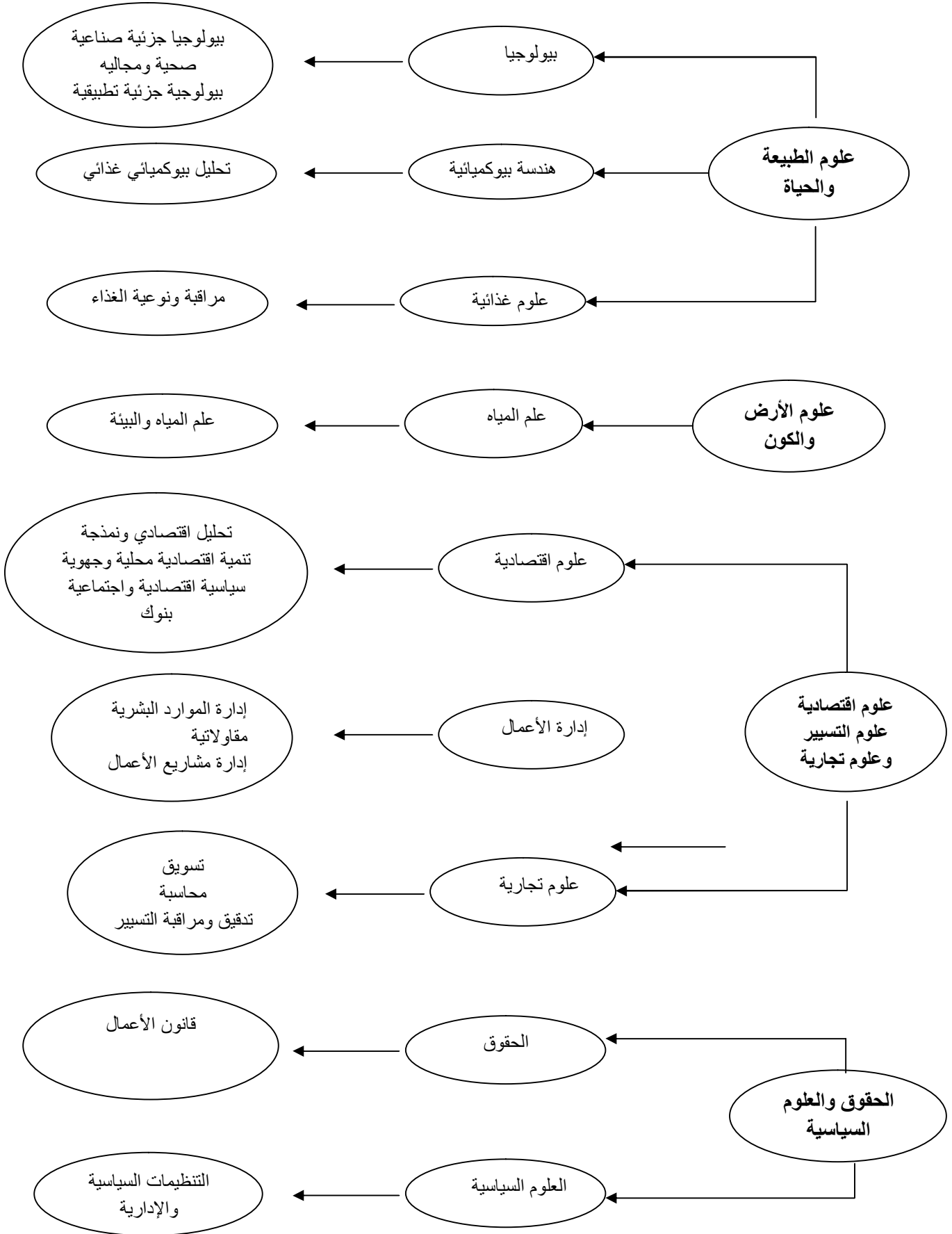


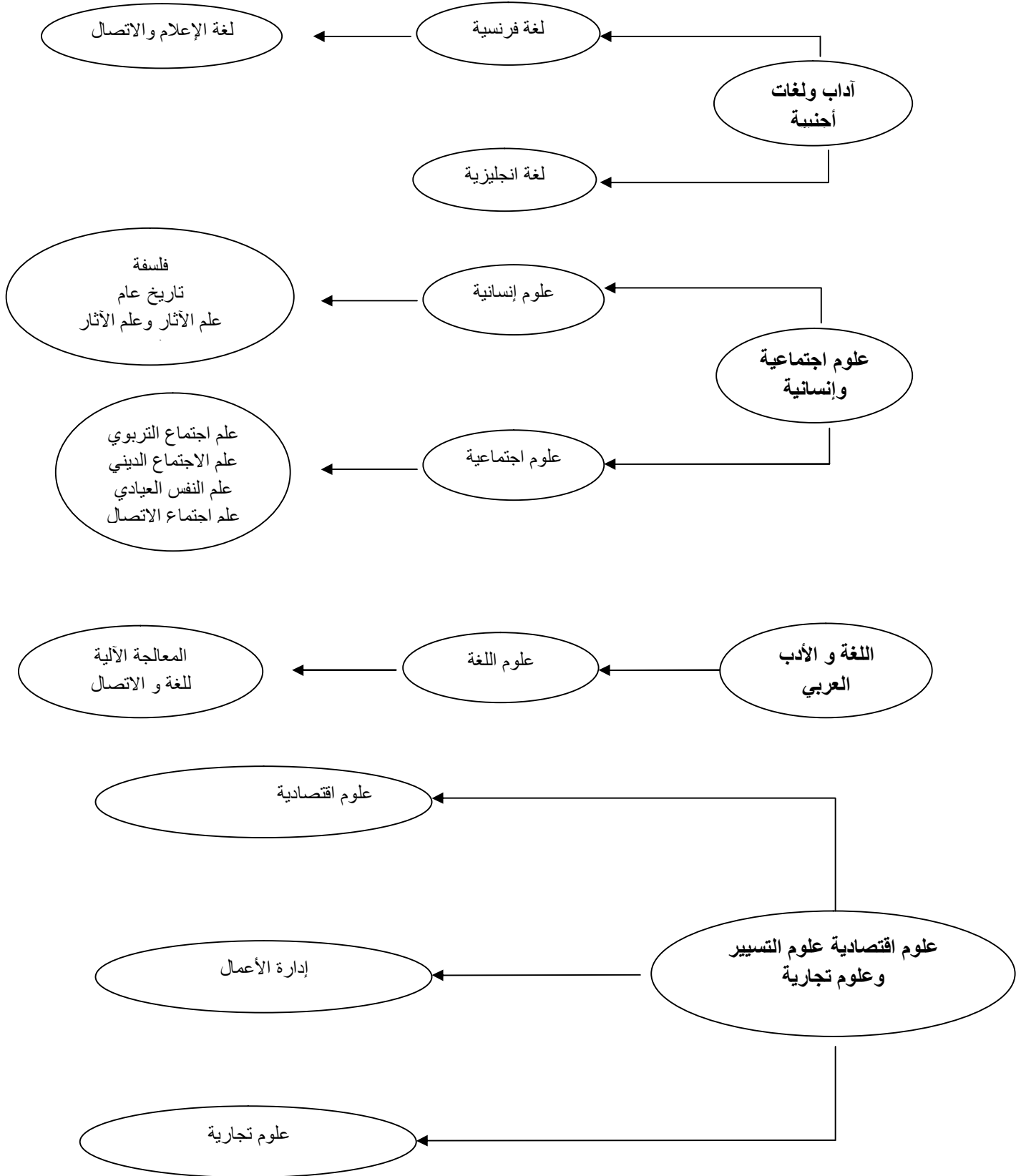


المصدر: من إعداد الطالبة .

شكل رقم (08) : التكوين في نظام :ل.م.د

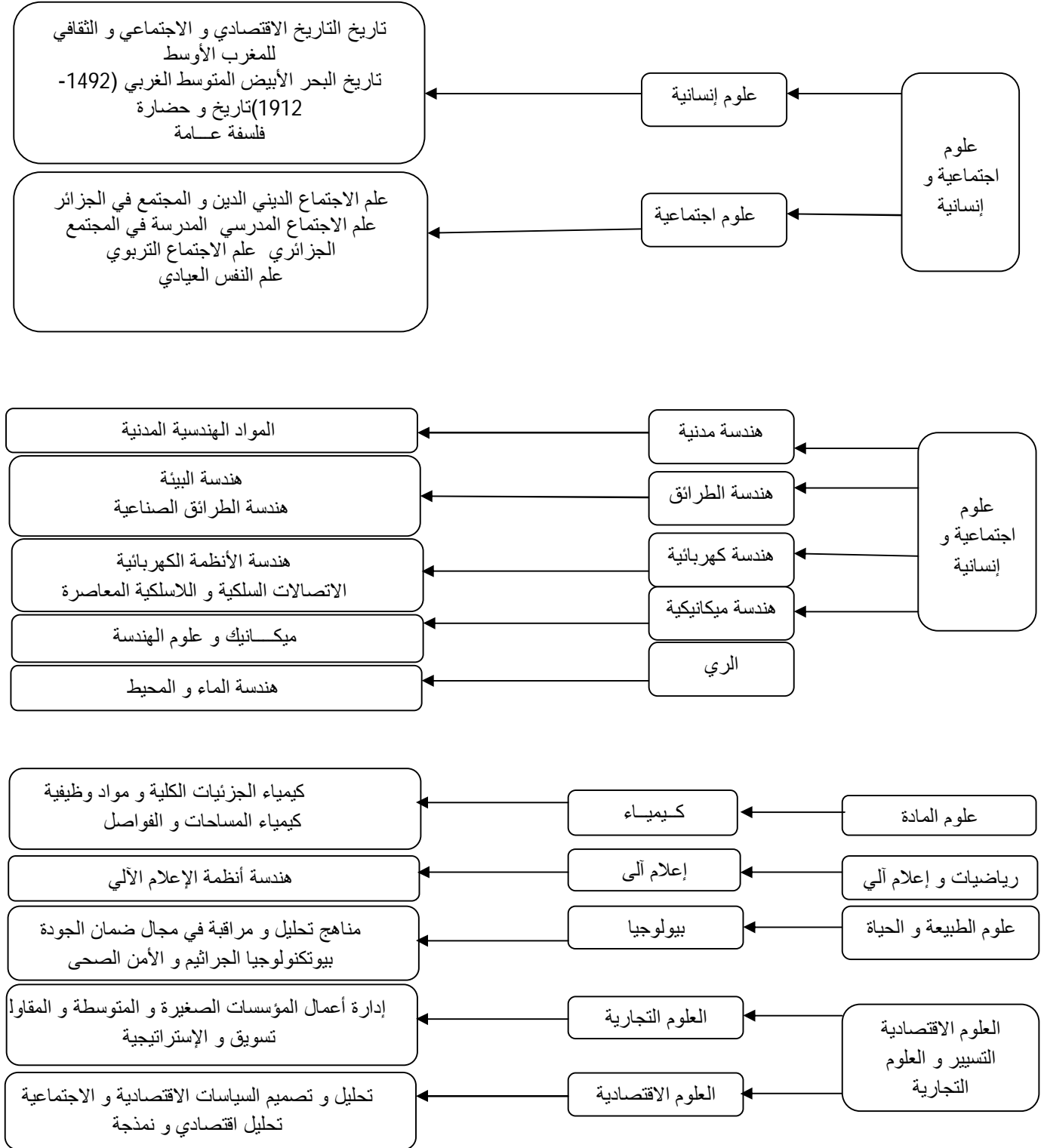






المصدر: من إعداد الطالبة.

شكل رقم (09) : التكوين في الماجستير.



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لجامعة - معسكر -.

- إن جامعة معسكر مثلها مثل باقي جامعات الوطن تخضع للنصوص التنظيمية المتعلقة بمهام و تنظيم و سير الجامعة.

و يعتبر الهيكل التنظيمي من أهم محاور التنظيم داخل أي منظمة، لأنه يسمح بمعرفة مختلف المستويات الإدارية بها.

و من هذا المنطلق، تم إعداد الهيكل التنظيمي لجامعة معسكر ليمثل أداة تساعد على ضمان حسن التنظيم و التسيير بصورة عامة، كما أنه يمثل مرجعا أساسيا لمعرفة مختلف الهياكل و المستويات الإدارية بالجامعة. من خلال الهيكل التنظيمي نلاحظ أن الجامعة تسيير بميكل إداري متكون من¹:

أ - مديرية الجامعة :

تضم هذه الأخيرة ، تحت سلطة مدير الجامعة المسؤول الأول عن السير العام للجامعة ما يأتي :

1-1/ نيابات مديرية الجامعة: التي يحدد عددها و صلاحياتها وفقا لمرسوم إنشاء الجامعة ، و توضع

نيابات مديرية الجامعة تحت مسؤولية نواب مدير الجامعة المعنيين ببناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي و لكل نائب مهامه الخاصة .

و تتمثل هذه النيابات في :

¹ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2004/09/24 المحدد للتنظيم الإداري لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة .

✓ نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي و التكوين المتواصل و الشهادات:

تشمل هذه النيابة أربعة مصالح هي:

- مصلحة التعليم و التربصات و التقييم .
- مصلحة الشهادات و المعادلات.
- مصلحة التكوين لما بعد التدرج و التأهيل الجامعي.
- مصلحة التكوين المتواصل.

و تتكفل نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي و التكوين المتواصل و الشهادات بما يأتي:

- متابعة المسائل المتعلقة بسير التعليم و التربصات المنظمة من قبل الجامعة.
- السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة من قبل الكليات و المعاهد مع مخطط تنمية الجامعة.
- السهر على احترام التنظيم المعمول به في مجال التسجيل و إعادة التسجيل و مراقبة المعارف و انتقال طلبة التدرج.
- متابعة أنشطة التكوين عن بعد الذي تضمنه الجامعة و ترقية أنشطة التكوين المتواصل في الجامعة.
- السهر على احترام التنظيم و الإجراءات المعمول به في مجال تسليم الشهادات و المعادلات.
- مسك القائمة الاسمية للطلبة و تحيينها.
- متابعة المسائل المتعلقة بسير التكوين لما بعد التدرج و ما بعد التدرج المتخصص و كذا التأهيل الجامعي و السهر على تطبيق التنظيم الساري المفعول في هذا المجال.
- متابعة سير المجلس العلمي للجامعة و الحفاظ على أرشيفه.

✓ نيابة مديرية الجامعة للتنشيط و ترقية البحث العلمي و العلاقات الخارجية و التعاون:

لا تشمل نيابة مديرية الجامعة للتنشيط و ترقية البحث العلمي و العلاقات الخارجية و التعاون إلا على مصطلحين هما: مصلحة متابعة أنشطة البحث و تثمين نتائجه، و مصلحة التعاون و التبادل ما بين الجامعات و الشراكة. و تتمثل مهامها فيما يلي:

- متابعة أنشطة البحث لوحداث و محابر البحث و إعداد الحصيلة بالتنسيق مع الكليات و المعاهد.
- القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث .
- ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي و الاقتصادي و المبادرة ببرامج الشراكة.
- المبادرة بكل نشاط من أجل ترقية التبادل ما بين الجامعات و التعاون في مجال التعليم و البحث.
- المبادرة بأعمال التنشيط و الاتصال.
- تنظيم التظاهرات العلمية و ترقيتها .
- متابعة برامج تحسين المستوى و تجديد معلومات الأساتذة و انسجامها.

✓ نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه:

تشتمل هذه النيابة على كل من مصلحة الإحصاء و الاستشراف، مصلحة التوجيه و الإعلام و مصلحة متابعة برامج البناء و تجهيز الجامعة، و تتكفل هذه النيابة بما يلي:

- جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع مخططات تنمية الجامعة.
- القيام بكل دراسة إستشرافية حول توقعات تطور التعداد الطلابي للجامعة و اقتراح كل إجراء من أجل التكفل بهم، لاسيما في مجال تطور التأطير البيداغوجي و الإداري.
- مسك البطاقة الإحصائية للجامعة و تحيينها دوريا.

- القيام بإعداد دعائم إعلامية في مجال المسار التعليمي المضمون من طرف الجامعة و منافذها المهنية.
- وضع تحت تصرف الطلبة كل معلومة من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم.
- متابعة برامج البناء و ضمان تنفيذ برامج تجهيز الجامعة بالعلاقة مع المصالح المعنية.

1- 2 / الأمانة العامة:

إن الأمانة العامة هي ثاني أهم جهاز مشكل لمديرية الجامعة و توضع هذه الأخيرة تحت مسؤولية أمين عام يكلف بسير الهياكل الموضوعية تحت سلطته و المصالح الإدارية و التقنية المشتركة التي تعمل على تنفيذ العديد من المهام، التي تتلخص فيما يلي:

- تسيير المسار المهني لمستخدمي الجامعة مع احترام صلاحيات الكلية و المعهد في هذا المجال.
- تحضير مشروع ميزانية الجامعة و متابعة تنفيذها.
- ضمان متابعة تمويل أنشطة المخابر و وحدات البحث.
- السهر على سير المصالح المشتركة للجامعة.
- وضع برامج الأنشطة الثقافية و العلمية و الرياضية للجامعة و ترقيةها.
- ضمان متابعة و تنسيق مخططات الأمن الداخلي للجامعة بالتنسيق مع المكتب الوزاري للأمن الداخلي.
- ضمان تسيير و حفظ الأرشيف و التوثيق لمديرية الجامعة.
- ضمان سير مكتب تنظيم الجامعة.

تشمل الأمانة العامة التي يلحق بها مكتب التنظيم العام و مكتب الأمن الداخلي على الهياكل الآتية:

✓ المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين:

تشتمل هذه المديرية على مصلحة الأساتذة، مصلحة الموظفين الإداريين و التقنيين و أعوان المصالح، بالإضافة إلى مصلحة التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات.

و تعمل المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين على:

- تسيير المسار المهني للمستخدمين التابعين لمديرية الجامعة و المصالح المشتركة و كذا الذين يتولى مدير الجامعة تعيينهم.
- إعداد و تنفيذ مخططات التكوين و تحسين المستوى و تجديد معلومات المستخدمين الإداريين و التقنيين و أعوان المصالح للجامعة.
- ضمان تسيير تعداد مستخدمي الجامعة مع ضمان التوزيع المنسجم بين الكليات و المعاهد و الملحقات.
- تنسيق إعداد و تنفيذ مخططات تسيير الموارد البشرية للجامعة.

✓ المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة:

- و تتكون هذه المديرية بدورها من مصلحة الميزانية و المحاسبة، مصلحة تمويل أنشطة البحث، و مصلحة مراقبة التسيير و الصفقات، و تقوم المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين بالمهام التالية:
- تحضير مشروع ميزانية الجامعة على أساس اقتراحات عمداء الكلية و مديري المعاهد و الملحقات.
- متابعة تنفيذ ميزانية الجامعة.
- تحضير تفويض الاعتمادات إلى عمداء الكلية و مديري المعاهد و الملحقات و ضمان مراقبة تنفيذها.
- متابعة تمويل أنشطة البحث المضمونة من قبل المخابر و الوحدات.
- مسك محاسبة الجامعة.

✓ المديرية الفرعية للوسائل و الصيانة:

هذه المديرية هي الأخرى تتكون كذلك من ثلاثة مصالح؛ مصلحة الوسائل و الجرد، مصلحة النظافة و الصيانة، و المصلحة الثالثة هي مصلحة الأرشيف. و كغيرها من المديريات، تتكفل المديرية الفرعية للوسائل و الصيانة بمجموعة من المهام تتمثل في:

- ضمان تزويد الهيئات التابعة لمديرية الجامعة و المصالح المشتركة بوسائل السير.
- ضمان صيانة الممتلكات المنقولة و غير المنقولة لمديرية الجامعة و المصالح المشتركة.
- مسك سجلات الجرد.
- ضمان و صيانة أرشيف الجامعة.
- ضمان تسيير حظيرة السيارات لمديرية الجامعة.

✓ المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية:

تتكون المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية من مصلحتين هما: مصلحة الأنشطة العلمية و الثقافية، و مصلحة الأنشطة الرياضية و الترفيهية.

و مهام هذه المديرية هي:

- ترقية و تنمية الأنشطة العلمية و الثقافية في الجامعة لفائدة الطلبة.
- ترقية الأنشطة الترفيهية.
- دعم الأنشطة الرياضية في إطار الرياضة الجامعية.
- القيام بأنشطة اجتماعية لفائدة مستخدمي الجامعة.

3-1 / المصالح المشتركة للجامعة:

تتكون المصالح المشتركة للجامعة من عدة مراكز هي:

✓ مركز التعليم المكثف للغات:

يشمل هذا المركز فرعين يتمثلان في فرع البرمجة و فرع الصيانة، و اللذان يعملان على:

- الدعم التقني للدروس التمهينية و تحسين المستوى و تجديد المعلومات في اللغات المنظمة من قبل الجامعة.

- سير و صيانة الأجهزة المتخصصة في تعليم اللغات.

✓ مركز الطبع و السمعى البصري:

يشتمل على فرع الطبع و فرع السمعى البصري، و يتكفل مركز الطبع و السمعى البصري بكل

مما يأتي:

- طبع كل وثيقة إعلامية حول الجامعة.

- طبع الوثائق البيداغوجية و التعليمية و النشرات العلمية.

- الدعم التقني لتسجيل كل سند سمعي بصري للوثائق البيداغوجية و التعليمية.

✓ مركز الأنظمة و شبكة الإعلام و الاتصال و التعليم المتلفز و التعليم عن بعد:

ويتكون من ثلاثة فروع؛ فرع الأنظمة و فرع الشبكات و فرع التعليم المتلفز و التعليم عن بعد.

يتكفل هذا المركز بالمهام التالية:

- استغلال هياكل الشبكات و إدارتها و تسييرها.

- استغلال تطبيقات الإعلام الآلي لتسيير البيداغوجية و تطويرها.

- متابعة مشاريع التعليم المتلفز و التعليم عن بعد و تنفيذها.

- الدعم التقني للتصميم و إنتاج الدروس عن طريق الإعلام الآلي.
- تكوين و تأطير المتدخلين في التعليم عن بعد.

✓ البهو التكنولوجي:

يتكفل البهو التكنولوجي بما يأتي:

- الدعم التقني للكليات و/ أو المعاهد في تنظيم و سير الأعمال الموجهة و التطبيقية في العلوم التكنولوجية.
- تسيير و صيانة التجهيزات الضرورية للسير الحسن للأعمال التطبيقية و الموجهة.

1-4 / المكتبة المركزية للجامعة:

- إن المكتبة المركزية للجامعة تتكون من مصلحة الاقتناء، مصلحة المعالجة و مصلحة البحث البيبليوغرافي بالإضافة إلى مصلحة التوجيه. و تختص هذه المكتبة بالمهام التالية:
- اقتراح برامج اقتناء المراجع و التوثيق الجامعي بالعلاقة مع مكتبات الكليات و المعاهد.
 - مسك بطاقيّة الرسائل و المذكرات لما بعد التدرج.
 - تنظيم الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية باستعمال أحدث الطرق للمعالجة و الترتيب.
 - مساعدة مسؤولي مكتبات الكليات و المعاهد في تسيير الهياكل الموضوعية تحت سلطتهم.
 - صيانة الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية و إخضاعها باستمرار لعملية الجرد.
 - وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من طرف الطلبة و الأساتذة.
 - مساعدة الأساتذة و الطلبة في بحوثهم البيبليوغرافية.

1-5 / الكليات و الأقسام :

الكلية هي وحدة تعليم و بحث في الجامعة، و تشكل الحلقة الأكاديمية الأوسع في مجال العلم و المعرفة و من تخصصاتها:

- التكوين في التدرج و ما بعد التدرج .
- القيام بنشاطات البحث العلمي و ملتقيات، أيام دراسية، ... الخ .
- القيام بنشاط التكوين المتواصل و تحسين المستوى و تجديد المعارف.

تشكل كل كلية من مجموعة من الأقسام حيث يمثل القسم شعبة أو مادة أو تخصصا في المادة و يضم كل قسم لجنة علمية يديرها رئيس القسم بمساعدة مساعد رئيس القسم المكلف بالتدريس و التعليم في التدرج، مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي.

يكون عميد الكلية مسؤول عن سير الكلية و يتولى تسيير وسائلها البشرية و المادية بمساعدة :

- نائب العميد المكلف بالدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة.
- نائب العميد المكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية.
- أمين عام للكلية.
- رؤساء الأقسام.
- مسؤول مكتبة الكلية¹

و المخطط التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي لجامعة معسكر:

¹قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2004/09/24 اخذد للتنظيم الإداري لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة .

المطلب الرابع: الهياكل البيداغوجية لجامعة معسكر.

تعتبر الهياكل البيداغوجية من بين أهم العناصر الضرورية التي تقوم عليها العملية التدريسية والتي يجب أن توفرها الجامعة ؛ كما أن عددها يزيد وحجمها يتوسع وفقا لتعاظم أعداد الطلبة. و تنقسم حاليا جامعة معسكر إلى قطبين جامعيين:

❖ القطب الجامعي بالمأمونية : والذي يتربع على مساحة قدرها 34 هكتار، بطاقة استقبال

بيداغوجية تقدر بـ 6600 مقعد بيداغوجي ويضم كل من كلية العلوم والتكنولوجيا وكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية. فبالإضافة إلى الهياكل البيداغوجية المستغلة في التدريس (قاعات المحاضرات ، قاعات الأعمال الموجهة ، المخابر و الورشات) ، يحوي هذا القطب مرافق مخصصة للمطالعة والبحث والتوجيه (المكتبة المركزية، مراكز الحساب، قاعات الانترنت، مجمع مخابر البحث ومكاتب إدارية).

❖ القطب الجامعي بسيدي سعيد: يتربع على مساحة 12 هكتار بقدرة استقبال بيداغوجية تقدر

بـ 9000 مقعد بيداغوجي ويضم كل من كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكلية علوم الطبيعة والحياة . كما يضم أيضا مجموعة مرافق مخصصة للمطالعة والبحث والتوجيه (مكتبتين جامعتين، قاعات الإعلام الآلي و الانترنت، مكاتب إدارية ومقر للإدارة العامة).¹

بصفة عامة فإن جامعة معسكر تتوفر على الهياكل البيداغوجية التالية:

¹ مصلحة الإحصاء و الاستشراف.

جدول رقم (13) : الهياكل البيداغوجية لجامعة معسكر.

طاقة الاستيعاب	الهياكل البيداغوجية
8550	قاعات المحاضرات
6120	قاعات الدروس والأعمال الموجهة
1250	المخابر
350	قاعات الإنترنت
4000	مكتبة وقاعات المطالعة
2770	قاعات الأعمال التطبيقية الرسم و الورشات

المصدر: رئيس مصلحة الإحصاء و الاستشراف.

❖ أما فيما يخص مخابر البحث، فتتوفر جامعة معسكر على تسعة (09) مخابر بحث هي:

- مخبر البحث حول الأنظمة البيولوجية و الجيوماتيك¹.
- مخبر الفيزياء الكمية للمادة و تشكيل النماذج الرياضية.
- مخبر علوم و تقنيات الماء.
- مخبر تسيير الجماعات المحلية و التنمية المحلية.

هذه المخابر تم إنشاؤها بموجب قرار في 28 ماي 2002 .

¹ تم إنشاء هذا المخبر بموجب قرار رقم 88 مؤرخ في 25 جويلية 2000 .

أما :

- مخبر الكيمياء العضوية، الجزيئات الكبيرة و المواد.
- مخبر البحوث الاجتماعية و التاريخية.
- تم إنشاؤهما ، بموجب قرار رقم 222 المؤرخ في 13 جويلية 2009¹.
- مخبر علم المحيط و تنمية المساحات.
- مخبر البحث للمواد، التطبيقات و البيئة.
- مخبر الكيمياء الفيزيائية للبيوجزيئات و الوصلات البيولوجية.
- تم إنشاء هذه المخابر الأخيرة حديثا. بموجب قرار 146 المؤرخ في 16 مارس 2011.²

أما على مستوى السكن :

في إطار إستراتيجية قطاع التعليم العالي لجذب و استقرار التأطير البيداغوجي خاصة في رتبة الأساتذة المحاضرين تحصلت جامعة معسكر إلى غاية نهاية سنة 2010 على ثلاث مشاريع سكنية من طراز F4 مخصصة للأساتذة:

- مشروع انجاز 50 مسكن بسيدي سعيد (المشروع في طور الانجاز بنسبة تقدم تقدر بـ 70 %).
- مشروع انجاز 70 مسكن بسيدي سعيد (المشروع في طور الانجاز).
- مشروع انجاز 60 مسكن بسيدي سعيد (تمت الموافقة على اختيار الأرضية).

¹ قرار رقم 222 المؤرخ في 13 جويلية 2009.

² بالاعتماد على معطيات مصلحة الميزانية و تمويل نشاطات البحث .

إضافة إلى السكنات الوظيفية الأخرى ، نذكر منها :

- 18 سكن بجي 118 مسكن .
- 25 سكن بجي 272 مسكن.
- 25 سكن من نوع F3 بجي سيدي سعيد .
- 80 سكن بجي 200 مسكن منها 40 سكن من نوع F2، و 40 سكن أخرى من نوع F3.
- 14 سكن من نوع F1¹.

¹ مصلحة الإحصاء و الاستشراف - بجامعة معسكر - الإحصائيات محددة لغاية السنة الجامعية 2011/2010.

المبحث الثاني : تطور الجانب البشري.

المطلب الأول: تطور عدد الطلبة.

أولا : على مستوى التدرج.

خلال السداسي الثاني من سنة 2010 عرفت جامعة معسكر تخرج 2667 طالب في مختلف الميادين العلمية و الأدبية، كما اعتمدت التسجيل في نظام ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه) ، حيث التحق بالجامعة 3263 طالب جديد موزعين على 13 تخصص ليصبح العدد الكلي للمسجلين 18766 طالب في التدرج، 382 طالب في طور الماستر¹.

وعلى غرار جامعات الوطن تشهد جامعة معسكر تعاظما متزايدا في تعداد الطلبة حيث ارتفع العدد من 4715 طالب سنة 2001/2000 إلى 10508 طالب في سنة 2005/2004 ، ثم إلى 12170 طالب في سنة 2006/2005 ثم إلى 14130 طالب سنة 2007/2006 ، وإلى 16328 طالب سنة 2008/2007 ، ليصل إلى 18528 طالب و 18603 طالب للسنة الجامعية 2009/2008 ، 2010/2009 على التوالي ، حيث أخذت أعداد الطلبة بالتزايد و التنامي من سنة لأخرى بما يقارب أكثر من ألفي طالب مع كل دخول جامعي إلى أن وصل تعداد الطلبة إلى ما يقارب 18776 طالب سنة 2011/2010 ؛ أي ليتضاعف هذا العدد بحوالي أربعة مرات ، منذ السنة الجامعية 2001/2000 و هذا نتيجة لتوسع الجامعة و الزيادة في فتح اختصاصات جديدة و مختلفة بجامعة معسكر. و هو ما يظهره الجدول الموالي :

¹ بالاعتماد على معطيات مصلحة الإحصاء و الاستشراق.

جدول رقم (14) : تطور عدد

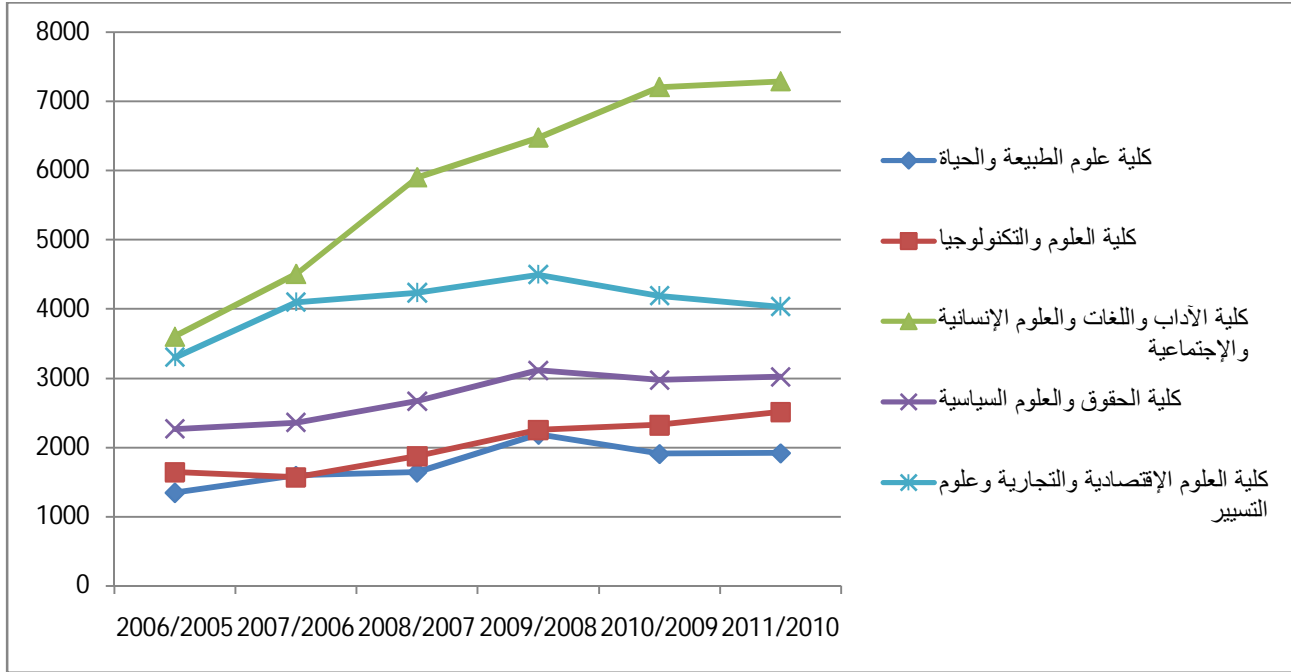
الطلبة المسجلين في التدرج للفترة

. 2011/2005

تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج						الكلية
2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	
1920	1909	2190	1644	1595	1350	كلية علوم الطبيعة والحياة
2514	2324	2251	1877	1568	1645	كلية العلوم والتكنولوجيا
7289	7204	6476	5903	4507	3605	كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية
3018	2973	3114	2671	2363	2268	كلية الحقوق والعلوم السياسية
4035	4193	4497	4233	4097	3302	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
18776	18603	18528	16328	14130	12170	المجموع

ويمكن تمثيل هذا الجدول عن طريق المنحنى التالي:

منحنى رقم (11): يبين تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج للفترة 2011/2005.



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابقة.

أما بالنسبة لتطور عدد حاملي الشهادات:

فلقد سجلت جامعة معسكر تخرج زهاء 2675 طالب خلال السنة الجامعية 2010/2009 ، موزعين

على الكليات المختلفة للجامعة كمايلي:

- كلية علوم الطبيعة و الحياة :سجلت تخرج 232 طالب .
- كلية العلوم و التكنولوجيا: سجلت تخرج 607 طالب
- كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الاجتماعية:سجلت تخرج 880 طالب.
- كلية الحقوق و العلوم السياسية: سجلت تخرج 318 طالب.
- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: سجلت تخرج 638 طالب.

و من الملاحظ أن أعلى نسبة تخرج للطلاب سجلت بكلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الاجتماعية (0.32 %)، و هذا بسبب التخصصات المختلفة التي تحويها هاته الكلية، أما المرتبة الثانية فكانت لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بنسبة (0.23 %)، تليها كلية العلوم و التكنولوجيا بنسبة (0.22 %)، ثم كلية الحقوق و العلوم السياسية بنسبة (0.11%)، وأخيرا، كلية علوم الطبيعة والحياة بنسبة (0.086 %).

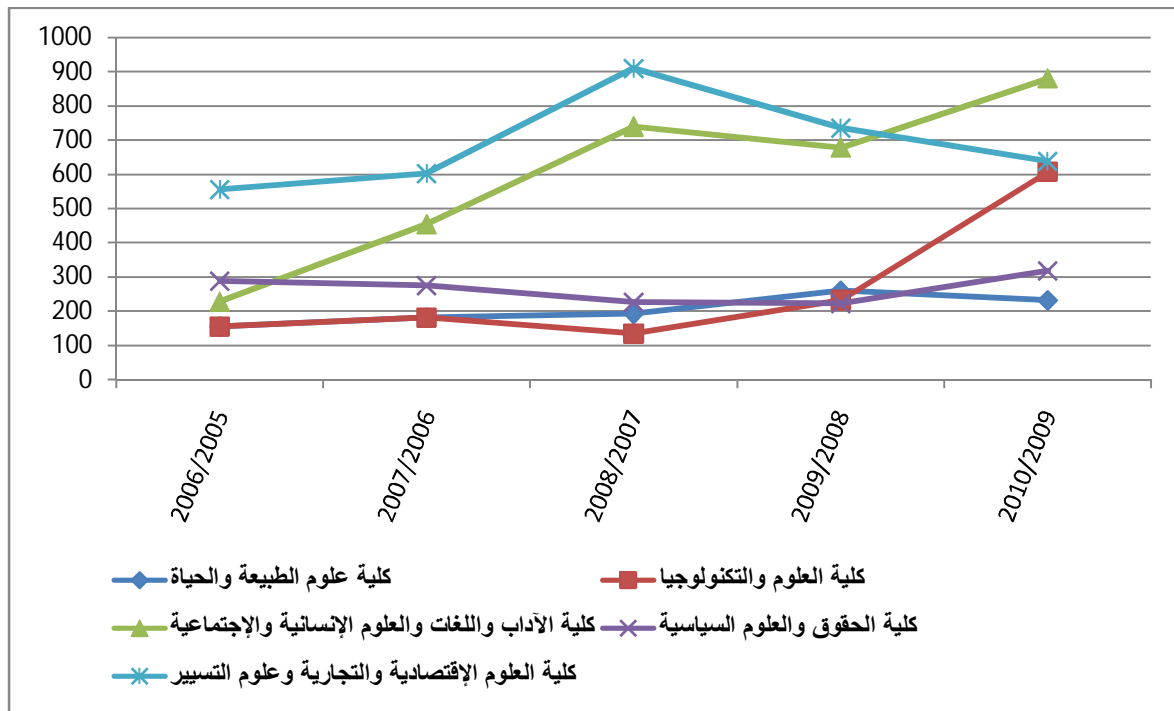
وللتوضيح أكثر، نعرض وضعية تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج للفترة 2010/2000 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (15): تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج للفترة 2010/2005.

تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج					الكلية
2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	
232	260	193	182	156	كلية علوم الطبيعة والحياة
607	233	135	182	156	كلية العلوم والتكنولوجيا
880	678	739	454	228	كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية
318	223	227	275	289	كلية الحقوق والعلوم السياسية
638	736	909	602	556	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
2675	2130	2203	1695	1385	المجموع

و انطلاقا من معطيات الجدول السابق، يمكننا عرض تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج من خلال المنحنى التالي:

منحنى رقم (12): تطور عدد حاملي الشهادات في التدرج للفترة 2010/2005.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

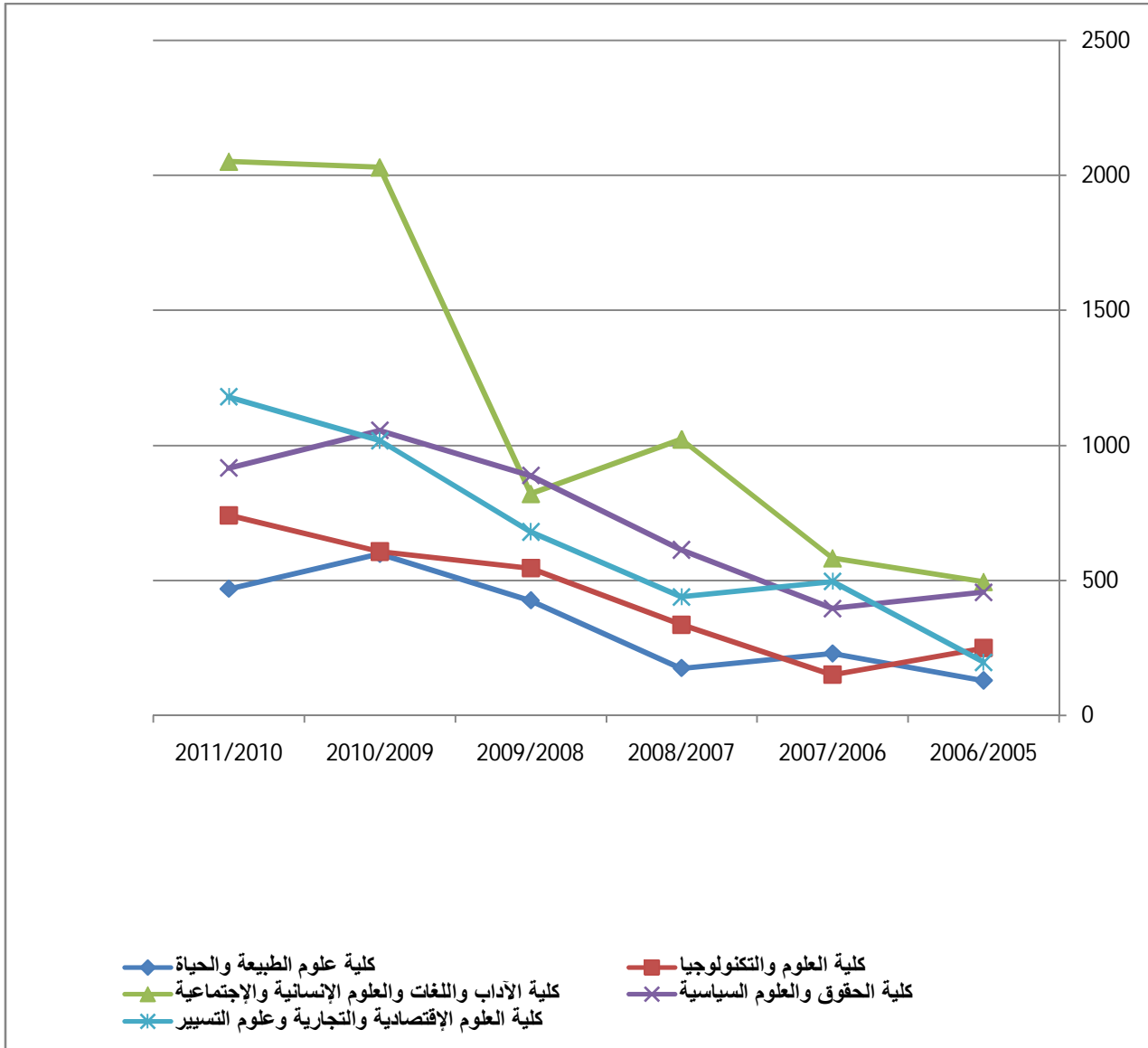
من خلال هذا المنحنى نجد بأن أعداد الخريجين لهذه الكليات في تزايد محسوس ، باستثناء كلية الحقوق و العلوم السياسية التي عرف منحناها تناقصا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 لتعود لترتفع سنة 2010 و هذا يفسر بالنسب الكبيرة للطلبة المكررين في كل سنة من سنوات الدراسة في هذا التخصص .

❖ و يظهر من خلال الجدول التالي ، تعداد الطلبة المكررين في التدرج:

جدول رقم (16): تطور عدد الطلبة المكررين في التدرج لفترة 2011/2005.

تطور عدد الطلبة المكررين في التدرج						الكلية
2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	
468	598	425	175	229	129	كلية علوم الطبيعة والحياة
741	607	545	336	151	250	كلية العلوم والتكنولوجيا
2051	2029	821	1023	582	495	كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية
916	1055	888	613	396	456	كلية الحقوق والعلوم السياسية
1180	1018	680	439	496	197	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
5356	5307	3359	2586	1854	1527	المجموع

و المنحنى رقم (13) : يوضح تطور عدد الطلبة المكررين في التدرج للفترة 2010/2005 .



المصدر : من إعداد الباحثة بالاستعانة بمعطيات الجدول السابق.

- انطلاقا من المنحنى التالي يتبين لنا أن أكبر عدد للطلبة المكررين في التدرج سجل بكلية

الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الاجتماعية خلال السنة الجامعية 2010/2009، و هذا

بعدها كانت الكلية الوحيدة التي لم يسجل بها تكرار لطلبتها خلال الموسم الجامعي

2001/2000، تليها كل من كلية الحقوق و العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير بـ 1055، 1018 طالب مكرر على التوالي خلال السنة الجامعية 2010/2009، ثم كلية العلوم و التكنولوجيا بـ 607 طالب مكرر. و مما يلاحظ أن أقل عدد من الطلبة المكررين سجل بكلية علوم الطبيعة و الحياة بـ 41 طالب مكرر خلال السنة الدراسية 2001/2000، حيث تباينت فيها أعداد الطلبة المكررين والتي كانت دون المائة إلى غاية الموسم الجامعي 2005/2004، إلى أن بدأت تسجل هي كذلك زيادات في أعداد الطلبة المكررين حيث بلغت 598 طالب مكرر في الموسم الجامعي 2010/2009.

ثانياً: على مستوى ما بعد التدرج.

حصلت جامعة معسكر على التأهيل لفتح ثلاث تخصصات في طور الماجستير و ثلاث تخصصات في مدرسة الدكتوراه.

و بذلك يقدر العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في ما بعد التدرج بـ 369 طالب خلال السنة الجامعية 2011/2010.¹

جدول رقم (17): عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج.

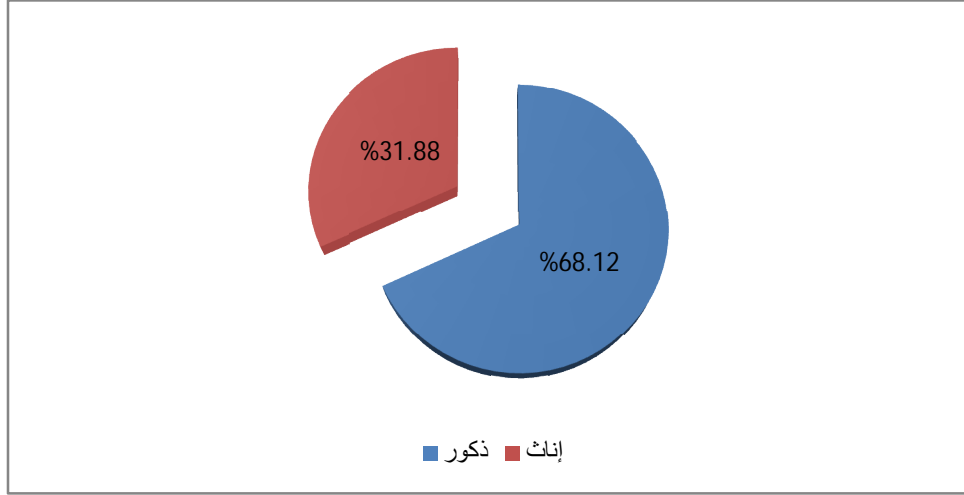
المجموع	المسجلين في الدكتوراه	المسجلين في الماجستير	
233	45	188	ذكور
136	48	88	إناث
369	93	276	المجموع

المصدر : مصلحة الإحصاء و الاستشراف.

¹ مصلحة الإحصاء و الاستشراف.

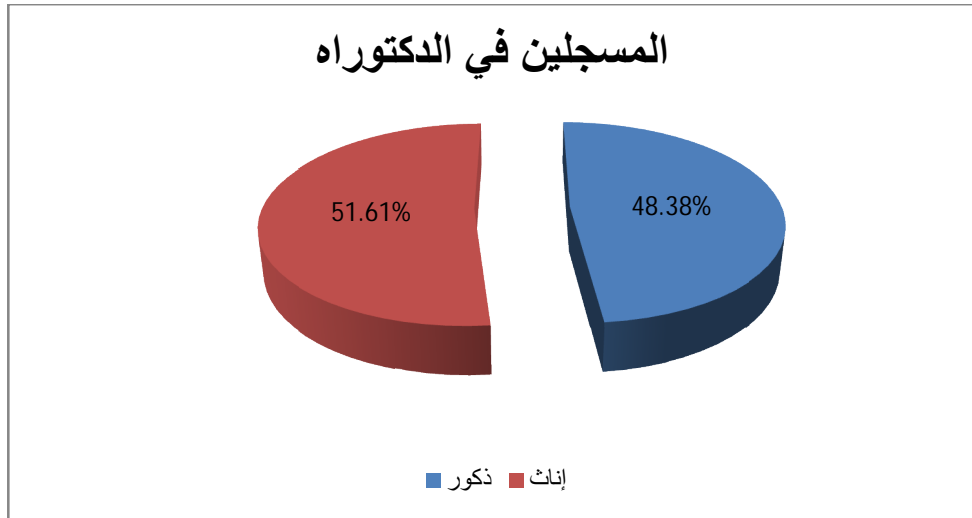
و يمكن تمثيلهم بيانيا من خلال ما يلي:

شكل رقم (14): المسجلين في الماجستير.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

شكل رقم (15): المسجلين في الدكتوراه.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكلين السابقين نجد نسبة الطلبة الذكور المسجلين في الماجستير أكبر من نسبة الطلبة الإناث،

بينما تتناصف هذه النسبة بين الطلبة و الطالبات المسجلين في الدكتوراه.

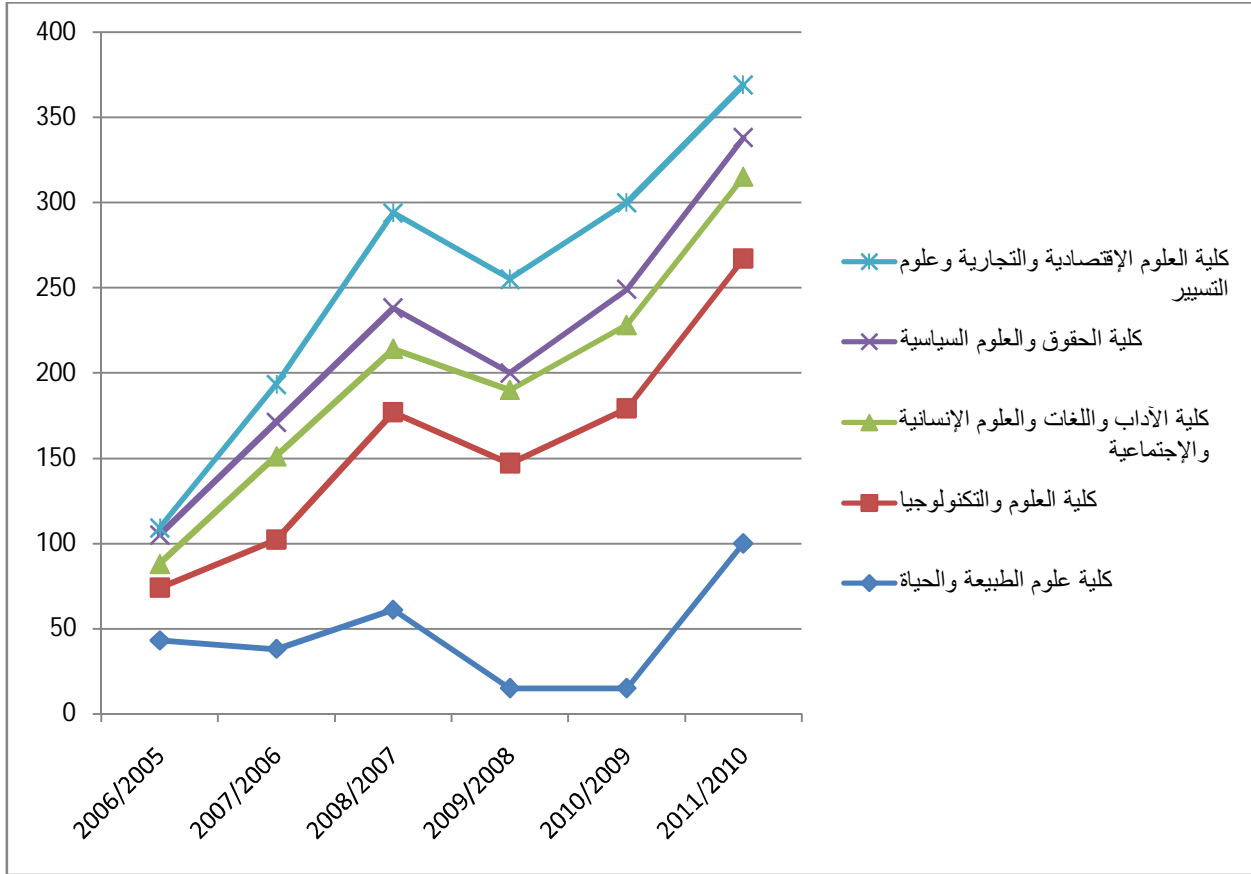
و الجدول التالي يبين تطور عدد المسجلين في ما بعد التدرج للفترة 2010/2005 كالتالي:

جدول رقم (18): تطور عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.

تطور عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج						الكلية
2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	
100	15	15	61	38	43	كلية علوم الطبيعة والحياة
167	164	132	116	64	31	كلية العلوم والتكنولوجيا
48	49	43	37	49	14	كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية
23	21	10	24	20	17	كلية الحقوق والعلوم السياسية
31	51	55	56	22	4	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
369	300	255	294	193	109	المجموع

و المنحنى التالي يوضح تعداد المسجلين في ما بعد التدرج، و هذا بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

منحنى رقم (16): تعداد المسجلين في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال هذا المنحنى يتبين لنا أن أعداد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج متغيرة من كلية لأخرى ، و عموما هي في تزايد (حتى 2007)، غير أننا نلاحظ انخفاضا في هذه المنحنيات يفسر بتخرج الطلبة المسجلين في السنوات السابقة لينخفض بذلك و بذلك لم تضاف أعداد جديدة إلى أعداد الطلبة المسجلين في السنة الموالية ،أو أن الجامعة لم تحصل على الترخيص من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لفتح تخصصات جديدة .

و ما يلاحظ أن هذه المنحنيات عاودت الارتفاع منذ سنة 2008 إلى غاية 2011 - باستثناء كلية علوم الطبيعة و الحياة التي عرفت أعداد طلبتها ثباتا من 2008 إلى 2010 - و هذا نظرا لتراكم أعداد المسجلين بسبب التأخر في إنجاز البحوث العلمية و إنهاءها و أيضا حصول جامعة معسكر على الترخيص بفتح تخصصات مختلفة شملت جميع الكليات.

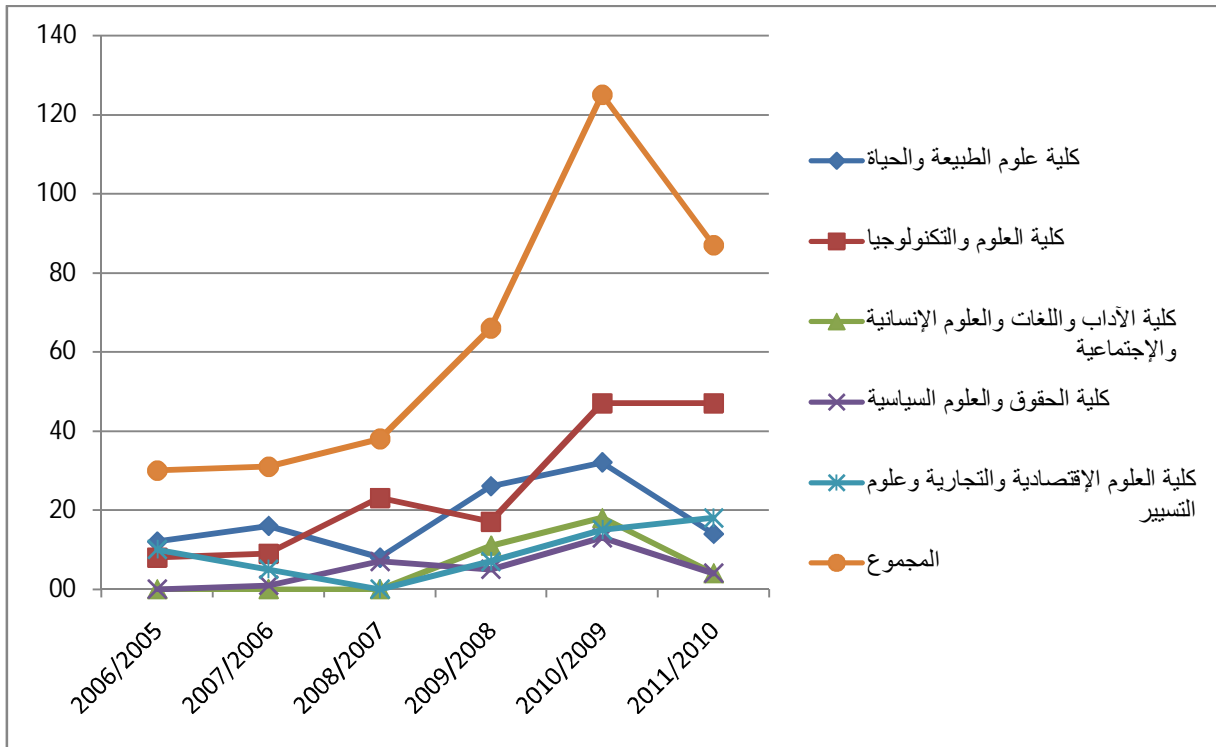
❖ أما حاملي الشهادات فقد بلغ عددهم 87 متخرج من بينهم 84 طالب حامل لشهادة الماجستير و ثلاثة متخرجين في شهادة الدكتوراه، و هذا خلال السنة الجامعية 2011/2010. و الجدول التالي يبين تطور عدد حاملي الشهادات في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.

جدول رقم (19): تطور عدد حاملي الشهادات في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.

الكلية	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
كلية علوم الطبيعة والحياة	12	16	08	26	32	14
كلية العلوم والتكنولوجيا	08	09	23	17	47	47
كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية	00	00	00	11	18	04
كلية الحقوق والعلوم السياسية	00	01	07	05	13	04
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	10	05	00	07	15	18
المجموع	30	31	38	66	125	87

و المنحنى البياني التالي يوضح تطور عدد حاملي الشهادات في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005 كالأتي:

منحنى رقم (17): تطور عدد حاملي الشهادات في ما بعد التدرج للفترة 2011/2005.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثاني: تطور توزيع الطلبة على الفروع العلمية.

تتوفر جامعة معسكر على العديد من التخصصات المختلفة، سواء في مجال التكوين في النظام الكلاسيكي أو في النظام الجديد ل.م.د .

وتتوزع هذه الاختصاصات على الكليات الخمس بنسب متفاوتة حسب رغبة كل طالب في اختيار التخصص المناسب له، و بناء على درجة الترتيب التي يحصل عليها الطالب خلال سنوات الدراسة التي تسبق سنة الاختصاص.

والجدول التالي يوضح توزيع الطلبة على مختلف الاختصاصات.

جدول رقم (20) : توزيع الطلبة على مختلف الاختصاصات و الفروع للفترة 2000/2011 .

2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	التخصص	الكلية
394	501	555	473	459	477	العلوم الفلاحية	كلية علوم الطبيعة والحياة
791	1065	1244	1016	1052	873	البيولوجيا	
701	343	391	155	84	0	علوم الطبيعة والحياة	
34	0	0	0	0	0	علوم الأرض والكون	
1920	1909	2190	1644	1595	1350	المجموع	
87	128	285	307	227	184	إعلام آلي للتسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
144	168	135	135	74	40	التخطيط والإحصاء	
950	1176	1376	1195	1309	1070	العلوم الاقتصادية	
1005	1183	1237	1259	1210	1039	العلوم التجارية	
951	1096	1043	1048	1114	969	علوم التسيير	
898	442	421	289	163	0	العلوم الإقتص والتجا وعلوم التسيير ل,م,د	
4035	4193	4497	4233	4097	3302	المجموع	

56	93	79	217	450	767	الهندسة الميكانيكية	كلية العلوم والتكنولوجيا
17	37	70	52	45	32	الري	
/	23	12	39	32	31	الفيزياء	
15	35	68	51	44	29	الكيمياء الصناعية	
65	/	94	118	65	27	إلكتروتقني	
71	178	162	251	290	481	الإعلام الآلي	
69	107	152	156	161	191	الهندسة المدنية	
1502	1168	1132	613	348	0	العلوم والتقنيات	
213	181	81	135	32	0	علوم المادة	
506	418	401	219	64	0	رياضيات وإعلام آلي	
10353	10330	10825	9875	9424	7938	المجموع	
2080	2973	3114	2671	2363	2268	الحقوق	كلية الحقوق والعلوم السياسية
779	0	0	0	0	0	قانون الأعمال	
159	0	0	0	0	0	العلوم السياسية	
3018	2973	3114	2671	2363	2268	المجموع	

986	1414	1159	1337	1155	1032	التاريخ	كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية
574	763	858	844	813	675	اللغة الفرنسية	
695	940	777	720	586	622	العلوم الاجتماعية	
659	798	733	639	520	386	اللغة الإنجليزية	
1051	1386	1499	1238	995	739	اللغة والأدب العربي	
338	435	378	295	192	54	الترجمة	
692	773	583	410	131	97	الفلسفة	
1299	539	393	420	115	0	العلوم الإنسانية والاجتماعية ل,م,د	
426	156	96	0	0	0	آداب ولغة فرنسية ل,م,د	
279	0	0	0	0	0	اللغة والأدب العربي ل,م,د	
290	0	0	0	0	0	آداب ولغة إنجليزية ل,م,د	
7289	7204	6476	5903	4507	3605	المجموع	
4410	6064	6204	5676	5286	4847	المجموع العام	

المصدر: مصلحة التعليم و التربصات و التقييم .

المطلب الثالث: التطور الكمي و النوعي للتأطير البيداغوجي(الأساتذة).

أولاً: التطور الكمي.

إن تزايد أعداد الطلبة و التوسع في مختلف الفروع و التخصصات يتطلب بالضرورة الرفع من نسبة التأطير

البيداغوجي و هو ما نلمسه في جامعة معسكر، حيث سجلت جامعة معسكر خلال الموسم الجامعي

2011/2010 ما عدده 640 مؤطر حسب الجدول التالي.

جدول رقم (21) : تطور عدد الأساتذة للفترة 2011/2005 .

عدد الأساتذة	الفترة
299	2004/2005
344	2006-2005
390	2007/2006
449	2008/2007
503	2009/2008
595	2010/2009
640	2011/2010

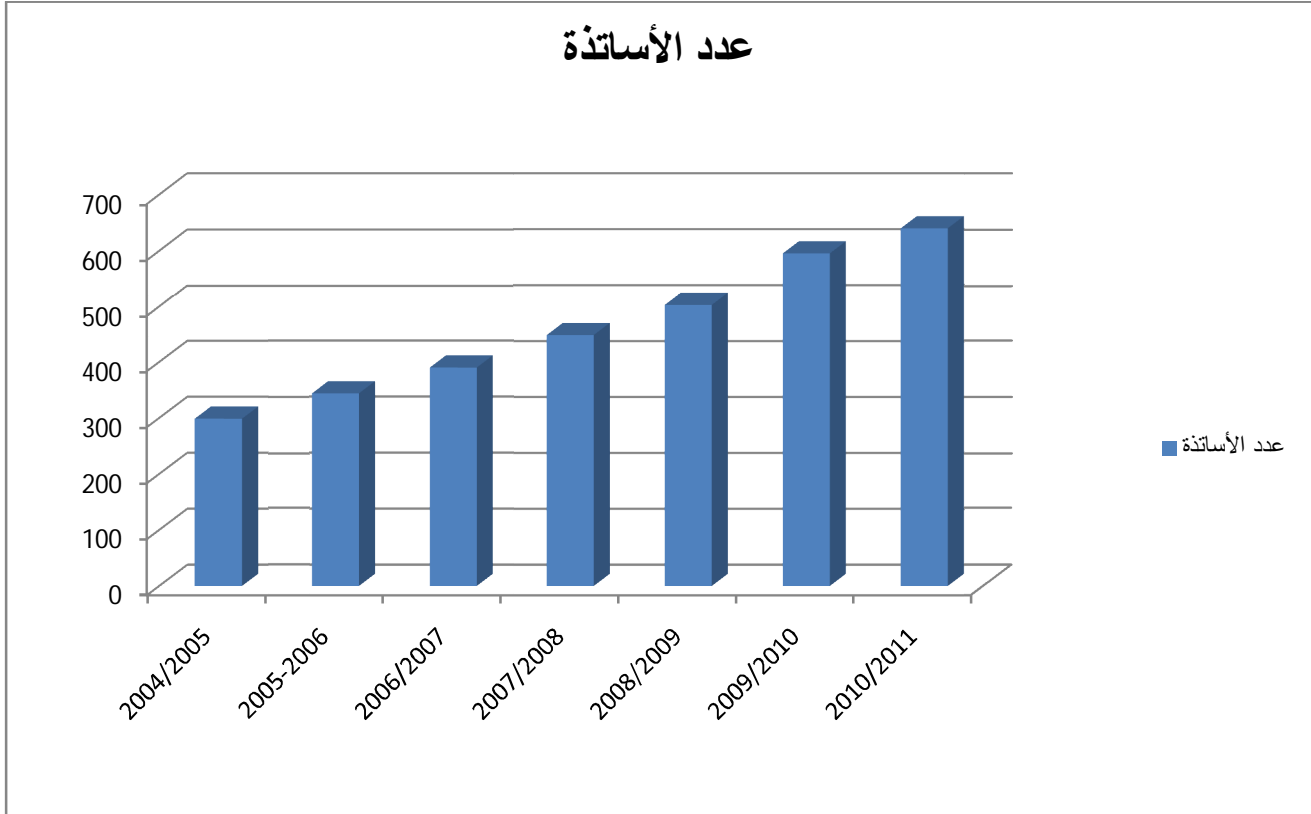
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات:

- مصلحة الإحصاء و الاستشراف.
- مصلحة الموظفين.

❖ و لإظهار مستوى تطور عدد الأساتذة خلال الفترة 2011/2005 نورد الرسم البياني التالي

الذي يمثل إسقاطا لمعطيات هذا الجدول:

شكل رقم (18) : تطور عدد الأساتذة خلال الفترة 2011/2005 .



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الرسم البياني نستطيع أن نميز أن عدد الأساتذة يتزايد بوتيرة تتماشى نسبيا و تزايد عدد الطلبة، إلا أن

هذا التزايد لم يكن مطلقا منذ نشأة الجامعة إلى الفترة 2011/2005.

ومما يلاحظ كذلك الارتفاع التدريجي لعدد الأساتذة بعد كل سنة ، خاصة بعد سنة 2009 و هي سنة

الارتقاء إلى جامعة ، أين بلغ عدد الأساتذة 395 مؤطر بالنسبة لـ 18776 طالب أي بنسبة تأطير تقدر بـ

0.021% .

ثانياً: التطور النوعي.

بالإضافة إلى التزايد التدريجي في عدد الأساتذة فان هذه الفئة التي تتولى عملية التأطير البيداغوجي تتوزع على الرتب التالية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (22): مستوى التأطير حسب الرتب للفترة 2011/2005 .

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرتبة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أستاذ	02	03	03	04	04	10
أستاذ محاضر "أ"	14	13	14	21	26	29
أستاذ محاضر "ب"	/	/	/	27	37	54
أستاذ مساعد "أ"	128	160	186	228	244	298
أستاذ مساعد "ب"	197	211	243	221	283	248

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات: - مصلحة الإحصاء والاستشراف.

- مصلحة الموظفين.

من خلال الجدول ، نجد أن بنية التأطير تتكون في معظمها من الأساتذة المساعدين بقسميها "أ" و "ب" ، و في إطار تحسين مستوى التأطير ، نجد أن صنف الأساتذة المحاضرين تضاعف مرتين من سنة 2005 إلى 2011 بالنسبة للأساتذة المحاضرين قسم "أ" و من 2008 إلى 2011 بالنسبة للأساتذة المحاضرين قسم "ب" كما أن صنف الأساتذة (أستاذ التعليم العالي les professeurs) بدأ بالتحسن من أستاذين سنة 2005 إلى عشرة (10) أساتذة سنة 2011 .

المطلب الرابع: وضعية سلك العمال الإداريين.

إن تنامي عدد الطلبة و توسع الجامعة، بزيادة فروع و تخصصات جديدة لا يتطلب زيادة التأطير البيداغوجي فحسب بل يتطلب أيضا نموا و توسعا في هياكل الإدارة لضمان تسيير المصالح المختلفة . بالنسبة لجامعة معسكر، فهي تتوفر على 718 موظفا، موزعين على مختلف الكليات و الهياكل الإدارية الأخرى وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (23) : التعداد الكلي للمستخدمين الإداريين و التقنيين وأعوان المصالح للموسم الجامعي

. 2011/2010

الفئة	مستخدمو التأطير	مستخدمو التطبيق	مستخدمو التحكم	مستخدمو التنفيذ	المتعاقدين	المجموع
العدد	134	90	40	148	306	718

المصدر: مصلحة الموظفين.

المبحث الثالث: دراسة تطور ميزانية المؤسسة الجامعية - معسكر .

المطلب الأول: تقديم مصلحة الميزانية و المحاسبة.

- تعتبر مصلحة الميزانية و المحاسبة المحور الأساسي في تسيير و إدارة جل النشاطات التي تقام طيلة

السنة المالية، فهي مكلفة بالتسيير المالي للمستخدمين من نفقات و إيرادات ، و كذا تحضير و

متابعة البطاقات الحسابية و تحضير جداول و مرتبات المستخدمين ، الأجور و لواحقها و تحضير

جداول المصاريف المنتزم بها في إطار ميزانية تسيير الجامعة التي سنعرض أهم بنودها فيما بعد .

و تتوفر مصلحة الميزانية إلى عدة مكاتب و هذا حسب التنظيم الداخلي للمصلحة و هي:

✓ مكتب أجور الأساتذة: يكلف بالتسيير المالي للأجور من منح و علاوات و مخلفات الأساتذة الدائمين.

✓ مكتب المستخدمين المؤقتين: مكلف بمرتبات الموظفين المؤقتين من أساتذة و عمال مؤقتين.

✓ مكتب الوكالة المالية: يتكفل بتسيير جزء يقدر بربع الميزانية الممنوحة للجامعة مع العلم أن عملية

تسديد النفقات تتم نقدا أو بشيك، و يقوم الوكيل المالي بتسوية النفقات لمدة 45 يوما و هذا في إطار

ما ينص عليه قانون المالية.

✓ مكتب التجهيز: يكلف بتسيير نفقات التجهيزات العمومية لكل العمليات المالية التي تتعلق بالبرامج

التي تمنح من وزارة التعليم العالي مثل: المباني و مختلف التجهيزات... الخ.

✓ مكتب الإعلام الآلي: و هو مكتب خاص بمصلحة الميزانية يقوم بحساب أجر الموظفين و الأساتذة و

مختلف حسابات المصلحة.¹

¹ من إعداد الطالبة بالاستناد على مصلحة المحاسبة.

المطلب الثاني: مفهوم الميزانية و إجراءات إعدادها، المصادقة، التنفيذ و الرقابة عليها .

الميزانية وفقا للقانون 90-21 هي الوثيقة التي يتم من خلالها تحديد مستوى المداخيل و النفقات للمؤسسة العمومية و الإدارية.

و بذلك يمكن اعتبار الميزانية خطة عمل سنوية تسطر البنود الرئيسية لمهام و نشاطات المؤسسة والتي يعبر عنها بلغة المبالغ المالية.

و فيما يلي استعراض أهم تقنيات إعداد و تحضير ميزانية المؤسسة الجامعية، المصادقة، التنفيذ و أخيرا مراقبة تنفيذ العمليات المالية.

أولاً: مرحلة الإعداد و التحضير.

يتولى مدير المؤسسة الجامعية تحضير الميزانية بمساعدة مسؤولي المصالح التابعة لمؤسسته، و تتمثل عملية التحضير هذه في تقدير الإيرادات الإجمالية (مبلغ مساهمة الدولة المتمثل في الإعانات- و الموارد الخاصة)، ثم توزيعها على فصول و مواد قسمي النفقات حسب احتياجات و مستلزمات كل مصلحة.

و تتم هذه العملية بعد حصول المؤسسة على مبلغ حصة الإعانة و عدد المناصب المرخص بفتحها من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و في حالة عدم كفايتها تلجأ المؤسسة إلى إعداد تقارير لتبرير طلب مبلغ إضافي و إثبات احتياجاتها؛ ثم يتم عرضها على مجلس الإدارة للتداول بشأنها.

ثانياً: مرحلة المصادقة.

بعد إتمام عملية التحضير تعرض الميزانية للموافقة المشتركة بين وزير التعليم العالي و البحث العلمي و وزير المالية، و تكتسي هذه المصادقة المزدوجة أهمية خاصة إذ تمثل رقابة قبلية تهدف إلى مراقبة مدى موافقة التقديرات و

توزيع الاعتمادات لمختلف النصوص المتعلقة بالتسيير المالي.

فوزارة التعليم العالي و البحث العلمي من جهتها تراقب موافقة مدونة الميزانية للتنظيم الجامعي و لمختلف التعليمات الخاصة بتسيير المؤسسات الجامعية في نطاق صلاحياتها، فتراقب عدد المناصب و كيفية توزيعها، و الاعتمادات المخصصة لكل قسم من أقسام ميزانية التسيير، و مطابقة الإيرادات و النفقات للتسعير الخاص بحقوق التسجيل و بعدد الطلبة.

أما وزارة المالية، فتتمثل مراقبتها في دراسة بنود الميزانية للتأكد من مطابقتها لقواعد التسيير المالي و الإحكام المتعلقة بالميزانية، كما تتأكد من توازن الميزانية أي تساوي النفقات و الإيرادات.

و قد أضيف إلى مصادقة وزير التعليم العالي و البحث العلمي و وزير المالية مصادقة والي الولاية كخطوة نحو لامركزية العمليات المالية، و حولت صلاحيات المصادقة على نقل الاعتمادات من فصل لآخر داخل الميزانية إلى الوالي.

و بعد الموافقة على الميزانية يرسل مدير الجامعة نسخة من مدونة الميزانية إلى المراقب المالي و العون المحاسب لإعلامه و تمكينه من متابعة تنفيذ الميزانية و مراقبة العمليات المالية للجامعة.¹

ثالثا: تنفيذ الميزانية.

تتمثل عملية تنفيذ الميزانية في تحصيل الإيرادات و صرف النفقات .

إن مبدأ التنظيم الإداري للميزانية يقوم على مبدأ مشاركة نوعين من الأعوان في عملية تنفيذ الميزانية ففيما يخص الجامعة ، فتنفيذ ميزانيتها يكون على النحو التالي :

¹ مقابلة مع السيد الأمين العام لجامعة معسكر.

❖ المرحلة الإدارية:

يتولى تنفيذها رئيس الجامعة بصفته أمر بالصرف رئيسي. إذا يمكن تعريف الأمر بالصرف بأنه: " كل شخص مؤهل لإثبات دين (حق) créance لهيئة عمومية وتصفيته والأمر بتحصيله ، و لإنشاء دين (dette) على الهيئة العمومية و تصفيته والأمر بدفعه"¹. كما يعرفه القانون 21/90 على أنه " كل شخص يؤهل قانونا لتنفيذ عملية تتعلق بأموال الدولة و مؤسساتها وجماعاتها العمومية"².

✓ و تتضمن بالنسبة للإيرادات عمليات:

- 1- الإثبات: يقصد بالإثبات الإجراء الذي بموجبه يتم تكريس حق الدائن العمومي.
 - 2- التصفية: هي الإجراء الذي يسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على الدين لفائدة الدائن العمومي.
 - 3- الأمر بالتحصيل³.
- و نظرا لطبيعة إيرادات المؤسسة الجامعية، فان تحصيل الموارد الخاصة (لاسيما حقوق التسجيل) يتم بإصدار إيصال يسلم للطالب.

✓ أما بالنسبة للنفقات فتتضمن العمليات التالية:

- 1- الالتزام: و هو الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.
- 2- التصفية: هي الإجراء الذي يسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية و تحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.

¹ محمد مسعي "الحاسبة العمومية"، شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 28 .

² المرسوم التنفيذي رقم 09-12 المؤرخ في 04 جانفي 2009.

³ محمد مسعي "الحاسبة العمومية"، شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 21 .

و تتضمن التصفية عمليتين مختلفتين؛ الأولى تتعلق بالتحقق من أداء الخدمة أو الالتزامات التي يتحملها دائن المؤسسة، أما الثانية تتعلق بتحديد المبلغ الصحيح للدين.

3- الأمر بالصرف: هو الإجراء الذي يؤمر بموجبه دفع النفقات العمومية، عن طريق تحرير حوالات خاصة تكون بمثابة أوامر يوجهها الأمر بالصرف للمحاسب العمومي كي يتولى هذا الأخير دفع النفقات.

❖ المرحلة المحاسبية:

✓ تتمثل المرحلة المحاسبية بالنسبة للإيرادات في عملية التحصيل و التي يتم بموجبها إبراء الديون العمومية. و يتولى هذه المهمة على مستوى المؤسسة الجامعية الوكيل المحاسب، و عقب إتمام هذه العملية يقوم الوكيل بإيداع المبالغ المحصلة في حساب خاص بالخزينة الولائية.

✓ أما بالنسبة للنفقات ، فتتمثل المرحلة المحاسبية في عملية الدفع التي يقوم بأدائها المحاسب العمومي المكلف، و هي عملية مادية يتم بموجبها إبراء الدين العمومي عن طريق تحويل المبلغ المالي لحساب الدائن.

رابعا: الرقابة على تنفيذ الميزانية.

تكمن أهمية الرقابة على تنفيذ الميزانية في الحفاظ على المال العام و صحة توظيفه و في مطابقة إجراءات تنفيذ الميزانية للتشريع المعمول به. و تنقسم إلى:

1- الرقابة القبلية أو المسبقة:

و تمارس هذه الرقابة على مستوى مرحلة إعداد و تنفيذ الميزانية ، و تتخذ عدة أشكال إدارية ، وصائية ، مالية و محاسبية ، و قد أشرنا إليها سابقا عندما تطرقنا لمرحلة إعداد الميزانية فبالنسبة إلى الرقابة الوصائية فهي تلك التي تمارسها السلطة الوصية ممثلة في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، أما الرقابة الإدارية فهي التي تمارس من طرف وزارة المالية أثناء المصادقة على الميزانية، و يتم إدراج رقابة الوالي ضمن هذا النوع أي ضمن الرقابة الإدارية.

وإضافة إلى هذه الأنواع، يخضع تنفيذ الميزانية إلى:

أ- رقابة مالية يمارسها المراقب المالي: وهو موظف ينتمي إلى وزارة المالية حيث يختتم مراقبته بمدى شرعية النفقة المتزعم بها، إما بوضع تأشيرته أو رفض ذلك وفق المراحل التالية:

-الحالة الأولى: يضع المراقب المالي تأشيرته على استمارة الالتزام وعند الاقتضاء على الوثائق الثبوتية.

-الحالة الثانية: هي الحالة التي تكون فيها الالتزامات غير قانونية أو غير مطابقة للتنظيم موضوع رفض مؤقت أو نهائي:

- الرفض المؤقت: خاص بالشكليات.

- الرفض النهائي: والمعلل بما يلي:

- عدم مطابقة الالتزام للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

- عدم توفر الاعتمادات أو المناصب المالية .

- عدم احترام الأمر بالصرف للملاحظات المدونة في مذكرة الرفض المؤقت.

وإن أكد رفضه النهائي فإن الأمر بالصرف يلجأ إلى استعمال أساليب الطعن (التغاضي)¹.

ب - رقابة لجنة الصفقات العمومية: كل عملية يتجاوز مبلغها **8.000.000.00** د.ج تخضع لنظام

الصفقات العمومية و بالتالي لرقابة لجنة الصفقات، و هذا فيما يخص اللوازم و الأشغال، أما بالنسبة للخدمات و

الدراسات، فحدد سقف الصفقة بـ **4.000.000.00** د.ج.

لكن، إذا لم يتعد مبلغ الصفقة **500.000.00** د.ج بالنسبة للوازم و الأشغال و ما مبلغه **200.000.00**

د.ج بالنسبة للخدمات و الدراسات، فإنها تخضع للإعلان عن استشارة، مع إعداد عقد مع المصلحة المتعاقدة.²

ج- رقابة محاسبية يمارسها المحاسب العمومي: تأتي هذه الرقابة عقب إتمام عمليات المرحلة الإدارية لتنفيذ

الميزانية، و قبل القيام بدفع النفقات أو تحصيل الإيرادات، و تشمل الرقابة على شرعية النفقات و الإيرادات و

توفر الاعتمادات المالية...الخ.

2- الرقابة البعدية:

تمارس الرقابة البعدية عقب تنفيذ عمليات دفع النفقات أو تحصيل الإيرادات، فهي لا تغير من طبيعة العمليات و

إنما تكشف ما وقع أثناء تنفيذ الميزانية من مخالفات و تجاوزات.

و يتولى ممارسة هذا النوع من الرقابة هيئتان هما: المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة.

¹ مقابلة مع المدير الفرعي للمالية و المحاسبة.

² Décret présidentiel n° 12-23 du 24 Safar 1433 correspondant au 18 janvier 2012 modifiant et complétant le décret présidentiel n°10-236 du 28 Chaoual 1431 correspondant au 07 octobre 2010 portant réglementation des marchés publics (article 06)

أ - المفتشية العامة للمالية:

تمارس المفتشية العامة للمالية مهمتها الرقابية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 272/08 المؤرخ في 06 رمضان 1929 الموافق لـ 07 سبتمبر 2008 الذي يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، على أن هذه الهيئة الرقابية الدائمة تمارس مهمتها الرقابية على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية..، وكذا الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية. وأضاف المرسوم أن المفتشية العامة للمالية تمارس الرقابة أيضا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الصناعي والتجاري بالإضافة إلى كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني¹.

ب - مجلس المحاسبة:

وهو نوع من الرقابة البعدية، أي تكون بعد تنفيذ الميزانية، هدفه توقيع العقاب والجزاء على مرتكبي المخالفات والأخطاء التي وقعوا فيها عند تنفيذ الميزانية سواء عن قصد أو خطأ إضافة إلى تقصيرهم في إعداد القواعد المحاسبية الخاصة بالميزانية، وقد أوكلت هذه المهمة إلى هيئة مختصة تتمتع بالاستقلال في التسيير والمتمثلة في مجلس المحاسبة. بحيث يخول الأمر 95-20 المؤرخ في 17-07-95 مجلس المحاسبة الجزائري اختصاصا شاملا لرقابة كل الأموال العمومية مهما كانت الوضعية القانونية لمسيريها أو المستفيدين منها، كما يخول له سلطة رقابة وتقييم نوعية التسيير على صعيد الفعالية و النجاعة².

¹ للمرسوم التنفيذي رقم 272/08 المؤرخ ب 06 رمضان 1929 الموافق لـ 07 سبتمبر 2008.

² مقابلة مع السيد الأمين العام لجامعة معسكر.

المطلب الثالث: مدونة الميزانية.

إن مدونات الميزانية المعتمدة في المؤسسات الجامعية جد متباينة نظرا لتباين أنماط التنظيم الجامعي (جامعات، مراكز جامعية، معاهد وطنية للتعليم العالي، مدارس...) حيث تم تغيير مدونة الميزانية بالنسبة لجامعة معسكر لأكثر من مرة موازاة مع التطور التدريجي للجامعة من المعهد الوطني للتعليم العالي للفلاحة إلى المركز الجامعي ثم أخيرا إلى جامعة.

لذلك ستم الدراسة بالاعتماد على مدونة الميزانية المعمول بها حاليا في جامعة معسكر.

و تنقسم ميزانية جامعة معسكر إلى قسمين وينقسم كل قسم إلى أبواب (أنظر الملحق رقم 01).

بالنسبة لإيرادات الميزانية فهي تتكون من تسعة أبواب هي كالاتي:

- 1- إعانة الدولة.
- 2- إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية.
- 3- إعانات المنظمات الدولية.
- 4- إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة : و تنقسم إلى ثلاثة مواد هي ناتج حقوق التسجيل للطلبة، مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة ، ناتج الاشتراكات.
- 5- عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة.
- 6- قروض، هبات و تبركات.
- 7- تخصيصات استثنائية.
- 8- مداخيل أخرى مرتبطة بنشاط المؤسسة.
- 9- رصيد الميزانية بتاريخ 31/12/ن-1 .

أما بالنسبة للنفقات فهي تتكون من قسمين؛ القسم الأول تحت عنوان المصالح المركزية والذي بدوره ينقسم

إلى قسمين جزئيين كما يلي:

القسم الأول: المصالح المركزية.

القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين: و يتكون من تسعة أبواب هي كالاتي:

1- الراتب الرئيسي للنشاط.

2- المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طاب عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي.

3- تعويضات و منح مختلفة.

4- شبه مرتبات المتمهين.

5- أعباء اجتماعية.

6- الخدمات الاجتماعية.

7- تأمين الطلبة.

8- أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين.

9- معاش الخدمة و الأضرار الجسدية.

أما القسم الجزئي الثاني: نفقات التسيير: يتكون من تسعة عشرة بابا هي كالاتي:

1- تسديد النفقات.

2- الأدوات و الأثاث.

3- اللوازم.

4- التوثيق.

- 5- تكاليف ملحقة.
- 6- ألبسة العمال.
- 7- حظيرة السيارات.
- 8- أشغال الصيانة.
- 9- مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج.
- 10- مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تحديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر.
- 11- عتاد و لوازم الإعلام الآلي.
- 12- عتاد و أثاث البيداغوجية.
- 13- المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج.
- 14- المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية.
- 15- مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية
(ملتقيات، مؤتمرات، منتديات، أيام دراسية...الخ).
- 16- مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج.
- 17- النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة.
- 18- التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث.
- 19- خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري(الراديو و التلفزة)
(خاص بجامعة التكوين المتواصل).
- 20- مصاريف الندوة الجهوية(قسنطينة،بومرداس).
- 21- تداريب الطلبة في الوسط المهني.

أما القسم الثاني فيمثل نفقات المصالح غير المركزية و يقصد بها الكليات، المعاهد و الملحقات¹ و التي بدورها يخصص لها جزء من الميزانية تقوم بتسييره و توزيعه وفقا لمعطيات نشاطها من جهة ووفقا لما تحدده الأنماط الوزارية من جهة أخرى.

❖ و مما يلاحظ على مضمون هذه المدونة أنها لا تشمل على نفقات التجهيز، حيث إن عمليات التجهيز تخول للمؤسسات الجامعية في شكل رخص برامج و تنفيذ بواسطة اعتمادات دفع سنوية crédits des paiements و بذلك فان مدونة الميزانية لا تتضمن سوى نفقات التسيير.

المطلب الرابع: عرض و تحليل تطور ميزانية التسيير.

لقد تطورت الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير بجامعة معسكر بقسميها الأول و الثاني، تطورا ملحوظا وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها و المتعلقة بالفترة 2010/2005 .
من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى ميزانية التسيير لجامعة معسكر من خلال:

1- عرض حالة الإيرادات و النفقات بقسميها.

2- تحليل إيرادات و نفقات جامعة معسكر.

¹ المرسوم التنفيذي 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003. الخاص بمدونة التسيير للجامعات جانفي 2010.

❖ حالة الإيرادات و النفقات من 2005/01/01 إلى غاية 2005/12/31.

العنوان الأول: الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم المادة	رقم الباب
385.837.000.00	فرع وحيد إعانة الدولة	وحيد	01.11
/	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	وحيد	02.11
/	إعانات المنظمات الدولية	وحيد	03.11
2.654.600.00	إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة		04.11
/	نواتج حقوق التسجيل للطلبة	0 1	
/	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	0 2	
/	نواتج الاشتراكات	0 3	
800.000.00	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة (مرسوم تنفيذي رقم 2000/196 المؤرخ في 25/07/2000	وحيد	05.11
/	قروض هبات و تركات	وحيد	06.11
/	تخصيصات استثنائية	وحيد	07.11
846.056.23	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	وحيد	08.11
16.900.343.77	رصيد الميزانية بتاريخ 2004/12/31 .	وحيد	09.11
407.038.000.00	المجموع العام للإيرادات		

العنوان الثاني: النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
102.000.000.00	القسم الأول: المصالح المركزية القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	01.21
18.000.000.00	المستخدمون المتعاقدون ، الرواتب ، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي	02.21
89.500.000.00	تعويضات و منح مختلفة.....	03.21
00.000.800	شبه مرتبات المتمهين	04.21
50.569.000.00	أعباء اجتماعية.....	05.21
5.081.000.00	الخدمات الاجتماعية.....	06.21
16.000.000.00	تأمين الطلبة.....	07.21
24.000.000.00	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين.....	08.21
/	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية..... (مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)	09.21
305.950.000.00	مجموع القسم الجزئي الأول : نفقات المستخدمين	

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
3.721.000.00	تسديد النفقات	11.21
5.800.000.00	الأدوات و الأثاث	12.21
22.000.000.00	اللوازم	13.21
20.000.000.00	التوثيق	14.21
10.867.000.00	تكاليف ملحقة	15.21
800.000.00	ألبسة العمال	16.21
900.000.00	حظيرة السيارات	17.21
10.800.000.00	أشغال الصيانة	18.21
11.300.000.00	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19.21
700.000.00	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20.21
1.000.000.00	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21.21
4.000.000.00	عتاد و أثاث البيداغوجية	22.21

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
2.300.000.00	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23.21
/	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24.21
2.000.000.00	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية الخ)	25.21
1.900.000.00	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26.21
2.200.000.00	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27.21
800.000.00	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	28.21
/	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29.21
/	مصاريف الندوة الجهوية .	30.21
/	تدريب الطلبة في الوسط المهني	31.21
101.080.000.00	مجموع القسم الجزئي الثاني: نفقات التسيير	
407.038.000.00	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

❖ حالة الإيرادات و النفقات من 2006/01/01 إلى غاية 2006/12/31.

العنوان الأول: الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الاعتمادات المخصصة (د.ج)
01.11	وحيد	فرع وحيد إعانة الدولة	542.272.000.00
02.11	وحيد	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية .	/
03.11	وحيد	إعانات المنظمات الدولية	/
04.11		إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	
	0 1	نتائج حقوق التسجيل للطلبة	2.450.000.00
	0 2	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
	0 3	نواتج الاشتراكات	
05.11	وحيد	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة (مرسوم تنفيذي رقم 2000/196 المؤرخ في 25/07/2000	/
06.11	وحيد	قروض هبات و تركات	/
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	/
08.11	وحيد	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	963.734.00
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ 2005/12/31 .	10.613.266.00
		المجموع العام للإيرادات	556.299.000.00

العنوان الثاني: النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الاعتمادات المخصصة (د.ج)
01.21	القسم الأول : المصالح المركزية القسم الجزئي الأول : نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	156.634.000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون ، الرواتب ، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي	19.800.000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	115.000.000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهين	1.500.000.00
05.21	أعباء اجتماعية	71.908.000.00
06.21	الخدمات الاجتماعية	5.740.000.00
07.21	تأمين الطلبة	18.000.000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين	29.000.000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	/
	(مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)	
	مجموع القسم الجزئي الأول : نفقات المستخدمين	417.582.000.00

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
4.800.000.00	القسم الثاني : نفقات التسيير تسديد النفقات	11.21
7.000.000.00	الأدوات و الأثاث	12.21
25.500.000.00	اللوازم	13.21
26.298.000.00	التوثيق	14.21
14.257.000.00	تكاليف ملحقة	15.21
800.000.00	ألبسة العمال	16.21
2.500.000.00	حظيرة السيارات	17.21
13.000.000.00	أشغال الصيانة	18.21
24.080.000.00	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19.21
1.200.000.00	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20.21
1.039.000.00	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21.21
3.000.000.00	عتاد و أثاث البيداغوجية	22.21

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
4.073.000.00	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23.21
/	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24.21
3.000.000.00	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية الخ)	25.21
3.940.000.00	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26.21
3.230.000.00	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27.21
1.000.000.00	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	28.21
/	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29.21
/	مصاريف الندوة الجهوية .	30.21
/	تدريبات الطلبة في الوسط المهني	31.21
138.717.000.00	مجموع القسم الجزئي الثاني: نفقات التسيير	
556.299.000.00	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

❖ حالة الإيرادات و النفقات من 2007/01/01 إلى غاية 2007/12/31.

العنوان الأول: الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الاعتمادات المخصصة (د.ج)
01.11	وحيد	فرع وحيد إعانة الدولة	680.374.000.00
02.11	وحيد	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية.	/
03.11	وحيد	إعانات المنظمات الدولية.....	/
04.11		إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	
	01	نتائج حقوق التسجيل للطلبة	3.000.000.00
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	/
	03	نواتج الاشتراكات	/
05.11	وحيد	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة (مرسوم تنفيذي رقم 2000/196 المؤرخ في 25/07/2000	/
06.11	وحيد	قروض، هبات و تبرعات.....	/
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	/
08.11	وحيد	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	1.000.472.41
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ 2006/12/31.	20.990.527.59
		المجموع العام للإيرادات	705.365.000.00

العنوان الثاني: النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
191.490.000.00	القسم الأول: المصالح المركزية القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	01.21
22.800.000.00	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	02.21
152.000.000.00	تعويضات و منح مختلفة.....	03.21
1.500.000.00	شبه مرتبات المتمهين	04.21
94.536.000.00	أعباء اجتماعية.....	05.21
5.740.000.00	الخدمات الاجتماعية.....	06.21
32.300.000.00	تأمين الطلبة.....	07.21
46.000.000.00	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين.....	08.21
/	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية..... (مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)	09.21
546.366.000.00	مجموع القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين	

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
6.500.000.00	القسم الثاني : نفقات التسيير تسديد النفقات	11.21
8.746.300.00	الأدوات و الأثاث	12.21
27.500.000.00	اللوازم	13.21
28.000.000.00	التوثيق	14.21
18.553.700.00	تكاليف ملحقة	15.21
800.000.00	ألبسة العمال	16.21
3.160.000.00	حظيرة السيارات	17.21
14.000.000.00	أشغال الصيانة	18.21
29.540.000.00	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19.21
1.200.000.00	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تحديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20.21
1.500.000.00	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21.21
3.500.000.00	عتاد و أثاث البيداغوجية	22.21

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
6.500.000.00	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23.21
/	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24.21
3.300.000.00	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية الخ)	25.21
1.699.000.00	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26.21
3.000.000.00	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27.21
1.500.000.00	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	28.21
/	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29.21
/	مصاريف الندوة الجهوية	30.21
/	تدريبات الطلبة في الوسط المهني	31.21
158.999.000.00	مجموع القسم الجزئي الثاني : نفقات التسيير	
705.365.000.00	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

❖ حالة الإيرادات و النفقات من 2008/01/01 إلى غاية 2008/12/31.

العنوان الأول: الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم المادة	رقم الباب
942.169.000.00	فرع وحيد إعانة الدولة	وحيد	01.11
/	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية .	وحيد	02.11
/	إعانات المنظمات الدولية	وحيد	03.11
3.300.000.00	إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة نتاج حقوق التسجيل للطلبة	0 1	04.11
/ مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	0 2	
/ نواتج الاشتراكات.....	0 3	
/	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة(مرسوم تنفيذي رقم 2000/196 المؤرخ في 25/07/2000	وحيد	05.11
/	قروض هبات و تركات	وحيد	06.11
/	تخصيصات استثنائية	وحيد	07.11
999.190.81	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	وحيد	08.11
27.714.809.19	رصيد الميزانية بتاريخ 2007/12/31	وحيد	09.11
974.183.000.00	المجموع العام للإيرادات		

العنوان الثاني: النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
380.947.000.00	القسم الأول: المصالح المركزية القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	01.21
32.800.000.00	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	02.21
123.747.000.00	تعويضات و منح مختلفة.....	03.21
1.500.000.00	شبه مرتبات المتهنين	04.21
159.448.000.00	أعباء اجتماعية.....	05.21
7.000.000.00	الخدمات الاجتماعية.....	06.21
28.000.000.00	تأمين الطلبة.....	07.21
43.000.000.00	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين.....	08.21
/	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية..... (مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)	09.21
776.442.000.00	مجموع القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين	

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
7.000.000.00	القسم الثاني: نفقات التسيير تسديد النفقات	11.21
11.880.000.00	الأدوات و الأثاث	12.21
34.000.000.00	اللوازم.....	13.21
36.000.000.00	التوثيق.....	14.21
20.880.000.00	تكاليف ملحقة.....	15.21
900.000.00	ألبسة العمال	16.21
2.980.000.00	حظيرة السيارات	17.21
20.469.000.00	أشغال الصيانة.....	18.21
30.000.000.00	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19.21
1.600.000.00	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تحديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20.21
4.200.000.00	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21.21
8.940.000.00	عتاد و أثاث البيداغوجية	22.21

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
8.300.000.00	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23.21
92.000.00	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24.21
4.000.000.00	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية الخ)	25.21
1.500.000.00	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26. 21
3.500.000.00	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27.21
1.500.000.00	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	28. 21
/	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29.21
/	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ، بومرداس)	30.21
/	تدريب الطلبة في الوسط المهني	31.21
197.741.000.00	مجموع القسم الجزئي الثاني : نفقات التسيير	
974.183.000.00	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

❖ حالة الإيرادات و النفقات من 2009/01/01 إلى غاية 2009/12/31.

العنوان الأول: الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الاعتمادات المخصصة (د.ج)
01.11	وحيد	فرع وحيد إعانة الدولة	1.083.000.000.00
02.11	وحيد	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية.	/
03.11	وحيد	إعانات المنظمات الدولية	/
04.11		إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	
	0 1 ناتج حقوق التسجيل للطلبة	3.700.000.00
	0 2 مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	/
	0 3 نواتج الاشتراكات	/
05.11	وحيد	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة (مرسوم تنفيذي رقم 2000/196 المؤرخ في 25/07/2000)	/
06.11	وحيد قروض هبات و تركات	/
07.11	وحيد تخصيصات استثنائية	/
08.11	وحيد مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	1.001.242.74
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ 2008/12/31	101.780.757.26
		المجموع العام للإيرادات	1.189.482.000.00

العنوان الثاني: النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الاعتمادات المخصصة (د.ج)
01.21	القسم الأول: المصالح المركزية القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	451.866.000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	34.000.000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة.....	131.000.000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهين	1000.000.00
05.21	أعباء اجتماعية.....	160.000.000.00
06.21	الخدمات الاجتماعية.....	10.000.000.00
07.21	تأمين الطلبة.....	32.000.000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين.....	45.000.000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	/
	(مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)	
	مجموع القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين	864.866.000.00

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
9.000.000.00	تسديد النفقات	11.21
13.564.000.00	الأدوات و الأثاث	12.21
44.000.000.00	اللوازم	13.21
40.000.000.00	التوثيق	14.21
41.146.000.00	تكاليف ملحقة	15.21
1000.000.00	ألبسة العمال	16.21
14.000.000.00	حظيرة السيارات	17.21
30.000.000.00	أشغال الصيانة	18.21
40.000.000.00	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19.21
3000.000.00	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تحديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20.21
7000.000.00	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21.21
19.000.000.00	عتاد و أثاث البيداغوجية	22.21

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
10.000.000.00	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23.21
200.000.00	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24.21
5.000.000.00	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية..... الخ)	25.21
2.500.000.00	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26.21
4.000.000.00	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27.21
3.116.000.00	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	28.21
/	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29.21
/	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ، بومرداس)	30.21
/	تدريبات الطلبة في الوسط المهني	31.21
273.926.000.00	مجموع القسم الجزئي الثاني: نفقات التسيير	
1.138.792.000.00	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

المجموع العام للإيرادات و النفقات

تمت المصادقة على ميزانية التسيير لجامعة معسكر الخاصة بالسنة المالية 2009 .

- الإيرادات: مليار و مئة و تسعة و ثمانون مليون و أربعة مائة و اثنان و ثمانون ألف و ثمانية و دينار جزائري (1.189.482.000.00).

- النفقات: مليار و مائة و ثمانية و ثلاثون مليون و سبعمائة و اثنان و تسعون ألف دينار جزائري (1.138.792.000.00).

- فائض في الميزانية يقدر بـ (50.690.000.00) خمسون مليون و ستمائة و تسعون ألف دينار جزائري.

ع/ الوالي

ع/ وزير التعليم العالي

و البحث العلمي

❖ حالة الإيرادات و النفقات من 2010/01/01 إلى غاية 2010/12/31.

العنوان الأول: الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم المادة	رقم الباب
1.803.376.000.00	فرع وحيد إعانة الدولة	وحيد	01.11
/	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية.	وحيد	02.11
/	إعانات المنظمات الدولية.....	وحيد	03.11
3.500.000.00	إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة		04.11
/	نتاج حقوق التسجيل للطلبة.....	01	
/	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة.....	02	
/	نواتج الاشتراكات.....	03	
/	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة(مرسوم تنفيذي رقم 2000/196 المؤرخ في 25/07/2000	وحيد	05.11
/	قروض هبات و تركات.....	وحيد	06.11
/	تخصيصات استثنائية.....	وحيد	07.11
1.000.000.13	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة.....	وحيد	08.11
195.603.097.87	رصيد الميزانية بتاريخ 2009/12/31 .	وحيد	09.11
2.003.479.098.00	المجموع العام للإيرادات		

العنوان الثاني: النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
500.000.000.00	القسم الأول: المصالح المركزية القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	01.21
84.500.000.00	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	02.21
669.949.000.00	تعويضات و منح مختلفة.....	03.21
500.000.00	شبه مرتبات المتمهين	04.21
264.227.000.00	أعباء اجتماعية.....	05.21
15.000.000.00	الخدمات الاجتماعية.....	06.21
36.000.000.00	تأمين الطلبة.....	07.21
45.000.000.00	أحور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين.....	08.21
/	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية..... (مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)	09.21
1.644.876.000.00	مجموع القسم الجزئي الأول: نفقات المستخدمين	

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
7.000.000.00	القسم الثاني : نفقات التسيير تسديد النفقات	11.21
12.800.000.00	الأدوات و الأثاث	12. 21
57.000.000.00	اللوازم	13.21
50.000.000.00	التوثيق	14.21
31.000.000.00	تكاليف ملحقة	15.21
1.200.000.00	ألبسة العمال	16. 21
1.300.000.00	حظيرة السيارات	17.21
35.000.000.00	أشغال الصيانة	18.21
51.660.000.00	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19. 21
3.000.000.00	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تحديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20.21
7.300.000.00	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21.21
20.000.000.00	عتاد و أثاث البيداغوجية	22. 21

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
10.000.000.00	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23.21
500.000.00	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24.21
3.000.000.00	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات متنديات، أيام دراسية..... الخ)	25.21
3.000.000.00	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26. 21
5.000.000.00	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27.21
3.000.000.00	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	28.21
/	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29.21
/	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ، بومرداس)	30.21
3.600.000.00	تدريب الطلبة في الوسط المهني	31.21
305.360.000.00	مجموع القسم الجزئي الثاني: نفقات التسيير	
1.950.236.000.00	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

المجموع العام للإيرادات و النفقات

تمت المصادقة على ميزانية التسيير لجامعة معسكر الخاصة بالسنة المالية 2010 .

- الإيرادات: مليارين و ثلاثة آلاف مليون و أربعة مائة و تسعة و سبعون ألف و ثمانية و تسعون دينار جزائري(2.003.479.098.00).

- النفقات: مليار و تسعمائة و خمسون مليون و مئتين و ستة و ثلاثون ألف دينار جزائري(1.950.236.000.00).

- فائض في الميزانية يقدر بـ (53.243.098.00) ثلاث و خمسون مليون و مائتين و ثلاث و أربعون ألف و ثمانية و تسعون دينار جزائري.

ع/ الوالي

ع/ وزير التعليم العالي

و البحث العلمي

ثانيا: تحليل بنية إيرادات و نفقات المؤسسة الجامعية - معسكر -

1- بالنسبة للإيرادات:

من خلال عرض بيان إيرادات الجامعة نلاحظ أن هذه الاعتمادات المخصصة للميزانية قد تزايدت و تطورت بشكل ملحوظ، و ذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها و المتعلقة بالفترة 2010/2005 ؛حيث قدرت إيرادات الجامعة لسنة 2005 بـ 407.038.000.00 د.ج ، أما بالنسبة لسنة 2006 فقد قدرت بـ 556.299.000.00 د.ج، في حين قدرت سنة 2007 بـ 705.365.000.00 د.ج،وارتفعت إلى 974.183.000.00 د.ج سنة 2008، و إلى 1.189.482.000.00 د.ج سنة 2009 ثم ارتفعت إلى 2.003.479.098.00 د.ج سنة 2010.

من خلال تحليلنا لبنية هذه الإيرادات نجد أن هذه الإيرادات تحتل فيها نسبة إعانات الدولة حصة كبيرة من مجمل الإيرادات.

في حين تحتل الإيرادات المرتبطة بنشاط المؤسسة المرتبة الثانية من مجمل الإيرادات بعد إعانات الدولة ، و تتكون في مجملها من ناتج حقوق التسجيل للطلبة و هو مدخول يتم تحصيله قبل بداية السنة المالية و يتمثل في حاصل الحقوق التي يدفعها الطلبة وقت التسجيل في عدد الطلبة و يحدد مبلغ حقوق التسجيل في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي بـ 200 د.ج.

أما بالنسبة للقروض و الهبات و التركات و التخصيصات الاستثنائية ، فلم نسجل أي رصد لمبالغ مالية بها و لا بالنسبة إلى مداخل الممتلكات العقارية و المنقولة و نواتج الاشتراكات كون جامعة معسكر لا تمتلك عقارات تؤجرها.... الخ، و لا لأية ممتلكات منقولة كالأسهم أو السندات التي تدر عليها فوائد أو مبالغا مالية.

و زيادة على ذلك فان الإيرادات المتأتية من المداخل المرتبطة بنشاط المؤسسة تزداد بشكل نسبي و تطور متذبذب كون هذه الإيرادات ناتجة عن المداخل التي تحصلها جامعة معسكر من مبيعات المحطة التجريبية، الواقعة بطريق تيغنيف ، و التي تتربع على مساحة قدرها 50 هكتار . هذه المحطة التجريبية تتوفر على منتجات حيوانية (تربية الأغنام ، الأرناب ، فئران التجارب الموجهة للاستعمال البيداغوجي في مذكرات نهاية التخرج ، ..) و على منتجات نباتية (الزيتون ، الكروم ، القمح ، الشعير ، ...) و المكننة الزراعية (العتاد) .

إن أغلبية المنتجات ذات طابع تجريبي ، و الهدف المرجو ليس الربح ، إلا فيما يخص المحاصيل الكبرى (القمح و الشعير) التي يباع الجزء الأكبر منها إلى ديوان الحبوب ، أما الجزء الآخر فيحتفظ به لإعادة الزرع من جديد. أما فيما يخص مبيعات محصول الزيتون و بعض المنتجات الحيوانية فانه تقام مناقصة محدودة تحت إشراف لجنة تدرس المناقصات و الملفات.¹ و بذلك فان حجم هذه المداخل يكون مرتبطا بمبيعات كل موسم، و لقد تباينت هذه الاعتمادات حيث قدرت في سنة 2005 بـ 846.056.23 دج ، و ارتفعت إلى 963.734.00 دج سنة 2006 ثم إلى 1.000.472.40 دج سنة 2007 مسجلة بذلك تزايدا نسبيا من سنة 2005 إلى سنة 2007، ثم انخفضت بشكل طفيف في السنة الموالية (2008) بـ 128160 دج ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2009 و 2010 إلى 1.0201.242.74 د.ج ، 1000.000.13 دج على التوالي و بذلك فان المبالغ المحصلة منها لا تتعدى قيمة 1000.000.00 دج. (و هذه القيمة تكاد تكون ثابتة نسبيا).

¹ مقابلة مع السيد مدير مساعد للدراسات في التدرج لكلية علوم الطبيعة و الحياة.

2- بالنسبة لنفقات التسيير:

ما يلاحظ على نفقات التسيير، أنها في ارتفاع مستمر بقسميها الجزئيين الأول و الثاني من سنة لأخرى. إن عملية تحليلنا لمعطيات هذه النفقات ستم من خلال محاولتنا تجميع الأبواب التي تنطوي في تقديرنا تحت محور مشترك.

أ- بالنسبة للقسم الجزئي الأول الخاص بنفقات المستخدمين:

ففيما يخص الأبواب 01-21 " الراتب الرئيسي للنشاط " و الباب "02-21" المستخدمين المتعاقدون، الرواتب و المنح و الباب "03-21" تعويضات و منح مختلفة و الباب "08-21" أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين ، فإننا نلاحظ أن المبالغ المخصصة لهذه الأبواب في ارتفاع كل سنة و ذلك يعود إلى ارتفاع عدد المناصب المالية المفتوحة في هذه المرحلة التي تتماشى مع الاحتياجات البشرية للجامعة. بالنسبة للباب 07-21 " تأمين الطلبة، نلاحظ أن نسبة هذا الباب في ارتفاع مستمر ويجدد هذا

الباب وفقا للنمط المحدد من طرف الوزارة و المتمثل في:¹

الاعتمادات المخصصة = 2.5 % × الأجر القاعدي الأدنى × عدد الطلبة × 12.

أما الأبواب "05-21" أعباء اجتماعية و الباب "06-21" الخدمات الاجتماعية فنلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لها في تزايد مستمر.

و بهذا نخلص إلى أن مجموع نفقات المستخدمين هو في تزايد مستمر منذ سنة 2005 من 3005.950.000.00 دج إلى 417.582.000.00 د.ج سنة 2006،

¹MSERS: " Guide des procédures de gestion budgétaire et comptable " ,04 et 05 Novembre 2000, p 14.

إلى 546.366.000.00 د.ج في سنة 2007، ثم إلى 776.442.000.00 د.ج سنة 2008 ، و إلى 864.866.000.00 د.ج سنة 2009 ، لتصل إلى 1.644.876.000.00 د.ج سنة 2010.

أما بالنسبة للقسم الجزئي الثاني الخاص بنفقات التسيير، تظهر تطورات الاعتمادات فيما يلي :

- بالنسبة للباب (11-21) ارتفعت نسبة الاعتمادات المرصودة لهذا الباب من 3.721.000.000 د.ج سنة 2005 إلى 9.000.000.000 د.ج سنة 2009 لتعود و تنخفض إلى 7.000.000.000 د.ج سنة 2010 .

- فيما يخص الأبواب (12-21) "الأدوات والأثاث" و (13-21) اللوازم و " (21-21) "عتاد و لوازم الإعلام الآلي " و الباب (22-21) "عتاد و أثاث البيداغوجيا "، نلاحظ أن هذه الأبواب يمكن دمجها في محور واحد باعتبارها تشترك في خاصية التأثيث البيداغوجي و مختلف لوازمه و معداته، حيث نلاحظ أن تطور نسبة هذه الأبواب من المجموع الكلي يختلف نوعا ما من باب إلى آخر ، حيث أن أعلى نسبة حصل عليها باب الأدوات و الأثاث "هي 0.69 % من مجموع الاعتمادات ، و ذلك سنة 2009 .

أما بالنسبة للباب " 21-21 " فنلاحظ تطور كبير في نسبة هذا الباب من المجموع، في السنوات (2010-2005) حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2010 بـ 0.37%.

أما باب " عتاد و أثاث البيداغوجيا "، فقد رصد له مبلغ 4.000.000.000 د.ج سنة 2005، إلا أنه انخفض إلى 3.000.000.000 د.ج و إلى 3.500.000.000 د.ج سنة 2006، 2007 على التوالي، ليعود إلى الارتفاع في السنوات 2008 حتى 2010 السنة التي سجل بها أعلى نسبة له بـ 1.02 % من المجموع العام للنفقات . إذا ما لاحظنا نسبة تغير الاعتمادات بعد كل سنة ، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لهذا المحور قد ارتفعت

عموما بنسب معتبرة .

بالنسبة للباب (14-21) " التوثيق " فإن الاعتمادات المخصصة للسنوات 2010/2005 هي في تزايد مستمر و قد يعود إلى لجوء الجامعة و تركيزها أكثر على اقتنائها للكتب بشكل يتمشى و احتياجات الطلبة، حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2010 ب0.025 من المجموع العام للنفقات.

بالنسبة للباب (15-21) "تكاليف ملحقة " فان نمو الاعتمادات المخصصة له يتمشى مع التوسع الكبير الذي عرفته الجامعة في السنوات الأخيرة وهو ما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الكهرباء ، الغاز ، الهاتف .

بالنسبة للباب (18-21) "أشغال الصيانة " إن أهمية المبالغ التي رصدت لهذا الباب لاسيما منذ 2005 تستجيب للترميمات وعمليات التجديد التي تتطلبها الهياكل الإدارية و البيداغوجية التي يعود تاريخ إنشائها إلى منتصف الثمانينات.

نلاحظ فيما يخص " مصاريف التكوين و التريصات " الباب (19-21) تزايدت المبالغ المالية المرصودة لهذا الباب بشكل مضطرب حيث انتقلت من 11.300.000.00 دج سنة 2005 إلى 51.660.000.00 دج سنة 2010 أي بزيادة قدرها 40.360.000.00 دج و هذا نظرا لتزايد المبلغ المطلق للمنحة، و تزايد عدد الأساتذة بالجامعة .

كذلك بالنسبة للباب (20-21) الخاص بمصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى فقد سجل به ارتفاع الاعتمادات المخصصة لهذا الباب بشكل متزايد منذ سنة 2005 من 700.000.00 دج إلى 3.000.000.00 دج سنة 2010.

بالنسبة للباب "المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج " (21-23) لقد تضاءلت الاعتمادات المخصصة للدراسات العليا بمقدار 2.000.000.00 دج كل سنة تقريبا منذ 2005 إلى غاية 2010 نظرا لارتفاع عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج.

أما الباب " مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية" (21-25) رغم استقرار الاعتمادات المخصصة لهذا الباب إلا أنها سجلت مبلغا معتبرا بالنسبة لسنة 2009 قدر بـ 5.000.000.00 د.ج وذلك استجابة لتكاليف الأنشطة العلمية في السنوات الأخيرة في الجامعة .

الباب (21-26) " مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج" إن تغير هذا الباب يرتبط بعدد الطلبة من جامعة معسكر الذين انتدبوا للتكوين بالخارج، حيث تزايدت المبالغ المرصودة لهذا الباب من سنة 2005 من 1.900.000.00 د.ج إلى 3.300.000.00 د.ج سنة 2006 ، لتعود و تنخفض في سنتي 2007 و 2008 إلى 1.699.000.00 د.ج و 1.500.000.00 د.ج على التوالي، ثم أخذت بالارتفاع حتى 3.000.000.00 د.ج في سنة 2010 .

بالنسبة لباب "(21-27)" النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية، فسجل ارتفاعا في المبالغ المالية المرصودة له من سنة 2005 من 2.200.000.00 د.ج إلى 5.000.000.00 د.ج سنة 2010 استجابة للتزايد في مصاريف الطلبة الخاصة بالأنشطة الرياضية، العلمية و الثقافية.

أما بالنسبة للباب "(21-28)" الخاص بالتعاون العلمي و اتفاقيات و برامج البحث فقد سجلت الاعتمادات المخصصة لهذا الباب ، بداية من سنة 2005 ، حيث أخذت بالارتفاع حتى سنة 2010 أين سجلت 3.000.000.00 د.ج .

أما بالنسبة للأبواب (21-29) خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري، و الباب (21-31) مصاريف الندوة الجهوية ؛ لم تسجل به أي مبالغ منذ افتتاح الجامعة منذ أن كانت معهدا وطنيا.

أما بالنسبة للباب "(21-31)" تداريب الطلبة في الوسط المهني فقد سجلت به قيمة 3.600.000.00 د.ج سنة 2010 فقط؛ فرغم وجود هذا الباب منذ السنوات السابقة إلا أنه لم يسجل رصد لأي مبالغ إلا في سنة 2010 - أين بدأ التعامل مع هذا الباب-.

و حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 05-178 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 17 مايو سنة 2005 و المتضمن تنظيم تداريب الطلبة في الوسط المهني فانه: " يستفيد المدربون تعويضا يوميا يخصص لتغطية مصاريف تدريبهم و يحدد مبلغه جزافيا كما يأتي:

- مائتا دينار(200دج) للوجبة الواحدة،

- ستمائة دينار لليلة الواحدة،

أي مجموع ألف دينار لليوم الواحد. و يمنح التعويض اليومي المنصوص عليه حسب الشروط الآتية:

- إذا كان مكان إجراء التدريب موجودا على بعد تقل مسافته من مقر الإقامة الجامعية للطالب

عن 50 كلم أو تساويها، يمن التعويض الذي يعادل وجبة واحدة، أي مائتا دينار(200دج) في

اليوم الواحد.

- إذا كان مكان إجراء التدريب موجودا على بعد يفوق 50 كم من مقر الإقامة الجامعية

للطالب، يمنح مجموع مبلغ التعويض المخصص لليوم الواحد أي ألف دينار(1000دج).

- إذا كان مكان إجراء التدريب موجودا على بعد يفوق 50 كم من مقر الإقامة الجامعية للطالب

، و يمكن للمؤسسة أو الهيئة التي تستقبل المتدرب أن تضمن له الإيواء، يمنح تعويض يعادل

وجبتين أي أربعمائة دينار(400دج) في اليوم الواحد¹.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 05-178 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 17 مايو سنة 2005 و المتضمن تنظيم تداريب الطلبة في الوسط المهني.

المطلب الخامس: عرض و تحليل تطور ميزانية التجهيز بجامعة معسكر -.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ميزانية التجهيز أو ما يسمى ببرامج التجهيز المسجلة لفائدة جامعة معسكر. و تسجل هذه البرامج باسم جامعة معسكر، و يتولى تسييرها والي الولاية، و يعهد إلى مديرية السكن و التجهيزات العمومية (DLEP) بتنفيذ هذه المشاريع؛ كون الجامعة لا تتوفر على مصالح تقنية متخصصة في البناء.

و لقد تم إنشاء مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية معسكر بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1418 الموافق 22 أبريل سنة 1998، الذي يحدد عدد المديريات الولائية التابعة لوزارة السكن و يضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها.

و تضم مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية معسكر المصالح الآتية:

1- مصلحة التعمير، و تشمل:

- مكتب دراسات التعمير.
- مكتب التهيئة و الهندسة المعمارية .
- مكتب التنظيم.

2- مصلحة البناء، و تشمل :

- مكتب الدراسات و المقاييس .
- مكتب التجهيزات العمومية .
- مكتب الإسكان.

3- مصلحة الإدارة و الوسائل ، و تشمل :

- مكتب تسيير المستخدمين.

- مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل العامة.

- مكتب المنازعات¹.

و تسجل العملية مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ، ثم يتم إرسال مقرر تسجيل العملية ليؤشر عليه المراقب المالي في الولاية .

و يتضمن مقرر تسجيل العملية: اسم العملية، رقم العملية، مبلغ مشروع كلفة العملية A.P، و يحدد طبيعة التمويل (مساهمة ميزانية الدولة، قروض الخزينة، غير ذلك) و الجدول الزمني و تحديد الموقع و آثار الاستثمار أو المحتوى المادي. (أنظر ملاحق).

لقد تم إنشاء مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-42 المؤرخ في أول شعبان عام 1411 الموافق 16 فبراير سنة 1991.²

تتولى مديرية السكن و التجهيزات العمومية مهمة البناء لصالح الجامعة و لا يتدخل في تسيير و متابعة هذه المشاريع رئيس الجامعة أو أي مسؤول بها. و بالتالي فهذه العمليات في إطار برامج التجهيز هي عمليات غير مكرزة على مستوى الجامعة، غير أن هناك نوع من البرامج تعد عمليات مكرزة تقوم بها جامعة معسكر لا تتعلق بالبناء و إنما فقط بعمليات ترميم ، تجهيز و اقتناء و تجديد تجهيزات، تثبيت شبكات الانترنت.....الخ. و فيما يلي جدول يبين مختلف البرامج و وضعياتها المالية و الفيزيائية (تقدم الانجاز) و نسبة استهلاك الاعتمادات. و هذا بالنسبة إلى :

¹ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1418 الموافق 22 أبريل سنة 1998 ،الذي يحدد عدد المديرات الولائية التابعة لوزارة

السكن و يضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 20 فبراير سنة 2011 م، العدد 11.

أولاً: برامج التجهيز التي تتولى تسييرها جامعة معسكر.

جدول رقم (24) يبين وضعية برامج التجهيز للفترة 2005-2010

تاريخ تسجيل العملية.	نص العملية	رخصة البرنامج A.P	اعتمادات الدفع C.P	تاريخ اختتام العملية	نسب الاستهلاك	نسب الانجاز
06/21 2005/	اقتناء تجهيزات خاصة بالأعمال التطبيقية	50.000. 000.00	49.997.574. 14	2007/11/06	%99.99	% 100
07/11 2005/	تجهيز 2000 مقعد بيداغوجي	50.000. 000.00				
10/02 2006/	<u>إعادة تقييم العملية.....</u> المبلغ الإجمالي للعملية	1.796.0 00.00 51.796. 000.00	51.796.318. 01	2007/03/27	% 100	% 100
07/18 2005/	تجهيز 1000 مقعد بيداغوجي	25.000. 000.00	24.987.668. 40	2007/03/27	%99.95	% 100
04/08 2006/	تجهيز مدرجين بسعة 300 مقعد لكل واحد	12.000. 000.00	11.999.449. 80	2007/03/27	%99.99	% 100
07/03 2007/	تهيئة و ترميم محلات بيداغوجية	31.164. 000.00	.23.436.341 33(لغاية (2011/05/31	لم تختتم بعد	%75.20	%50

تاريخ تسجيل العملية.	نص العملية	رخصة البرنامج A.P	اعتمادات الدفع C.P	تاريخ اختتام العملية	نسب الاستهلاك	نسب الانجاز
07/25 2007/	توسيع و ربط شبكات الانترنت و اقتناء تجهيزات الإعلام الآلي التابعة للشبكات (موقع سيدي سعيد)	11.384.401.13	11.379.000.00	2010/04/12	%99.95	% 100
06/16 2007/	اقتناء تجهيزات خاصة بالأعمال التطبيقية	50.000.000.00	49.000.000.00	2010/07/22	%98	% 100
07/03 2007/	تجهيز 2000 مقعد بيداغوجي	60.000.000.00	59.984.000.00	2010/04/12	%99.99	% 100
07/21 2009/	اقتناء و تركيب ووضع حيز الاستعمال تجهيزات 400 مقعد بيداغوجي بالقطب الجامعي سيدي سعيد	120.000.000.00	/	عملية جارية لحد الساعة	/	/

نسب الانجاز	نسب الاستهلاك	تاريخ اختتام العملية	اعتمادات الدفع C.P	رخصة البرنامج A.P	نص العملية	تاريخ تسجيل العملية.
				100.000.000.00	اقتناء و تركيب ووضع حيز الاستعمال تجهيزات علمية للمخابر	07/22 2009/
% 100	% 100	لم يتم إرسال مقرر اختتام العملية من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	107.000.000.00	7.000.000.00	إعادة تقييم العملية.....	06/29 2010/
/	%2.07	عملية جارية	191.240.59	9.232.000.00	اقتناء تجهيزات إعلام آلي	07/07 2010/
/	%0.38	عملية جارية	384.697.89	100.000.000.00	اقتناء و تركيب ووضع حيز الاستعمال تجهيزات علمية للمخابر	07/07 2010/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات كل من :

- مصلحة الميزانية و الخاسبة لجامعة معسكر.
- مصلحة التجهيزات العمومية لجامعة معسكر.

التحليل:

من خلال المعلومات المجمعة عن برامج التجهيز التي تتول تسييرها جامعة معسكر، يتبين لنا أن هذه البرامج في مجملها تتعلق بعمليات تجهيز الهياكل البيداغوجية من مدرجات و قاعات للتدريس، و باقتناء أجهزة للإعلام الآلي أو أجهزة علمية للأعمال التطبيقية و للمخابر، إضافة إلى توسيع و ربط شبكات الانترنت.

و مما يلاحظ أن مجمل برامج التجهيز المتعلقة بـ :

- اقتناء تجهيزات خاصة بالأعمال التطبيقية.
 - تجهيز 1000 مقعد بيداغوجي.
 - تجهيز مدرجين بسعة 300 مقعد لكل واحد.
 - توسيع و ربط شبكات الانترنت و اقتناء تجهيزات الإعلام الآلي التابعة للشبكات (موقع سيدي سعيد).
 - تجهيز 2000 مقعد بيداغوجي.
- قد استهلكت معظم المبالغ المرصودة لها في شكل ترخيص بالبرنامج، و تراوحت مدة التنفيذ من سنة إلى ثلاث سنوات.

أما بالنسبة للعمليات التالية:

- تجهيز 2000 مقعد بيداغوجي بتاريخ 2005/07/11.
 - اقتناء و تركيب ووضع حيز الاستعمال تجهيزات علمية للمخابر بتاريخ 2009/07/22 .
- فلقد خضعت إلى إعادة تقييم بسبب عدم كفاية الاعتمادات المالية لها، و تراوحت مدة استهلاك هذه الاعتمادات ما بين سنة إلى سنتين ، غير أن العملية الثانية بالرغم من احتمالها إلا انه لم يتم إرسال مقرر احتمالها من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

أما البرامج التالية:

- اقتناء و تركيب ووضع حيز الاستعمال تجهيزات 400 مقعد بيداغوجي بالقطب الجامعي سيدي سعيد بتاريخ 2009/07/22.
 - اقتناء تجهيزات إعلام آلي بتاريخ 2010/07/07.
 - اقتناء و تركيب ووضع حيز الاستعمال تجهيزات علمية للمخابر بتاريخ 2010/07/07 .
- فهي برامج حديثة نوعا ما، رصدت لفائدة جامعة معسكر خلال الموسم الدراسي 2010/2009 و لم يتم الانطلاق في تنفيذها.

ثانيا: برامج التجهيز التي يتولى تسييرها والي الولاية ممثلا بمديرية السكن و التجهيزات العمومية.

لقد تمكنا من خلال الدراسة التطبيقية من إجراء زيارة ميدانية إلى مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية معسكر، و خاصة إلى مصلحة التجهيزات العمومية و بالأخص لمكتب المحاسبة من الحصول على بعض المعلومات التي تتعلق بمشاريع برامج التجهيز المسجلة لفائدة معسكر و التي تتولى هذه الأخيرة تنفيذها و متابعتها. و تتولى مديرية السكن و التجهيزات العمومية تنفيذ مختلف المشاريع لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي و لجميع القطاعات العمومية الأخرى كقطاع الصحة، التهيئة العمرانية... الخ، و تدرجها ضمن فصول كي يتسنى لها التفرقة بين مختلف مشاريع كل قطاع.

و تدرج المشاريع الخاصة ببرامج التجهيز لفائدة قطاع التعليم العالي تحت الفصل رقم 621. وهذه المشاريع إما موجهة لغايات بيداغوجية PEDAGOGIES أو للإيواء HEBERGEMENT

جدول رقم(25): الوضعية المالية لبرامج التجهيز للفترة 2010/2005 لغاية
2010/09/30

تاريخ تسجيل العملية	نص العملية	رخصة البرنامج A.P	اعتمادات الدفع C.P لغاية 2010/09/30	نسب الاستهلاك	نسب الانجاز
2005	دراسة و انجاز مدرجين	58.000.000.00	56.945.910.19	%98	%100
2005	دراسة و انجاز 500 سرير	150.000.000.00	146.311.563.52	%98	%100
2005	دراسة و انجاز 1000 سرير بالقطب الجامعي سيدي سعيد	400.000.000.00	375.955.953.36	%94	%100
2005	انجاز 2000 مقعد بيداغوجي	440.000.000.00	439.999.999.59	%99	%100
2006	دراسة و انجاز مطعم مركزي	92.000.000.00	91.532.241.49	%99	%100
2006	دراسة انجاز 4000 مقعد بيداغوجي	1.001.000.000. 00	911.637.654.62	%91	%95

2006	دراسة و انجاز 2000 سرير	1.416.042.000.	1.064.268.319.	%75	%69
2006	تهيئة القطب الجامعي الجديد(سيدي سعيد)	386.078.000.00	204.829.349.21	%53	%90
2007	تهيئة القطب الجامعي الجديد(سيدي سعيد)	343.000.000.00	246.370.615.32	%72	%90
2008	دراسة و انجاز 50 سكن من نوع F4 لفائدة أساتذة التعليم العالي	200.000.000.00	32.870.461.51	%16	%80

2009	دراسة و انجاز مكتبة بسعة 1000 مقعد	240.000.000.00	523.165.50	0.21%	6%
2009	دراسة و انجاز مجمع بيداغوجي (قاعات للأعمال الموجهة، قاعات للقراءة لفائدة LMD)	100.000.000.00	/	/	/
2009	دراسة و انجاز قاعة استماع بسعة 600 مقعد auditorium	100.000.000.00	/	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مصلحة المحاسبة لمديرية السكن و التجهيزات العمومية.

التحليل:

من خلال التمعن الجيد في معطيات هذا الجدول نجد أن برامج التجهيز التي تتولى تنفيذها مديرية السكن و التجهيزات العمومية تنقسم إلى قسمين، الأول موجه إلى أغراض بيداغوجية تمحورت في انجاز العديد من قاعات التدريس و المدرجات و المكتبات و قاعات للمطالعة و للمحاضرات خاصة خلال سنتي 2005 و 2006 ؛لاحظنا انطلاقة كبيرة في انجاز هذه المشاريع التي تم الاستهلاك المالي الكلي لها المتزامن مع الانجاز التام لها بنهاية سنة 2010 ، و هذا نظرا لتزايد أعداد الطلبة في هذه الفترة بشكل كبير سواء المسجلين في النظام الكلاسيكي أو النظام الجديد ، و ضرورة التوسع في المنشآت القاعدية لها مقارنة بالهيكل البيداغوجية البسيطة التي كان يتوفر عليها المركز الجامعي قبل ترقيته إلى جامعة.

أما القسم الثاني من هذه النفقات فهو موجه إلى الإيواء و الإطعام ، و هذا نظرا لازدياد أعداد المقيمين كون الجامعة أصبحت تتوفر على اختصاصات و فروع علمية جديدة دفعت بالطلبة (المقيمين داخل الولاية الذين يبعدون عنها بمسافات تسمح لهم بالإيواء)¹ إلى التسجيل بها دون جامعات أخرى إضافة إلى الخدمات الحسنة الموفرة لهم على مستوى هذه الاقامات. و بالنسبة للإطعام زيادة على الطلبة المقيمين ، تم انجاز مطاعم ، نظرا للنظام النصف الداخلي للجامعة، فهي توفر وجبات للطلبة الخارجيين.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الدولة توفر مبالغ عمومية هائلة في مجال توفير جل الهياكل القاعدية التي توفر للطلاب الظروف الملائمة للدراسة، فالتوسع في بناء القاعات و المدرجات..... الخ ، و غيرها من المنشآت

¹ بالنسبة للفتيات تقدر المسافة بـ 30 كم عن مقر الولاية أما الذكور فتقدر المسافة التي تسمح لهم بالمبيت ب أكثر من 50 كم عن مقر الولاية.

التعليمية يسمح بتلافي ظاهرة الاكتظاظ و يسمح بالمتابعة الجيدة للدروس و هو ما ينعكس إيجابا على مردودية الطلبة.

إلا أنه لا تزال هناك مشكلة تكمن في: المدة المستغرقة في البناء و الانجاز، حيث لاحظنا أن هناك مشاريع أخذت مدة الانجاز بها أكثر من ستة سنوات في حين كان يمكن انجازها في مدة أقل من ذلك بكثير.

إضافة إلى عدم التقييم الصحيح لكلفة المشروع ، حيث لاحظنا إعادة التقييم لكلفة بعض المشاريع مما يشكل في حد ذاته كلفة إضافية للمشروع ، و قد يكون هذا راجعا حسب ما أورده لنا العون المحاسب بمديرية السكن و التجهيزات العمومية إلى الأعمال الإضافية للمشروع و التي لا تظهر إلا حين الشروع في تنفيذ المشروع و كمثل لذلك أنه يتم البناء وسط أرضية صعبة تتطلب المزيد من الأموال أو الزيادة المفاجئة في أسعار المواد البنائية مما يؤدي بالقائم على المشروع **LE MAITRE D'OUVRAGE** بإعادة التفاوض بشأنها مع مكتب

الدراسات. و يتم إضافتها في ملحق **AVENANT** .

المبحث الرابع: تقييم الإنفاق في المؤسسة الجامعية - معسكر -.

عند تحليل النظام التعليمي نجد أن له مدخلات **INPUTS** ، تخضع لما يسمى عملية **PROCESS** ، لكي تصبح مخرجات **OUTPUTS** ، تحقق في النهاية أهداف النظام **OBJECTIVES** .

تكون هذه العناصر وحدة دينامية ، و إذا أردنا تقييم هذا النظام من أجل زيادة كفاءته و فعاليتها و تطويره ، فإنه يتعين علينا دراسة العلاقة بين جميع مكوناته .

المطلب الأول: مفهوم التقييم.

التقييم هو عملية قياس لما تم انجازه من أنشطة و مهام لمعرفة أوجه القصور و معالجتها و أوجه القوة و تدعيمها . إن الغرض الأساسي من التقييم هو قياس النتائج التي حققتها النشاطات المختلفة في إطار الخطة الموضوعة للتعرف على ما إذا كان التطبيق قد تم على الوجه الأمثل أم أن هناك أوجه قصور أدت إلى تدني مستوى الانجاز و كذلك معرفة الايجابيات التي ساهمت في النجاح.¹

يعتبر التقييم ركيزة أساسية و أحد أهم جوانب أي نظام تعليمي، لأن نجاح النظام يعتمد إلى حد كبير على جودة و دقة ما تخضع له عناصره من عمليات تقييم، أي أنه يشمل جميع عناصر العملية التعليمية و بهذا، فهو عملية مستمرة، تعاونية، شاملة و موضوعية، و هو ليس هدفاً بحد ذاته و إنما وسيلة لتحسين.

¹ أ. د عبيد محمود محسن الزويبي ، أ. ضياء عبيد محمود ، "نموذج مقترح لتقويم مؤسسات التعليم التقني باستخدام المؤشرات الإحصائية"، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية - التحديات و الآفاق - جمهورية مصر العربية ، يناير 2010 ص 830 .

و يعد التمويل أحد أهم التحديات الداخلية التي تواجه الجامعات ، نظرا لحاجتها المستمرة للأموال لمقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لنوع من التعليم و إنما لتعليم ذي نوعية جيدة ، موازاة مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي و حاجتها للأجهزة ، المعدات و المباني و غيره .¹

و تأخذ عملية تقييم الإنفاق منحنيين، الأول، كمي يتعلق بوتيرة الإنفاق: متزايد، متناقص، محدود، عقلائي... . أما المنحى الثاني، كيفي، و يتعلق بمدى جودة الإنفاق على عناصر العملية التعليمية.

المطلب الثاني: تقييم الإنفاق في المؤسسة الجامعية من الناحية الكمية. Aspect Quantitatif.

يصعب الإنكار أن التعليم العالي ، مكلف حقيقة كما يصعب إنكار أن الأخذ بالجديد في تكنولوجيا التعليم و التوسعات المستمرة في المباني و التجهيزات و صيانة و تمويل و تحديث المكتبات الجامعية ، يكلف الآن الكثير.

إن جودة التعليم الجامعي تمثل متغيرا تابعا لقدرة التمويل و مدى توازن أبواب الإنفاق مع قدر التكاليف في كل مجال من مجالات الأنشطة، لأجل هذا، تتنافس جامعة معسكر مع باقي جامعات الوطن لزيادة حصتها من ميزانية

الدولة (مبلغ الإعانة les subventions de l'état).

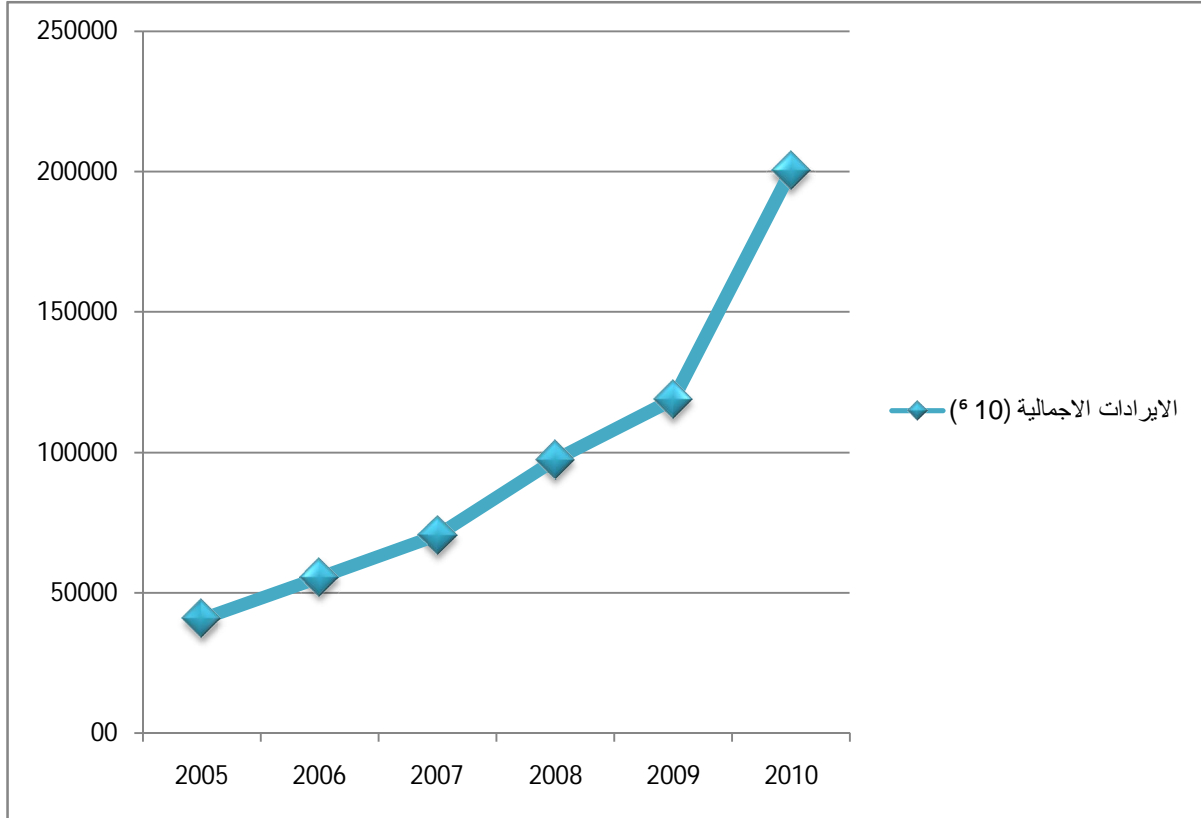
أولاً: الإيرادات.

¹ د. محمد جبار الشمري ، أ. هاشم فوزي العبادي " استقلالية الجامعة و دورها في تحقيق الإطار المعرفي للجودة في التعليم الجامعي "، دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية ، أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث " الجامعات العربية – التحديات و الآفاق – جمهورية مصر العربية ، يناير 2010 ص 830 .

1- تطور الإيرادات :

يظهر تطور إيرادات جامعة معسكر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (19) : تطور إيرادات جامعة معسكر للفترة 2010/2005 .



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال هذا الشكل الذي يبين تطور إيرادات جامعة للفترة 2010 /2005، نجد أن هذه

الإيرادات ذات وتيرة متزايدة، لكن ما يمكننا ملاحظته القفزة الكبيرة التي سجلتها الإيرادات من سنة 2009

إلى سنة 2010 بتضاعفها من 10. 118948.2 د.ج إلى 200347.9098 د.ج بسبب

حصول جامعة معسكر على مبلغ إعانة كبير .

و على العموم، فإن إيرادات جامعة معسكر في تطور مستمر و كبير، خاصة منذ ارتقاء المركز الجامعي إلى

مصاف الجامعات منذ سنة 2009.

2- توزيع الإيرادات:

من خلال تفحص إيرادات جامعة معسكر، نجدتها تنوزع كالآتي:

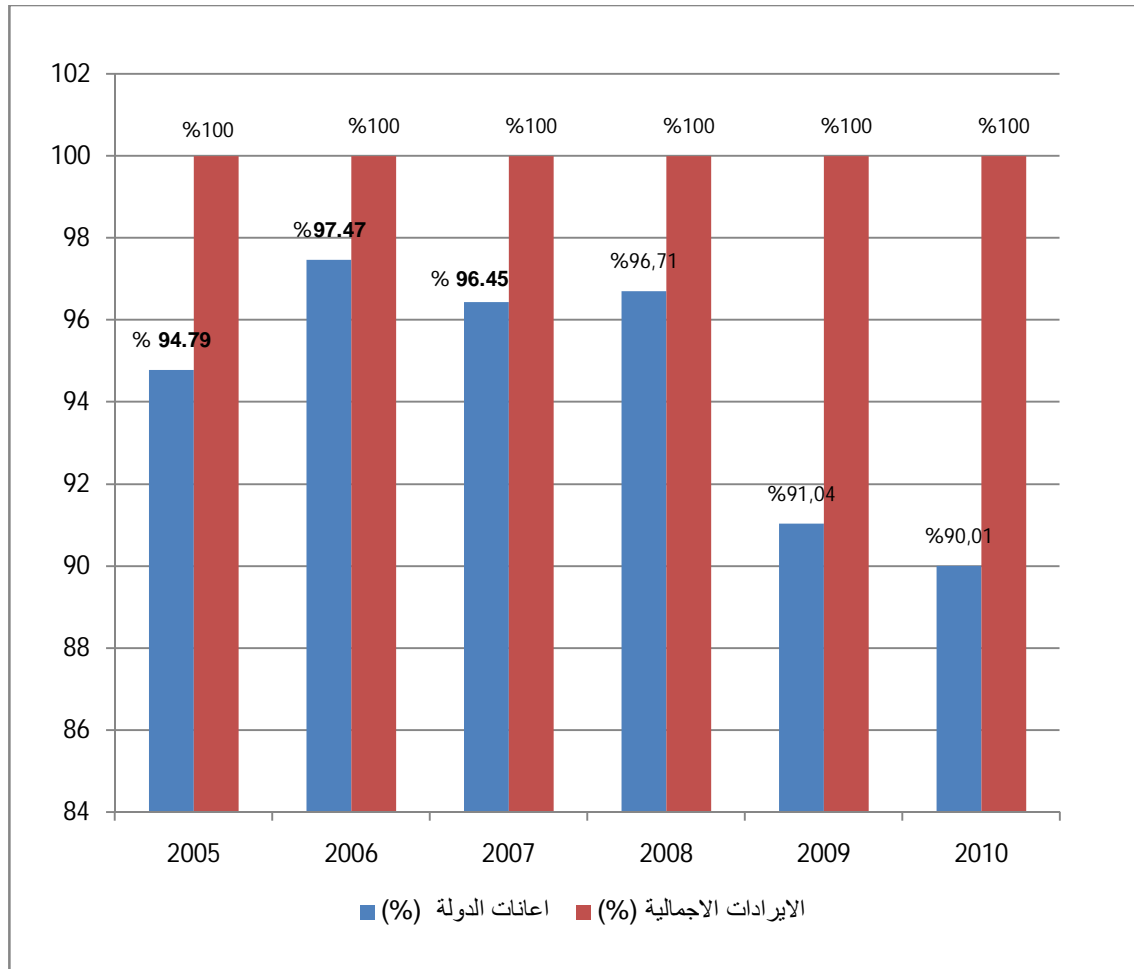
2-1- إعانات الدولة:

استفادت جامعة معسكر من مساعدات مالية معتبرة في شكل إعانات من ميزانية الدولة بشكل

متزايد ، و لقد فاقت نسبة هذه الإعانات الـ 90 % من مجموع الإيرادات العامة للمؤسسة

الجامعية - معسكر-، و هذا ما يظهره الشكل التالي.

شكل رقم (20) : حصة إعانات الدولة من مجموع إيرادات جامعة معسكر للفترة 2010/2005 .



المصدر: من إعداد الطالبة.

2-2- الإيرادات الخاصة:

نقصد بالإيرادات أو الأموال الخاصة كل المداخيل الناتجة و المرتبطة بنشاط المؤسسة . و تشمل هذه الأموال الخاصة على كل من ناتج حقوق التسجيل للطلبة ، العائدات الناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة ، إضافة إلى المداخيل المتأتية من مبيعات المحطة التجريبية .

و يمكننا حساب نسبة الموارد الخاصة من مجمل الإيرادات الحصول على نسبة التمويل الذاتي للجامعة، و من ثم تبين درجة الاستقلالية المالية لها. و يتبين لنا من خلال الشكل التالي أن نسبة التمويل الذاتي بجامعة معسكر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات.

شكل رقم (21): نسبة التمويل الذاتي لجامعة معسكر للفترة 2010/2005.



المصدر: من إعداد الطالبة.

3-2- رصيد الميزانية :

إن الرصيد المتبقي من الميزانية السابقة (ن - 1) يتم استرجاعه من طرف خزينة الدولة، ليتم رصده مرة ثانية في السنة الموالية (ن + 1) لصالح هذه المؤسسة. و ما نستخلصه من ملاحظة الجدول التالي أن جامعة معسكر تتمتع بنسبة كفاية تمويل معتبرة ، و إن كانت متغيرة من سنة لأخرى، إلا أن وجود هذه المبالغ المتبقية من السنة السابقة ينم عن كفاية في التمويل.

جدول رقم (26) : حصة رصيد الميزانية من إيرادات جامعة معسكر لفترة 2010/2005 .

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة رصيد الميزانية من مجموع الإيرادات (%)	4.15	1.90	2.98	2.85	8.56	9.77

المصدر: من إعداد الطالبة.

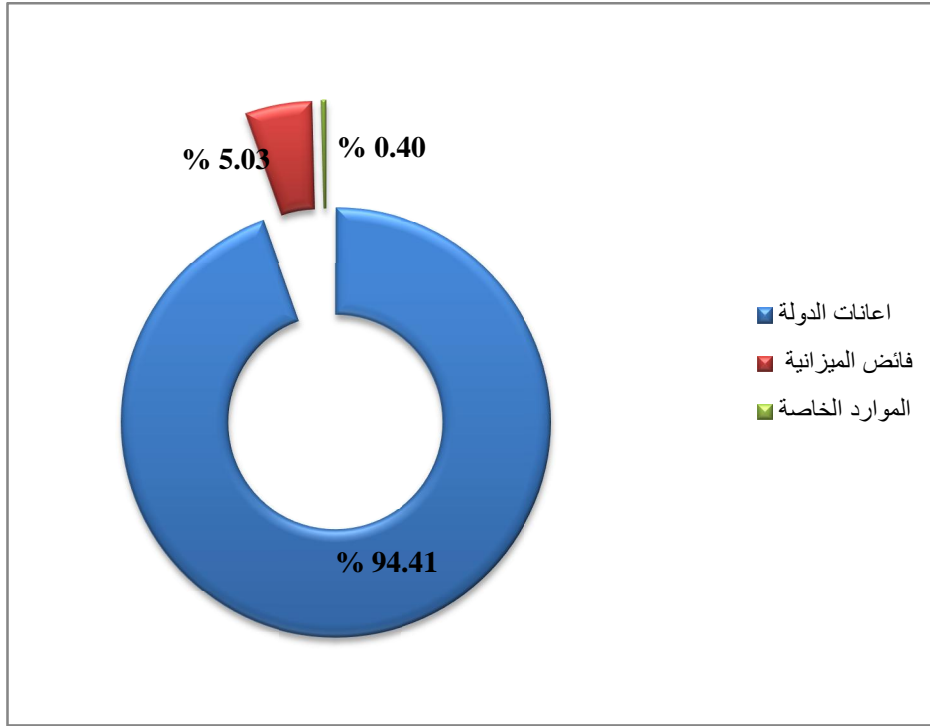
الخلاصة:

من خلال توزيع الإيرادات حسب مصادرها (أنظر شكل رقم 0) ، نجد أن إعانات الدولة تحتل مكان الصدارة بنسبة كلية تقدر بـ 94.41 % من مجموع الإيرادات، إضافة إلى فائض الميزانية المتراكم و الذي يشكل نسبة معتبرة كلية تقدر بـ 5.03 % ، بينما لا تشكل الموارد الخاصة (نسبة التمويل الذاتي) سوى نسبة ضئيلة جدا أو تكاد تنعدم ، حيث لا تصل إلى 1 % من مجمل الإيرادات (0.40 %)

و بهذا نستخلص مايلي :

- تتمتع جامعة معسكر بنسبة كفاية تمويل معتبرة.
- نمط التمويل الذي تخضع له جامعة معسكر هو تمويل عمومي (حكومي) بحت.
- بالنظر إلى نسبة التمويل الذاتي ، فان جامعة معسكر تتمتع باستقلالية مالية شكلية .

شكل رقم (22) : توزيع الإيرادات حسب مصادرها في جامعة معسكر.



المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا : النفقات.

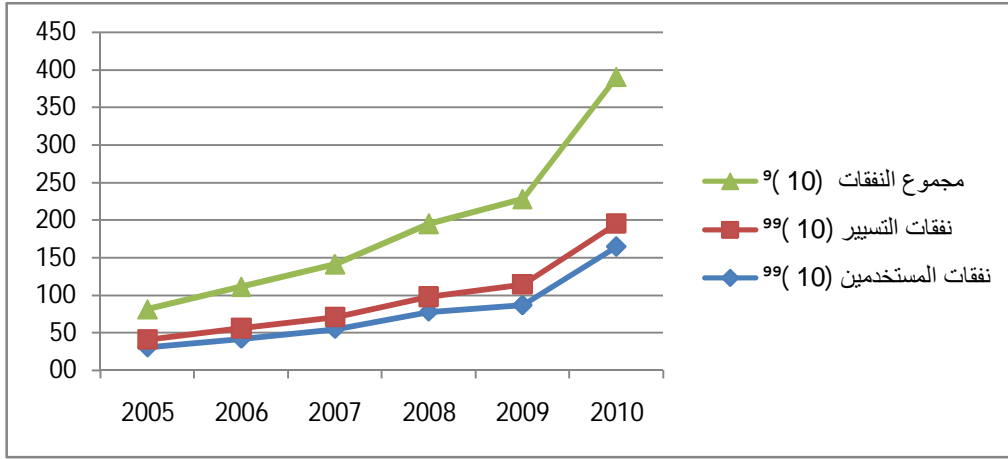
1- تطور النفقات :

ترتبط عملية الإنفاق بمدى توفر الأموال اللازمة و الكافية و المشبعة لاحتياجات المؤسسة الجامعية . و تجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأولية للنفقات غالبا ما تطرأ عليها تعديلات تغير من طبيعتها ، إما عن طريق نقل الاعتمادات les transferts من باب لآخر لنفس الفصل ، أو عن طريق إعادة التقدير la réévaluation ، لتتحصل في الأخير على التقديرات النهائية .

و يلاحظ على هذه النفقات بشقيها، نفقات المستخدمين و نفقات التسيير أنها متغير تابع لمجموع الإيرادات العامة للمؤسسة، حيث يتم تقسيم مبلغ الإيرادات على مجموع أبواب النفقات. و يظهر تطورها المتزايد هذا من

خلال الشكل التالي :

شكل رقم (23) : تطور نفقات المؤسسة الجامعية معسكر للفترة (2010/2005).

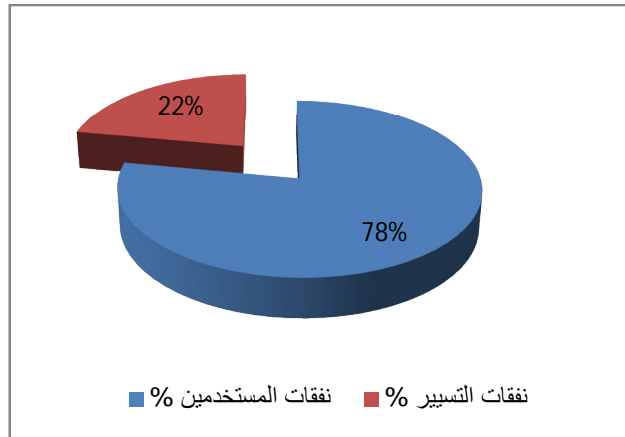


المصدر: من إعداد الطالبة.

2- توزيع النفقات:

سبقت الإشارة إلى أن النفقات تنقسم إلى قسمين هما: نفقات التشغيل و نفقات التجهيز. و تشكل نفقات المستخدمين نسبة كبيرة بلغت أقصاها سنة 2010 بنسبة 84.34 % من مجمل النفقات . و بهذا فان، نفقات المستخدمين تشكل نسبة متوسطة تقدر بـ 77.94 % (للفترة 2010/2005)، أما نفقات التشغيل، فلا تحظى سوى بنسبة 22.04 %، حسب الشكل الموالي.

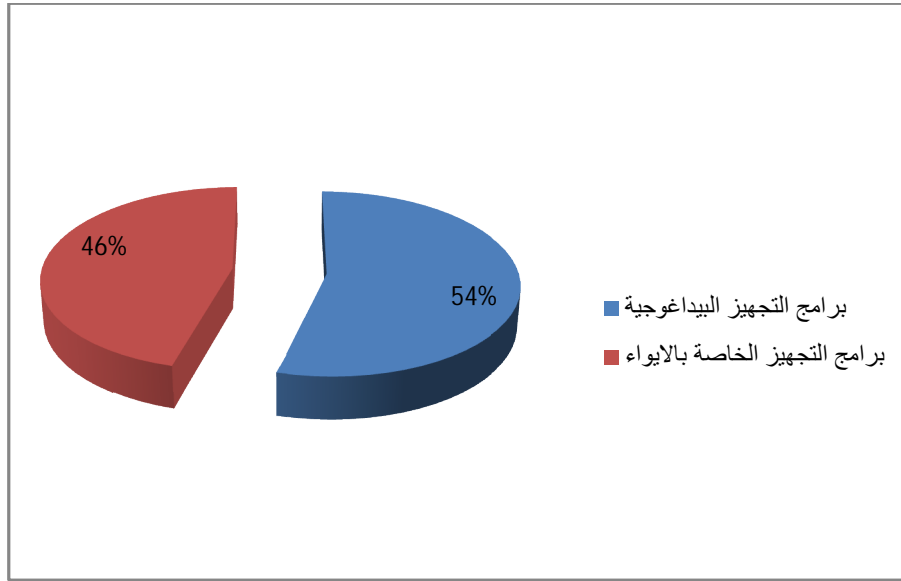
شكل رقم (24) : توزيع النفقات في المؤسسة الجامعية -معسكر - للفترة (2010/2005).



المصدر : من إعداد الطالبة.

أما بالنسبة لميزانية التجهيز ، فان العمليات المسجلة لفائدة جامعة معسكر سواء الممركزة منها أو غير الممركزة ، فإننا نجد لها إما لأغراض بيداغوجية أو ذات طابع خدماتي أ ي خاصة بالإيواء ، الإطعام ، مشاريع سكنات الأساتذة .. الخ . و يظهر توزيعها كآآتي :

شكل رقم (25) : توزيع برامج التجهيز للفترة 2010/2005 .



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال هذا الشكل نستنتج أن الدولة تسعى من خلال هذه البرامج إلى توفير الهياكل القاعدية و المنشآت البيداغوجية التي تهيأ للطلاب و الأستاذ الظروف المناسبة و الأجواء الملائمة للدراسة و المحفزة لتحسين نوعية التأطير البيداغوجي لزيادة مردودية العملية التعليمية.

ثالثا : تكلفة الطالب .

وفقا لما تسنى لنا من معطيات نحاول من خلالها تدعيم هذه الدراسة و تحليلها، حيث سنحاول دراسة

فعالية التسيير فيما يتعلق بـ:

- مبادئ تخفيض التكاليف و بلوغ الحد الأقصى من النتائج و الأهداف من خلال التركيز على

مدخلات النظام بمحوريتها المالي (الميزانية) و البشري (الطلبة)، و مخرجاتها المتمثلة أساسا

في الطلبة المتخرجين .

- مدى اهتمام الجامعة بالطالب الذي يعتبر زبونا حيث يمثل تكوين هذا الأخير الهدف الأساسي

لنشاط الجامعة (عملية التحويل).

إن دراستنا هذه ستم من خلال المعطيات الخاصة بعدد الطلبة و الميزانية الكلية للتسيير و ذلك لفترة

الدراسة 2010/2005، حيث حاولنا تجميع و عرض هذه المعطيات في الجدول الموالي:

جدول رقم (27): تكلفة الطالب بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات المؤشرات
255700	200347.9	118948.2	97418.3	70536.5	55629.9	40703.8	المبلغ الإجمالي للميزانية (10 ⁶ د.ج)
%27.62	%68.43	% 22.10	%38.11	%26.79	%36.67	% 8.72	معدل نمو الميزانية
18776	18603	18528	16328	14130	12170	10508	العدد الإجمالي للطلبة
369	300	255	294	193	109	43	منهم طلبة ما بعد التدرج
%1.28	%0.63	%13.00	% 16.05	%16.64	%16.37	%15.89	معدل نمو الطلبة
13.35	10.59	6.33	5.86	4.92	4.53	3.85	التكلفة المتوسطة للطالب (10 ⁶ د.ج)
3079	2675	2130	2203	1695	1385	1348	العدد الإجمالي للمتخرجين
87	125	66	38	31	30	22	منهم طلبة ما بعد التدرج
%15.10	%25.58	%(-)3.31	% 29.97	% 22.38	% 2.74	% 14.52	معدل نمو الطلبة المتخرجين
%30.4(-)	%89.39	%73.68	% 22.58	% 3.33	%36.36	%8.33 (-)	معدل نمو طلبة ما بعد التدرج
80.76	71.55	54.16	43.47	40.86	39.31	29.71	التكلفة المتوسطة للخريج (10 ⁶ د.ج)

المصدر: من إعداد الباحثة.

إن تحليلنا لمعطيات هذا الجدول ستكون وفقا لعنصرين هما:

- شرح أسباب تغير الميزانية مقارنة بتغير نمو الطلبة.
- تقييم التسيير من خلال التكلفة السنوية للطلاب المسجل و المتخرج.

فبالنسبة للنقطة الأولى ، إذا قمنا بالمقارنة بين معدل نمو الطلبة المسجلين و نمو المبالغ الإجمالية للميزانية ، نلاحظ عدم التناسب بينهما ، ففي حين عرفت سنوات 2005، 2006، 2007، 2008، نمو للميزانية يفوق ضعفي معدل نمو الطلبة ، فإن نمو هذا الأخير كان ثابتا أو مستقرا (16 %) و على العكس من ذلك عرف هذا المؤشر الأخير انخفاضا مفاجئا في النمو لا يتعد 1 % ، مقارنة مع الارتفاع الكبير في معدل نمو الميزانية بأكثر من 68 % أي أنه يفوق بأكثر من 68 مرة معدل نمو مبلغ الميزانية .

إن تفسير ذلك مرده إلى عدة عوامل أهمها:¹

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انعكس في ارتفاع ميزانيات الجامعة بغرض تحسين ظروف الأداء البيداغوجي ، و لا يتعلق الأمر هنا بالتجهيز ، بل يتعلق ببند الإنفاق المسجلة في تسيير الميزانية و كمثال على ذلك ارتفاع ميزانيات التوثيق و المواد الاستهلاكية المستعملة في المخابر البيداغوجية و التجهيزات الإدارية الصغيرة .

2- المرسوم الصادر في سنة 2008 القاضي بتطبيق زيادة رفع أجور الأساتذة من خلال تطبيق الأثر الرجعي لمرتباتهم منذ 2008 ، كذلك رفع معدل التعويضات و العلاوات الخاصة بالكثير من الأعمال التي يؤديها الأساتذة (ساعات العمل الإضافية الإنتاج العلمي ، الأساتذة المدعوين لمناقشة المذكرات و الأساتذة المدعوين للتدريس... إلخ).

¹ مقابلتين مع الأمين العام للجامعة ومدير مصلحة الميزانية.

3- إن السياسة المنتهجة من قبل الدولة لا سيما منذ سنة 2000، جعلت من التعليم العالي

قطاعا ذا أولوية لتدارك التأخير الكبير في مختلف نشاطات التكوين و البحث و بناءا عليه شجعت الوزارة الوصية المنظمات الجامعية و البحثية على اتخاذ مبادرات لتفعيل مجالات التكوين (خاصة في الدراسات ما بعد التدرج) اللقاءات و الإنتاج العلميين ، نشر دوريات علمية ، عقد لقاءات و مؤتمرات بصورة دورية .

بعدها تعرضنا لشرح أسباب تغير الميزانية بمعدل أكبر من معدل نمو معدل الطلبة سنحاول تحليل النقطة

الثانية و المتمثلة في محاولة تقييم التسيير. فمن خلال معطيات الجدول نلاحظ ما يلي :

أ- خلال سنوات الدراسة، عرفت التكلفة المتوسطة السنوية للطلاب تزايدا واضحا، إذ ارتفعت بين سنتي 2007/2006 بنسبة 19.10 % و سنتي 2010/2009 بما يعادل 67.29% ، و على العكس من ذلك انخفضت هذه التكلفة بما يعادل 8.60 % و 8.02 % بين سنتي 2006/2005 و 2008/2007 .

ب- بما أننا تتوفر في هذه الدراسة على معطيات الميزانية للسنوات السابقة لسنة 2004 فقد يكون حكمنا على هذه النسب و مؤشرات الكلفة السابقة بأنها تارة في ارتفاع و تارة أخرى في انخفاض، و هذا ما يفسر على أنه ضعف في التسيير بصورة طردية ، إلا أنه إذا تمعنا في هذه الأرقام فإننا نلمس ميلا نحو انخفاض التكلفة على المدى المتوسط بين سنتي 2006 و 2008 ، كما أن تكلفة 2005 لا تمثل بالضرورة تكلفة معيارية لتكوين الطالب .

إذا كان هذا الاستنتاج صحيح فإنه من الممكن القول بأن مستوى التسيير في الجامعة في تحسن إذا مالت التكلفة السنوية للطلاب نحو الانخفاض، لكن الملاحظ هو أن هذه التكلفة في ارتفاع مستمر.

بالنسبة للمخرجات ووفقا لنفس الجدول، نلاحظ أن معدل نمو إجمالي الطلبة المتخرجين انخفض من سنة 2005 إلى 2007 بأكثر من خمس مرات تقريبا إلا أنه عاود بالارتفاع ب 25% و 32% في السنوات الموالية، و هو ما يعني تطور مخرجات الجامعة كليا و هو أمر طبيعي مقارنة بنمو أعداد الطلبة المسجلين، إلا أنه و من جانب ثاني نستطيع أن نستنتج أن الاستجابة لتغطية الاحتياجات الأساسية تحت ضغط تزايد عدد الطلبة دفع إلى إهمال بعض الجوانب النوعية في التكوين و كمثال على ذلك فإن بعض النقص أو العجز في الموارد المالية ينعكس مباشرة على المقتنيات من الكتب و مواد المخابر دون أن تتأثر كثيرا الأبواب المتعلقة بالتأثيث الإداري و البيداغوجي .

إذا تمعنا في نسب نمو طلبة ما بعد التدرج يلتمس الارتفاع المذهل في نمو هذا المعدل في الفترة 2010/2008، بالرغم من أن هذا العنصر شهد انخفاضا بين سنتي 2007/2006 و 2011/2010 إلا أن معطيات الجامعة في السنوات السابقة تفيد أن منحى هذا المعدل يسير باتجاه النمو¹. هذا الارتفاع في معدل المتخرجين في هذا المستوى دليل على اهتمام الجامعة بمستوى التكوين في الدراسات العليا و اهتمامها بمحور أساسي من مخرجاتها و الذي سيمثل فيما بعد مدخلاتها (أساتذة).

إن هدف الجامعة و تطور إنجازاتها يتمثل بصورة أساسية في تقديم تطوير و اسع، متخصص و ذو جودة و هو ما يسمح بتقديم مخرجات تتطور كما و كيفا بصورة تتماشى مع متطلبات سوق العمل و معطياته باعتبار أن هذا هو الهدف الأساسي - على الأقل - بالنسبة للطلاب، الذي يعتبر زبونا أساسيا بالنسبة للجامعة التي يفترض أن تعتمد دراسة رغباته و احتياجاته كمؤشرات تقاس من خلالها كفاءة و فعالية الجامعة .

¹ مقابلة مع نائب مدير الجامعة للدراسات ما بعد التدرج.

إلا أنه يتعذر علينا تحليل هذه النقطة بصورة كاملة و ذلك لصعوبة الحكم على مدى تماشي مخرجات الجامعة مع سوق العمل، فهذا يتطلب دراسة أكثر عمقا و كذا بناء نظام دقيق للتعرف الدائم على متطلبات سوق العمل و دراسة احتياجات الطلبة و رغباتهم بصورة تسمح بتماشي تكوينهم مع هذه المعطيات، كما أن هذا قد يتطلب تعديلات جوهرية في كثير من القوانين و النظم و اللوائح البيداغوجية التي تدير و فقها الجامعة في هذا المجال، كما يتطلب كذلك إقامة نظام لتأمين أفضل قنوات الاتصال هؤلاء الزبائن (الطلبة) لإقامة متطلبات دراسة مدى تطبيق هذا المبدأ .

إن المعطيات المشار إليها أعلاه توحى بأن الجامعة عموما و جامعة معسكر خصوصا تتوفر نسبيا على الموارد المالية الكافية لتحسين مستوى أدائها خاصة في السنوات الأخيرة و هذا لا يعني أن الجامعة ليست في حاجة إلى أموال إضافية و لكننا نريد أن نقول أن هناك نمو كبير للمبالغ المرصودة لتسيير المنظمة الجامعية.

- من جانب ثاني يمكن أن نستنتج بسهولة أن الاستجابة لتغطية الاحتياجات الأساسية تحت ضغط تزايد أعداد الطلبة، دفع إلى إهمال الجوانب النوعية في التكوين وهي المهمة الأولى في الجامعة و كمثال على ذلك فإن أي نقصان أو أي عجز في الموارد المالية ينعكس مباشرة على المقتنيات من الكتب و مواد المخابر دون أن تتأثر كثيرا الأبواب المتعلقة بالتأثير الإداري و النفقات المتعلقة بالتنقل و الاستقبال .
- كما نلاحظ الاهتمام المتزايد بتكوين الأساتذة و كذا بالدراسات العليا بصورة تتماشى و تزايد عدد الطلبة في هذا المستوى و هو ما يفسر الاهتمام بالجانب العملي لمحور أساسي من مخرجات الجامعة و الذي سيمثل مدخلاتها فيما بعد (أساتذة).

المطلب الثالث: التقييم من الناحية الكيفية. aspect qualitatif.

يتعين على عملية الإنفاق على التعليم العالي تحقيق أهداف العملية التعليمية . و يظهر أثر هذا الإنفاق من خلال

معدلات النجاح ، معدلات الرسوب (التكرار) ، معدلات الهدر أو ترك المقاعد الدراسية ...الخ.

في هذا السياق، يمكننا إدراج مؤشرات **indicateurs** خاصة بنشاط المؤسسة تصنف إلى نوعين هما:

* مؤشرات النتائج و هي تعتمد على تدفقات أعداد الطلبة المتخرجين مقارنة بنظيراتها من الطلبة

المسجلين.

* مؤشرات وظيفية و هي تلك المؤشرات المرتبطة بعملية التمويل أو بعملية تأطير الطلبة.¹

1- مؤشر معدلات النجاح **le taux de réussite**

جدول رقم (28): معدلات النجاح بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الطلبة المسجلين(الجدد)	1467	1662	1960	2304	2200	3434	3607
عدد الطلبة المتخرجين	1348	1385	1695	2203	2130	2675	3079
معدلات النجاح	%91.88	%83.33	%86.47	%95.61	%96.81	%77.89	%85.36

المصدر: من إعداد الطالبة.

¹ Jeanne Lamaure Rontopoulou, *l'évaluation de l'enseignement supérieur*, UNESCO, paris, 1998, p : 47.

2- مؤشر معدلات الرسوب (التكرار) les redoublants :

جدول رقم (29): معدلات الرسوب بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الطلبة المسجلين	1467	1662	1960	2304	2200	3434	3607
عدد الطلبة المكررين	67	34	226	48	41	664	49
معدلات الرسوب	%4.56	%2.04	%11.53	%2.08	%1.86	%19.33	%1.35

المصدر: من إعداد الطلبة.

بالاعتماد على الجدولين السابقين نجد أن مؤشر معدل النجاح كافي بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الدولة

من خلال التخصيصات المالية الكبيرة لمقابلة كافة أوجه احتياجات العملية التعليمية ، حيث أن معدل

النجاح محصور ما بين 80 % إلى 96 % ، و يرجع ذلك إلى :

- انخفاض معدلات الرسوب (التكرار) كل سنة مقارنة بمعدلات النجاح التي قاربت نسبتها المائة

بالمائة، هذا و إن دل على شيء فإنما يدل على رغبة الطالب في مواصلة دراسته الجامعية لنيل

الشهادات للحصول على المستوى التعليمي الجيد بغية الالتحاق بسوق العمل عند أنسب فرصة

للحصول على وظيفة تدر دخلا ماليا ثابتا.

و إذا اعتبرنا معدلات ترك الدراسة هي حاصل طرح كل من معدلات النجاح و الرسوب من مجمل الطلبة المسجلين فان هذه الأخيرة يمكن حسابها و عرضها كالتالي:

3- مؤشر معدلات ترك الدراسة **le taux d'abandon** :

جدول رقم (30): معدلات ترك الدراسة بجامعة معسكر للفترة 2010/2005.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات ترك الدراسة	3.56 %	14.63 %	02 %	2.31 %	1.33 %	2.78 %	1.35 %

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال هذا الجدول نجد أن معدلات ترك الدراسة هي بنسب صغيرة، لكن ما يلاحظ أن هذه النسب في تناقص ، و هذا يدل على تغير نظرة الطالب إلى خيار الدراسة.

من خلال الجداول السابقة نستنتج أن أعداد الطلبة المسجلين في كل موسم جامعي يميلون إلى يميلون إلى مواصلة دراستهم الجامعية أما ترك مقاعد الدراسة فهي بسبب ظروف اجتماعية و اقتصادية، بعد تحقيق الطلبة لمستوى دراسي يسمح لهم بالاندماج و الدخول في سوق العمل (مثلا: bac+2).

4- مؤشر معدل التأطير **le taux d'encadrement** :

إن معدل التأطير بالجامعة الجزائرية عموما و جامعة معسكر خصوصا لا يزال ضعيفا جدا ، مقارنة بباقي جامعات العالم ، و هذا ما نلمسه من خلال الفترة محل الدراسة كما يلي :

جدول رقم (31) : معدل التأطير في جامعة معسكر للفترة 2010/2005 .

معدل التأطير	عدد الأساتذة	عدد الطلبة المسجلين بالتدرج+ ما بعد التدرج	السنوات البيان
% 2.83	299	10551	2005
%2.80	344	12279	2006
%2.72	390	14323	2007
%2.70	449	16622	2008
%2.67	503	18783	2009
%3.14	595	18903	2010
%3.34	640	19135	2011

المصدر: من إعداد الطالبة.

❖ هذه الأرقام تخفي في توزيعها عدم التوازن في الرتب، حيث نجد: بروفيسور لكل 1913.

طالب، أستاذ محاضر لكل 230.54 طالب، و نجد تقريبا لكل أستاذ مساعد 35.04 طالب. بمقارنة هذه الأرقام عالميا، مثلا، المغرب فان جامعاتها تتوفر على معدل تأطير إجمالي أحسن عموما بقطاع التعليم العالي و البحث العلمي يقدر بأستاذ لكل 18 طالب، تونس، تشير إحصائياتها إلى نتائج أقل تقدر بأستاذ لكل 20 طالب، أما فرنسا، معدل التأطير بها هو أستاذ لكل 16 طالب، كوبا مثلا أستاذ لكل 08 طالب، أما بالنسبة لبلدان منظمة التطوير و التعاون الاقتصادي فمتوسط معدل التأطير هو أستاذ لكل 12 طالب.¹

¹ Sadek BACOUCHÉ, *efficacité et efficience de l'enseignement supérieur en Algérie*, les cahiers du cread, n° 77/2006, p : 84.

✓ ان خيار المؤشرات يعكس أساسا المهام الموكلة لمؤسسات التعليم العالي، خاصة فيما يخص التكوين (formation)، و الانشغالات المرتبطة بالفعالية و الفاعلية في استعمال الوسائل بطريقة تسيير منظمة لمختلف الهياكل المعنية .

إن كفاءة النظام التعليمي تقاس بمدى تحقيقه للأهداف المحددة، و هي تنقسم إلى كفاءة داخلية و خارجية .

✓ الكفاءة الداخلية : هي التي تأخذ في الاعتبار النتائج على المستوى الداخلي أي مجموع المكتسبات من العلم و المعرفة ، الخبرة و المهارة التي تسمح بالأخذ بمختلف أوجه الرقابة في التقييم البيداغوجي (الامتحانات ، الفحوصات ... الخ).

و تعرف الكفاءة الداخلية على أنها قدرة المنظمة أو المؤسسة على التكوين للوصول إلى أهداف المكتسبات العلمية التي حددها من أجل تعليمها بواسطة مختلف البرامج المقررة. و تقاس الكفاءة الداخلية على أساس معدل الالتحاق بالتكوين و معدل الانتقال إلى القسم الأعلى، و كذا معدل الحصول على الشهادة.تقيم هذه المؤشرات الضياع ، حيث أن العلاقة بين عدد السنوات اللازمة و المدة الفعلية للتكوين هي مؤشر مدخلات / مخرجات للمجهود الإضافي الذي يقود الطالب لإنهاء مرحلته الدراسية بنجاح ، أما الخريج الذي يلزمه أكثر من المدة المحددة للتكوين فانه يشكل عبءا على العملية التعليمية . و بالتالي فان الموارد الإضافية ترجع في طبيعتها إلى أعداد الطلبة التاركين لمقاعد الدراسة و الطلبة المكررين. هذان الأخيران يؤثران سلبا على كفاءة النظام التعليمي¹.

¹ Op cit, p : 83.

✓ الكفاءة الخارجية:

تعتبر الكفاءة الخارجية عن قدرة النظام التعليمي على التكيف و التوافق و توفير احتياجات النظام الإنتاجي (سوق العمل). و تقاس الكفاءة الخارجية عادة بالمستوى التعليمي للسكان، فارتفاع المستوى التعليمي عامة للسكان يعبر عن تحقيق إحدى الأهداف الأساسية للنظام التعليمي.¹

و إجمالاً يمكن القول أن عملية تقييم أو قياس المدخلات في النظام التعليمي ليس بالأمر السهل ، و أول نقطة نشير إليها هي أن قيمة رأس المال المستخدم في التعليم ليس من السهل تحديدها إذا ما أضفنا إلى نفقات التعليم ، نفقات الوقت أي كلفة الفرصة الاقتصادية .

أما بالنسبة لمخرجات النظام التعليمي فهي تشمل أشياء كثيرة و متعددة منها على سبيل المثال: القيم، المفاهيم، المعرفة... الخ. و ينبغي هنا أن نميز بين المخرجات التامة و يقصد بها الطلبة الذين انهوا تعليمهم بنجاح، أما المخرجات الناقصة فيقصد بها الطلبة الراسبون و أولئك الذين يتركون التعليم مبكرين طواعية أو كرها. و من الصعب جدا الوصول إلى قياس أو تقدير دقيق لمخرجات التعليم النظام التعليمي و ذلك لسببين رئيسيين: السبب الأول: أن المخرجات التعليمية غير متجانسة بدرجة كبيرة إذا ما قيست بغيرها من الميادين الأخرى كميادين الصناعة مثلاً. و بذلك تصبح عملية قياس النتائج الإجمالية للتعليم معقدة إلى حد بعيد لانعدام التجانس في المخرجات بين مخرجات تامة و ناقصة.

السبب الثاني: أن المخرجات التعليمية لا تباع و لا تشتري كغيرها من المخرجات و ليس لها قيمة أو سعر في السوق كسلعة ، و من ثم يصبح من الصعب تحديد القيمة الحقيقية للاستثمارات التعليمية بالنسبة للنتيجة الشاملة للتعليم ، و يتعذر إعطاء قيمة رقمية للمخرجات التعليمية ككل .

¹ Sadek BACOUCHÉ *Efficacité et efficience de l'enseignement supérieur en Algérie*
Op cit, p : 85.

بيد أن بعض الجهود تؤكد صراحة انه يمكن قياس مخرجات النظام التعليمي ككل بصورة كاملة لو كانت هذه الأخيرة محددة بمقياس رقمي بسيط نسبيا مثل عدد الطلبة الذين يجتازون الامتحانات بنجاح ، فعندما يتغير هذا المقياس بمرور الزمن ن حينئذ يمكن القول بأن نوعية المخرجات ارتفعت أو هبطت.¹

عموما ، فان عملية التقييم هذه بمنحها الكمي و النوعي تعكس كفايةً في التمويل في هذه المؤسسة الجامعية . يفى بجميع احتياجاتها في ظل تمويل حكومي متزايد غطى كافة أوجه مستلزماتها موازاة مع تزايد أعداد طلبتها . في هذا الصدد ، يؤكد لنا السيد الأمين العام لجامعة معسكر أن مبالغ الاعتمادات (إعانات الدولة) المرصودة لفائدة جامعة معسكر عادلة و كافية و تغطي بشكل تام كل احتياجاتها اللازمة للسير الحسن لمصالحها ، دون الإشارة إلى أي نقص في التمويل، بغض النظر عن مواردها الخاصة التي يعتبرها كمساهمة رمزية *symbolique*. و عن سؤالنا له عن مدى إمكانية تكيف جامعة معسكر مع أنواع بديلة للتمويل العمومي، كالقروض مثلا... الخ التي تدخل في إطار برامج مساعدة الطلبة ، صرح لنا أن جامعة معسكر مثلها مثل باقي جامعات الوطن لا يمكن لهم التحلي عن هذا النوع من التمويل الحكومي كونه يعد من المبادئ التي تسعى إلى تطبيقها الجزائر في إطار : ديمقراطية و مجانية التعليم ، و لا يتصور في المستقبل القريب أو البعيد ضمور هذا النوع من التمويل ، لأن 'جل الجامعات لا تعاني قصورا في التمويل الحكومي (مبالغ الإعانات).

و عن تدني مستوى الطلبة الخريجين، فانه برأيي يرجع إلى:

- ارتفاع عدد الطلبة و تركيز إدارة الجامعة على الكم لا الكيف و الجودة ، و أساس هذا المشكل ينطلق من ارتفاع عدد الناجحين في شهادة البكالوريا ، مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعة و مع ضعف المناهج المتبعة و ضعف الطالب على السواء أدى بالإدارات على مستوى الوزارة و على مستوى الجامعات إلى التركيز على الكم على حساب التكوين النوعي و الجودة الشاملة مما اثر على مخرجات التعليم العالي.

¹ د. محمد منير مرسي " الإدارة التعليمية " مرجع سابق ، ص 310-311.

- ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج و المقررات الدراسية و هذا يعود إلى عدة أسباب أهمها ك تدريس مقاييس ليست في التخصص ، ضعف تكوين العديد من الأساتذة و عدم كفاءتهم ، نقص الرقابة على الأساتذة ، ضعف عملية الاختيار و التوظيف ن الفساد الإداري في الجامعات ، الظروف المادية للأساتذة....الخ.
- ضعف مستوى الطالب ، يقر كل الأساتذة في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب الجامعي و هذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج و الطرائق التعليمية المتبعة ، فالأستاذ و الإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب و مع الزمن تدهورت هذه المناهج و أصبحت العلاقة طردية بين مستوى الطالب و المناهج ، و هذا من أجل رفع مستوى النجاح.
- عدم توافق و مواكبة البرامج و المناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية الحالية و التقنيات المعلوماتية و صعوبة مجارة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم و التكنولوجيا المختلفة و تديني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل و مراعاة التوازن بين الجانب النظري و الجانب العملي التطبيقي .
- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسسي ، حيث تعمل الدول الغربية على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسسي ، على خلاف الدول العربية و على رأسها الجزائر التي تعاني فجوة كبيرة بين المناهج التعليمية و الطرائق الأكاديمية المدرسة في الجامعات و الواقع المؤسسي ، و هذا بالطبع يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج و الطرائق التعليمية المتبعة لأنه من المفروض أن الجامعات تعتبر ورشة أو مصنع ينتج المورد البشري الكفاء الذي يستغل مباشرة من طرف مختلف المؤسسات

ليتم تطبيق ما تم تناوله في المقررات الدراسية في الميدان . فالجامعة متهمه اليوم من طرف المجتمع بأنها مجرد آلة لنسخ الشهادات .

- يضيف الأمين العام للجامعة على أن مسؤولية ذلك رغم أنها ملقاة على عاتق الجامعة فقط ، إلا أنها ليست الجهة المقصرة دائما إذ تعود أسباب ذلك إلى بعض العوامل منها دور المجتمع ممثلا في ولي أمر الطالب ، لأن أغلب الطلبة في الحقيقة لا يعرفون توجهاتهم المستقبلية ن و خاصة عند تقديم طلبات الانتساب إلى الجامعة لأول مرة لذلك سيكون هناك دور أساسي لأولياء الأمور في توجيه أبنائهم الطلبة إلى الجامعات و الكليات التي تتمتع بسيرة علمية حسنة و كفاءات جيدة يمتاز بها كادرها التدريسي أو الوظيفي و الأكثر من ذلك رأي ولي الطالب باختصاص معين و إجباره على دراسة شعبة معينة تتعارض و رغباته ، ظنا منه أنها ذات مرتبة مشرفة في المجتمع ن مما لا يسمح للطلاب بالتأقلم معها و النجاح فيها.

و ما نخلص إليه أن إرادة تطوير نوعية التدريس و التكوين بالجامعة مرهونة بمدى العناية بالجانب البشري ، حيث أن الدولة لا تدخر أدنى جهد في إبداء المزيد من الاهتمام بهذا المجال ، مع ضرورة تركيز إدارة الجامعة على الكيف و الجودة لا على الكم . إن تجسيد رهان النوعية في الجزائر بدأ جليا في السنوات في السنوات الأخيرة ، حيث ارتكز على إنشاء أقطاب جامعية من خلال فتح خمس مدارس تحضيرية جديدة للمتفوقين في شهادة البكالوريا الجدد، يتلقون تكويننا لمدة سنتين ليوجه بعدها الطلبة إلى المدارس العليا المتخصصة .¹

¹ د. شعيب شنوف " مخرجات التعليم العالي في الجزائر و سوق العمل من الكم إلى الكيف " بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011، ص 495.

خاتمة الفصل.

لا ينبغي أحد أن جامعة معسكر عرفت تطورا كبيرا في الستة أو السبعة سنوات الأخيرة من حيث التوسع في البناء و كذلك التكوين في فروع لم تكن موجودة سابقا ، هذا لا يمنع من القول من أن جامعة معسكر تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها الجامعات الأخرى للوطن و هو ما أثر على أساليب تسييرها لا سيما فيما يتعلق بالميزانية من حيث توزيع المبالغ على مختلف الأبواب رغم ما تتميز به هذه الجامعة في السنوات الأخيرة من القدرة على استيعاب المبالغ المخصصة لها في إطار الميزانيات المتعاقبة حيث أن مستوى استهلاك الاعتمادات بلغ أكثر من 97% في السنوات الأخيرة .

يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، و لما كان الطالب أحد عناصر هذه المخرجات ، و لكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها رصد الأموال اللازمة لتغطية نفقات التعليم الخاصة بهم و بتوفير الكادر التعليمي المؤهل من جهة ، و من جهة أخرى تفعيل العلاقة بين الطلبة و مؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل للتنسيق معهم لتوفير فرص العمل المناسبة لخريجها و السعي الحثيث لتحسين مستواهم باعتبارهم ناتج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها.

و قد حاولنا في هذا الفصل عرض بعض مؤشرات التسيير التي تعتبر أساسية في نظرنا و المتمثلة في المحورين المالي و البشري على اعتبار أن نشاط الجامعة و تسييرها يتوقف على ما تم رصده من اعتمادات و التي يجب أن تؤخذ في الحسبان تطورات أعداد الطلبة . و تسعى الجامعة لتقديم مخرجات أكبر بتكلفة أقل و هو مبدأ أساسي في التسيير العمومي الجديد ، الذي و في نفس السياق يحث على أن يكون ارتفاع نسبة أو عدد المخرجات (الكم) مرفوقا بارتفاع الجودة و تلبية حاجيات الزبون الذي يتمثل في الطالب و هو ما يجب أن يكون مدعاة للإهتمام و الدراسة إلى الحد الذي تصبح فيه الجودة معتقدا جامعا يأخذ مداه في التسيير بالجامعة .

الخاتمة العامة

يعتبر التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم ، و ذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة و كذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي و الاجتماعي بالرأسمال الكفاء و المساعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية.

تشكل النفقات المتزايدة للجامعات ضغطا كبيرا على العديد من البلدان لا سيما في بلدان العالم الثالث كالجزائر مثلا ، و ما يميز الجامعات في هذه الدول هو احتكار الدولة للتعليم العالي أي أن الجامعات و باعتبارها من المرافق العامة تدار من قبل الدولة و لا وجود فيها للقطاع الخاص .

إن إلقاء نظرة متفحصة عن أساليب و مصادر تمويل المؤسسات الجامعية بالجزائر تبين أن هذه الأخيرة تسيروا و تمويل بواسطة المساعدات التي تقدمها لها الخزينة العامة. ضمن الاعتمادات المالية المخصصة لمرفق التعليم العالي و لعل السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى الاختيار السياسي و الإيديولوجي الذي تبنته الجزائر كذلك إلى التصنيف القانوني للجامعات الذي يضعها ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

إن الإنفاق على التعليم هو من أهم عناصر تطوير العملية التعليمية ، و لا شك أن المسؤولين في هذا البلد المعطاء ، يدركون أهمية التعليم و دوره في التنمية ، و يظهر ذلك من خلال الميزانية التي تصرف على التعليم سنويا .

فالدولة الآن ، قادرة و مستعدة لتقديم مساعدتها للجامعة بسخاء كبير نظرا للتوسع الديموغرافي ، ديمقراطية و مجانية التعليم ، تزايد أعداد الطلبة و هو السبب الأساسي الذي تطلب التوسع في الهياكل و المؤطرين و الوسائل المادية . كل هذه العوامل أضحت تشكل ميزانية ضخمة على عاتق ميزانية المؤسسة الجامعية ، دفعت بالدولة إلى رفع مستويات تمويلها ، الهدف منها هو فتح الجامعة على محيطها .

إن النسبة بين ميزانية التعليم و كل من الدخل القومي و الميزانية العامة للدولة من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم ، و نتيجة التفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم و رغبة تبصير الحكومات بما ينبغي أن تخصصه في حدود إمكانياتها ، فقد أوصت اليونسكو و المؤتمرات الدولية بمعدلات علمية تراعيها الدول و تسترشد بها و هي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح من 14 إلى 17 % من الميزانية العامة للدولة و حوالي 4 إلى 5 % من الدخل القومي ، و هي نسب تأخذ بها معظم الدول و تزيد عليها في بعض الأحيان .

و تعتبر الميزانية أداة للرقابة لأنها تحدد الأنشطة التي تدور في نطاقها و يجب ألا تكون جامدة و غير مرنة ، و تحكم الميزانية القرارات المتخذة و أي مدير يتجاوز حدود ميزانيته لابد أن يكون له مبرر قوي لطلب الزيادة من المال و هو في هذه الحالة قد يتعرض للنقد على قصور تخطيطه إذا كان في الإمكان توقع حدوث مثل هذه الزيادة ؛ و إذا وفر من ميزانيته قد يتعرض للنقد على قصور تخطيطه و عدم تحقيقه للواجبات التي حددت له بموجب الأموال المرصودة في ميزانيته، لذلك ينبغي أن يكون تقييم للميزانية و عملياتها و ذلك بدراسة مختلف جوانبها في أبعادها الثلاثة : الإيرادات ، النفقات ، الخطة أو البرنامج التعليمي ، ليكون المعيار النهائي للحكم على الميزانية هو مقدار ما أسهمت به من أجل خدمة الطلبة و المجتمع .

في هذا الإطار ، فان جامعة معسكر مثلها مثل باقي جامعات الوطن تسعى إلى زيادة قدرتها التمويلية بغرض التحسين و التوسع في هياكلها البيداغوجية موازاة مع تطورها و تطور أعداد طلبتها لتوفير المناخ الملائم للسير الحسن للعملية التعليمية في كافة التخصصات .

تنوع مداخل جامعة معسكر يشكل متفاوت ، حيث تشكل إعانات الدولة أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الجامعة و منها تتكون ميزانيتها ، بعكس الموارد الخاصة التي لا تمثل إلا نسبة مساهمة قليلة جدا symbolique من مجمل الإيرادات ، غير أن هناك بعض مصادر التمويل الأخرى مثل إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية ، إعانات المنظمات الدولية ن مداخل الممتلكات العقارية و المنقولة ، أعمال الدراسات و البحث و الخبرة ، نواتج الاشتراكات و التخصيصات الاستثنائية ، القروض الهبات ، التركات ، مصادر و إن كانت مفيدة و تبعث على التنوع و التوازن إلا أنها تنعدم أساسا من مجمل المداخل المكونة للجامعة. و هو ما يجعلنا نخلص إلى أن التعليم العالي بالمؤسسة الجامعية - معسكر - يتمتع بقدرة تمويلية عمومية (إعانات الدولة) تتخطى عتبة إلى 90 % من مجمل الإيرادات .

إن تحقيق مستوى نوعي متميز للارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي (الطالب الجامعي) لا يستوجب فقط توفير المخصصات المالية اللازمة و إنما المتطلبات البشرية من حيث توفر الكادر التدريسي المؤهل الذي يؤدي رسالته العلمية و التربوية بفعالية و نجاح .

هذا كله يوفر لنا بيئة جامعية صالحة لا تشكو من شح الموارد المالية أو تديني نوعية التدريس و البحوث و برامج خدمة المجتمع، لأن مثل هذه الأمور تنعكس سلبا على الأداء العلمي المتميز و بالتالي ضعف المساهمات العلمية و عدم القدرة على المحافظة على المستوى النوعي المطلوب والقادر على المساهمة بفعالية في البناء التنموي المنشود لان إغراق الجامعات بالموارد المالية لا يكفي لحل مشكلاتها لأن زيادة التمويل في غياب استراتيجيات لا يضمن تكوين الرأسمعرفية بالنوعية العالية .

فالارتقاء بالتعليم العالي يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات كمايلي:

- ✓ استمرار الدعم الحكومي العقلاني للجامعات عن طريق إعانات الدولة السنوية المرصودة للسير الحسن لمصالحها .
- ✓ إدخال تعديلات على كيفية إدارة و تمويل المؤسسة الجامعية، الهدف منها البحث عن مواردها الذاتية و تميمين مجهودها العلمي إضافة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة للعملية التعليمية و البحثية سواء من خلال الجمعيات الأهلية / رجال الأعمال / البنوك... الخ ، قصد الوصول في نهاية الأمر إلى تخفيف بعض العبء على ميزانية الدولة و تكييفها مع ميكانزمات الاقتصاد الليبرالي .
- ✓ إعداد الدراسات الهادفة إلى تقييم المعلومات و البيانات اللازمة لتقييم كفاءة عناصر التكلفة و التمويل في المؤسسات الجامعية على أسس علمية و موضوعية من خلال دراسة تكلفة و تمويل عناصر التعليم العالي و التجهيزات و البنى الأساسية (المباني و المرافق التعليمية و التجهيزات التشغيلية... الخ).
- ✓ ضرورة منح الجامعات قدرا كبيرا من الاستقلالية و عدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها.
- ✓ تلافي أخطاء التوسع غير المرغوب في الجامعات و التركيز على سياسة الكيف لا سياسة الكم.
- ✓ دعوة الجامعات لتبني فلسفة الجامعة المنتجة لزيادة ربط الجامعة بالمجتمع.
- إن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي بسبب رغبة مخرجات الدراسة الثانوية في مواصلة دراستهم الجامعية باعتباره حقا لكل فرد يزيد من الضغط على الميزانية العامة للدولة لمقابلة هذا التوسع الكبير في أعداد الطلبة ، مما يدعو إلى نقل هذا العبء إلى قطاعات أخرى تساهم بأشكال و صيغ مختلفة في تخفيف حدة هذا العبء على الميزانية العامة للدولة ، نقترح منها :

❖ دور قطاعات الأعمال :

يمكن لهذه القطاعات المساهمة من خلال ما يلي :

✓ تشجيع مؤسسات حقل العمل و المؤسسات التمويلية و مؤسسات المجتمع الأخرى لإنشاء صناديق تمويل دراسة الطلبة.

✓ تشجيع مؤسسات حقل العمل للتعاون مع الجامعات لإنشاء مراكز بحثية نوعية متخصصة و توفير مستلزماتها و دعمها ماديا.

✓ قيام مؤسسات العمل بالاستفادة من الخدمات العلمية و الاستشارية التي تقدمها الجامعات من خلال مكاتبها الاستشارية.

✓ التعاون مع الجامعات في دعم مشاريع البحث العلمي و خاصة الدراسات العليا

✓ الاستفادة من الإمكانيات العلمية في الجامعات لحل مشكلات الإنتاج في مؤسسات حقل العمل.

✓ دعم العاملين و تشجيعهم للالتحاق بالدراسات الأولية و العليا و تحمل كلف دراستهم .

❖ دور المجتمع المحلي :

يمكن أن تساهم المؤسسات و المنظمات غير الحكومية بتوفير احتياجات الجامعة، و هذه المؤسسات هي

المجالس البلدية، مجالس الحكم المحلي، الجمعيات و النقابات المهنية، حيث يمكن إجمال مساهماتها بالآتي:

✓ تقديم الدعم المادي من خلال الهبات و التبرعات النقدية .

✓ تقديم أراضي مجانية أو بسعر رمزي.

✓ المساهمة مع الجامعات في إدارة مشروعاتها الريادية و تقويم نتائج عملها.

✓ إنشاء صناديق لدعم الجامعات عن طريق الهبات و القروض.

❖ الدعم الدولي:

أكد مشروع اليونسكو ابتداءً من عام 1980 عن حاجة الدول النامية لتطوير مناهج و طرائق التدريس و التخصصات في الجامعات و ذلك من خلال الاستفادة من التجارب و الخبرات الدولية و الحصول على المساعدات المالية من وكالات التمويل الدولية . و لكي تكون المساعدات الدولية فاعلة و مؤثرة، يفضل أن تركز على ما يلي:

✓ توفير التجهيزات و المعامل و المخابر و الورش المتقدمة تقنياً.

✓ تطوير المناهج و التخصصات العلمية.

✓ تطوير معايير الجودة.

✓ تطوير قدرات القيادات الجامعية في مجال الإدارة الإستراتيجية للجامعات .

إن توفر المصادر المالية يحرر الجامعة من قيود الدولة بحيث يسمح لها من جذب أحسن الأساتذة و قيادات البحث العلمي المتوفرة في العالم و ذلك بتوفير الرواتب العالية و تخصيصات البحث العلمي الفائقة ، و تظهر الإحصائيات أن الجامعات في الولايات المتحدة تدفع رواتب الأساتذة بدرجة أستاذ (بروفيسور) بمعدل 30 % أعلى من الجامعات الأخرى .

إن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه الجامعات هو التوصل إلى حلول ابتكارية تؤدي إلى تطوير نظام جودة جامعي يمكن له أن ينتج تعليماً أكثر كفاءة و أرقى نوعية و بكلفة أقل ، و هو مجال رحب للاجتهد فيه .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية :

الكتب:

- 1) د. محمود عباس عابدين "علم اقتصاديات التعليم الحديث" الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، أبريل 2000.
- 2) م. هاشم فوزي دباس العبادي، د. يوسف حجيم الطائي، م. أفنان عبد العلي الأسدي "إدارة التعليم الجامعي" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 3) عمر محمد علي: " رؤية مستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي"، سידار، دمشق، 1988.
- 4) إسماعيل محمد دياب ، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، 1990.
- 5) فاروق عبده فلية " اقتصاديات التعليم - مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة"، دار الميسرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2003.
- 6) د. محمد منير مرسي "الإدارة التعليمية أصولها و تطبيقاتها"، دار النشر: عالم الكتب، 1984
- 7) بوفلحة غياث " التربية و التكوين بالجزائر" الكتاب الثاني، دار الغرب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.
- 8) زرهوني الطاهر "التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال " موفم للنشر، الجزائر، 1993.
- 9) محيا زيتون "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية"، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 1997.
- 10) محمد منير مرسي، "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه"، مطبعة النيل، القاهرة، 2002.
- 11) وفاء محمد البرعي، "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 12) محمد مصطفى الأسعد، "التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث"، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2000.

- (13) سامي سلطي عريفج، "الجامعة والبحث العلمي"، دار الفكر، الأردن، 2001.
- (14) فريد النجار، "إدارة الجامعات بالجودة الشاملة"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 1999-2000.
- (15) فاروق عبدو فليه، "اقتصاديات التعليم - مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة"، دار الميسرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2003.
- (16) بدر و آخرون " تمويل التعليم الجامعي "، وزارة التربية و التعليم، عمان، الأردن، 1995
- (17) د. جمال أسد مزعل "الاعتبارات الاقتصادية في التعليم"، دار النشر مديرية مطبعة الجامعة ، 1985.
- (18) د. علي أحمد مذكور " التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل "دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، طبعة أولى 2000.
- (19) د. رشدي احمد طعمية والدكتور محمد بن سليمان البندري، "التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير"، دار الفكر العربي، طبعة أولى، 2004
- (20) د. إبراهيم عبد الفتاح يونس، "تكنولوجيا التعليم بين الفكر والواقع"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة) 2003.
- (21) ايدجارفور، " تعلم لتكون"، اليونسكو / الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1976.
- (22) محمد عزت عبد الموجود " من قضايا التعليم والتنمية"، مستقبل التربية العربية، المجلد الأول ع1، القاهرة، يناير 1995.
- (23) الشامي، أفكار علي وآخرون، "إستراتيجية تطوير التعليم الأساسي"، محور تمويل التعليم، وزارة التربية والتعليم، اليمن، سبتمبر 2001.
- (24) عبد الناصر محمد رشاد، "التعليم والتنمية الشاملة"، دار الفكر العربي، القاهرة 2002.
- (25) مهني محمد إبراهيم، "الإنفاق التعليمي و كلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج"، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990.

- (26) حسان محمد حسان " الفاقد الكمي و عوامله في التعليم الجامعي " القاهرة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1995.
- (27) محمد مسعي "الحاسبة العمومية"، شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003.
- (28) د. عبلة عبد الحميد بخاري "مقدمة في اقتصاديات التعليم" ، الدار العربية، الجزء الأول.

📖 مذكرات و رسائل:

- (28) نور الدين موزا لي " التنظيم الإداري الجديد للجامعة الجزائرية و إستراتيجيته في ظل القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05" مذكرة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004.
- (29) أ. ثابتي الحبيب " تسيير الموارد المالية في المؤسسات الجامعية "مذكرة نهاية الدراسات العليا المتخصصة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر ، 1992.

📖 جرائد:

(30) EL Watan Economie, 20 Mars 2006, n°50

📖 أوراق ملتقيات، مجلات، ندوات، بحوث و دراسات :

- (31) نظم التعليم العربي في الدول العربية، مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا، اليونسكو، مكتب القاهرة، 1998.
- (32) محمد أحمد الغنام " المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع"، التربية الجديدة،(تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية) العدد 29، ماي 1983 .
- (33) مديريةية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، أكتوبر 2006.

- (34) تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، 2007.
- (35) عبد الوهاب الأمين، "التعليم و التنمية الاقتصادية مع إشارة للبلدان العربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 22، القاهرة، 2000.
- (36) عبد الله بوظانة " تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل "مجلة التربية الجديدة، ع: 49، يناير-أبريل 1990، عمان
- (37) التعليم من حولنا، من مجلة المعرفة، العدد 11، 2002، الرياض.
- (38) مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، العدد 12، جوان 2009.
- (39) النجار فريد "فلسفة التعليم العالي"، بحث منشور، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، مجلد (8)، 2002.
- (40) البنك الدولي 2002، من تقرير عن خلفية التعليم العالي، مسودة معتمدة في 2006/03/30.
- (41) رفيق زراولة، "دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة"، مداخلة في المنتدى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 12-13 نوفمبر 2005.
- (42) بن عراب عبد الكريم " التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين " أعمال ندوة بمناسبة تخرج الدفعة 17، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ن 2004.
- (43) د. حميد بوزيدة " مدخلات و مخرجات التعليم العالي في الجزائر" بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر 2011.
- (44) د. شعيب شنوف، "مخرجات التعليم العالي في الجزائر و سوق العمل من الكم إلى الكيف"، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات) المنامة- مملكة البحرين، أكتوبر 2011.

- (45) أ.د علي خليل إبراهيم التميمي، " فجوات التعليم و التدريب و البحث العلمي و سوق العمل العربية"، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة ، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011 .
- (46) د. ناصر ميلاد أحمد حسين "سياسات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل في الدول العربية"، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات) المنامة- مملكة البحرين، أكتوبر 2011 .
- (47) عصام نجيب الفقهاء ،"حوكمة الجامعات العربية بتهمة استنزاف الدخل القومي الإجمالي دون تحقيق التميز"، المؤتمر العربي الثالث ، الجامعات العربية التحديات و الآفاق ، شرم الشيخ ، يناير 2010.
- (48) د عبيد محمود محسن الزوبعي ، أ. ضياء عبيد محمود ، "نموذج مقترح لتقويم مؤسسات التعليم التقني باستخدام المؤشرات الإحصائية"،بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث " الجامعات العربية - التحديات و الآفاق - جمهورية مصر العربية ، يناير 2010 .
- (49) د. محمد جبار الشمري ، أ. هاشم فوزي العبادي " استقلالية الجامعة و دورها في تحقيق الإطار المعرفي للجودة في التعليم الجامعي"، دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية ، أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث " الجامعات العربية - التحديات و الآفاق - جمهورية مصر العربية ، يناير 2010 .
- (50) د. شعيب شنوف " مخرجات التعليم العالي في الجزائر و سوق العمل من الكم إلى الكيف " بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الآليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر، 2011 .
- (51) الإطار العام لإستراتيجية البحث العلمي و التقني في الدول العربية، ، الأمانة العامة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الخرطوم، 2010 .

📖 نصوص قانونية :

- (📄📄) القانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24،
1999
- (53) القانون رقم 99-05. المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أبريل 1999
، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي
- (54) قانون المالية - المادة 43 قانون رقم 84.17 مؤرخ في 07/07/1984.
- (55) قانون 90-21 مؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالحاسبة المالية - المادة 01
- (56) الجريدة الرسمية، السنة الواحدة و الأربعون، العدد 85، ديسمبر 2004.
- (57) الجريدة الرسمية، السنة الثانية و الأربعون، العدد 85، ديسمبر 2005.
- (58) الجريدة الرسمية، السنة الثالثة و الأربعون، العدد 85، ديسمبر 2006.
- (59) الجريدة الرسمية، السنة الرابعة و الأربعون، العدد 82، ديسمبر 2007.
- (60) الجريدة الرسمية، السنة الخامسة و الأربعون، العدد 74، ديسمبر 2008.
- (61) الجريدة الرسمية، السنة السادسة و الأربعون، العدد 78، ديسمبر 2009.
- (62) الجريدة الرسمية، السنة السابعة و الأربعون، العدد 80، ديسمبر 2010.
- (63) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 20 فبراير سنة 2011 م، العدد 11.
- (64) المرسوم التنفيذي رقم 09-12 المؤرخ في 04 جانفي 2009.
- (65) المرسوم التنفيذي رقم 06-273 المؤرخ في 16-08-2006.
- (66) المرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ ب 06 رمضان 1929 الموافق لـ 07 سبتمبر
2008.
- (67) المرسوم التنفيذي 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003. الخاص بمدونة التسيير للجامعات
جانفي 2010.
- (68) المرسوم التنفيذي رقم 05-178 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 17 مايو سنة
2005 و المتضمن تنظيم تداريب الطلبة في الوسط المهني.

- (69) قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2004/09/24 المحدد للتنظيم الإداري لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة.
- (70) قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1418 الموافق 22 أبريل سنة 1998 الذي يحدد عدد المديريات الولائية التابعة لوزارة السكن و يضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها.

2/ مراجع باللغة الأجنبية:

Les Ouvrages :

- 71) Blaug, Mark" **The Concept of Human capital in Economics of Education**" vol.1, edited by M .Blaug ,England, ELBSS & Penguin Books, 1968.
- 72) Adam Smith" **recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations**", Ed Gallimard, paris, 1976
- 73) Denis Clerc "**la théorie du capital humain- problèmes économiques**" 1993.
- 74) Marc Gurgand "**Economie de l'Education**" éditions la Découverte ,paris, 2005
- 75) Olivier Basdevant "**croissance et formation**" revue d'économie politique, 2002.
- 76) ¹ Jacky ouziel "**la valorisation du capital humains**" problèmes économiques, 05/02/2003, N2795.
- 77) Pierre CALUIC, André ZYLBERZ "**Microéconomie du marche du travail**" édition la découverte, Paris 2003.
- 78) Jon gatte "**Economie général**"Dunod, 2002
- 79) ¹Pierre Gavot"**Economie de l'éducation**," la découverte
- 80) André GAMBLIN "**Images Economiques du monde 2004**" éd. Armand colin, paris, 2004.
- 81) Djamel Feroukhi" **la problématique de l'adéquation formation - emploi**" Alger", CREAD, 2005.

- 82) Jean-Francois Perellon, "**la Qualité dans l'enseignement supérieur**", collection le savoir suisse, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2003
- 83) Jean-Jacques Paul, "**Economie De l'Éducation**", Armand colin, paris, 2007.
- 84) Jean-Jacques Paul "**Economie De l'Éducation**" Armand colin, paris, 2007
- 85) Jeanne Lamaure Rontopoulou, "**l'évaluation de l'enseignement supérieur** ", UNESCO, paris, 1998.

Les études et les documentations :

- 86) Mouloud MADOUN "**l'avantage compétitif par la formation**" colloque international : formation de compétences et GRH, Oran 04/06 juin 2005.
- 87) Ahmed GHOUATI, "**Globalisation d'une politique éducative au sud de la méditerranée, le processus de Bologne au Maghreb**", maître de conférences à l'université d'Auvergne, IME-pôle Clermont-université.
- 88) Sadek BACOUICHE, "**efficacité et efficience de l'enseignement supérieur en Algérie** ", les cahiers du cread, n° 77/2006.

Les Thèses :

- 89) Cherras Mohamed Tahar, "**Education and Economic Growth in Algeria** ", master thesis, university of Sheffield, 1992.

Les lois, Décrets :

- 90) Décret présidentiel n° 12-23 du 24 Safar 1433 correspondant au 18 janvier 2012 modifiant et complétant le décret présidentiel n°10-236 du 28 Chaoual 1431 correspondant

au 07 octobre 2010 portant réglementation des marchés publics (article 06).

 **Autres :**

- 91) **MSERS:" Guide des procédures de gestion budgétaire et comptable "**, 04 et 05 Novembre 2000
- 92) **O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres N° :33, 34, 35, 36, 37, 38,39.**
- 93) **O.N.S, rétrospective statistique, (1970-2002).**

@مواقع انترنت:

- 94) www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/EE1.PDF.
- 95) <http://www.alhejaz.net/vb/show>
- 96) **www, éco, UCL :**
b /ecom/fr/services/logistiques/occupation/cite isced.
- 97) www.meducation.edu.dz/direction/secondaire/programme/2as.
- 98) **http ://www.mesrs.dz**
- 99) **(www.mesrs.dz)**
- 100) **Http : //hdl. Hamdle. net/10576/9274.**
- 101) <http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1758>.
- 102) <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 103) **http://akhbarelyoum-dz.com/ar.**
- 104) **http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2009/10/16/feature-01.**

105) <http://www.alwatan.com./graphics/2005/03mar/19.3/dailyhtml/local.html>.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة معسكر

ميزانية التسيير
للسنة المالية ن

السنة المالية ن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة معسكر

ميزانية التسيير
العنوان الأول : الإيرادات
قسم وحيد

العنوان الأول :الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الإعتمادات المخصصة دج	البيان	رقم المادة	رقم الباب
	فرع وحيد		
	إعانة الدولة (الحاق إعتماد الي مالي (المرسوم الرئاسي رقم 78-11 المؤرخ في 16/02/2011)	وحيد	01.11
	إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	وحيد	02.11
	إعانات المنظمات الدولية	وحيد	03.11
	إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة		04.11
	نتاج حقوق التسجيل للطلبة	0 1	
	مداخل الممتلكات العقارية و المنقولة	0 2	
	نواتج الإشتراكات	0 3	
	عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة(مرسوم تنفيذي رقم196/2000 المؤرخ في 2000/07/25	وحيد	05.11
	قروض هبات و تركات	وحيد	06.11
	تخصيصات استثنائية	وحيد	07.11
	مداخل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	وحيد	08.11
	رصيد الميزانية بتاريخ 31/12/ن-1	وحيد	09.11
	المجموع العام للإيرادات		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة معسكر

ميزانية التسيير
للسنة المالية ن

العنوان الثاني: النفقات

السنة المالية ن

تمزيق الفرع الأول

نتائج المتكلمين حسب الأجزاء من القرآن

العنوان الثاني : النفقات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

الإعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
	القسم الأول : المصالح المركزية القسم الجزئي الأول : نفقات المستخدمين الراتب الرئيسي للنشاط	01.21
	المستخدمون المتعاقدون ، الرواتب ، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الإجتماعي	02.21
	تعويضات و منح مختلفة	03.21
	شبه مرتبات المتمهين	04.21
	أعباء إجتماعية	05.21
	الخدمات الإجتماعية	06.21
	تأمين الطلبة	07.21
	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين	08.21
	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	09.21
	(مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999) مجموع القسم الجزئي الأول : نفقات المستخدمين	

توزيع الفرع الثاني
نقطة التفسير
حسب الأبواب و المراتب

الإعتمادات المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
	تسديد النفقات	11,21
	الأدوات و الأثاث	12,21
	اللوازم	13,21
	التوثيق	14,21
	تكاليف ملحقة	15,21
	ألبسة العمال	16,21
	حظيرة السيارات	17,21
	أشغال الصيانة	18,21
	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	19,21
	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	20,21
	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	21,21
	عتاد و أثاث البيداغوجية	22,21

الإعتمادات المالية المخصصة (د.ج)	البيان	رقم الباب
	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	23,21
	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	24,21
	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية إلخ)	25,21
	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	26,21
	النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة	27,21
	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث	28,21
	خدمات ولوازم التعليم عن بعد والدعم السمعي البصري (الراديو والتلفزة) (خاص بجامعة التكوين المتواصل)	29,21
	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ، بومرداس)	30,21
	تدريب الطلبة في الوسط المهني	31,21
	مجموع القسم الجزئي الثاني : نفقات التسيير	
	المجموع القسم الأول (مجموع نفقات المصالح المركزية)	

المناصب المالية المفتوحة لسنة 2010

الباب 01.21 : الراتب الرئيسي للنشاط

المادة 01 : الراتب الرئيسي للمستخدمين الدائمين و المتربصين

المصاريف السنوية دج	الراتب المتوسط		المتوسط	الرقم الاستدلالي		المنصب العمل	المناصب المالية
	الراتب المتوسط السنوي دج	الراتب المتوسط الشهري دج		القاعدي	ت.خ.م الدرجة 6		
						موظفو التصميم و البحث و الدراسات المجموعة "أ"	
						متصرف مستشار	2
						طبيب عام	2
						محافظ المكتبات الجامعية	3
						متصرف رانيسي	7
						مهندس دولة رئيسي في الإعلام الالي	1
						بيطري	1
						مهندس دولة في الاعلام الألي	19
						مهندس دولة في الزراعة	3
						مهندس دولة في المخبر و الصيانة	12
						مهندس دولة في الاحصاء	2
						مهندس دولة في السكن و العمران	2
						مهندس معماري	1
						وثائقي أمين المحفوظات	2
						متصرف	41
						ملحق المكتبات جامعية	36
						مهندس تطبيقي في الزراعة	1
						مهندس تطبيقي في المخبر و الصيانة	2
						المجموع الجزئي (1)	

موظفو التطبيق							
المجموعة "ب"							
						ملحق رئيسي للإدارة	16
						تقني سامي في الإعلام الألي	25
						تقني سامي في المخبر و الصيانة	11
						تقني سامي في الكسن و العمران	1
						تقني سامي في الاحصاء	1
						ممرض حاصل على شهادة دولة	3
						تقني سامي في الفلاحة	1
						مساعد المكتبات الجامعية	10
						كاتب مديرية رئيسي	3
						محاسب إداري رئيسي	14
						مساعد وثائقي أمين المحفوظات	2
						ملحق إدارة	14
						المجموع الجزئي (2)	

ت.خ.م. : تعويض الخبرة المهنية

المصاريف السنوية دج	الراتب المتوسط		الرقم الإستدلالي			المنصب العمل	المناصب المالية
	الراتب المتوسط السنوي دج	الراتب المتوسط الشهري دج	المتوسط	ت.خ.م الدرجة 6	القاعدي		
						موظفو التحكم	
						المجموعة "ج"	
						تقني في الإعلام الألي	5
						تقني في الفلاحة	1
						كاتب مديرية	9
						عون إدارة رئيسي	6
						محاسب إداري	4
						تقني في المخبر والصيانة	1
						عون تقني للمكتبات الجامعية	22
						عون تقني في المخبر والصيانة	2
						المجموع الجزئي (3)	
						موظفو التنفيذ	
						المجموعة "د"	
						كاتب	10
						مساعد محاسب اداري	1
						عون تقني في الاعلام الالي	34
						عون حفظ البيانات	24
						العمال المهنيون	
						العمال المهنيون خارج الصنف	
						عامل مهني خارج الصنف	6
						عامل مهني من صنف الاول	12
						عامل مهني من الصنف الثاني	9
						عامل مهني من الصنف الثالث	20
						سائق سيارة من الصنف الاول	8
						المجموع الجزئي(4)	

مجموع المادة (1)

المادة 02 : راتب الرئيسي للأساتذة الجزائريين

المصاريف السنوية دج	الراتب المتوسط		الرقم الإستدلالي			المنصب العمل	المناصب المالية
	الراتب المتوسط السنوي دج	الراتب المتوسط الشهري دج	المتوسط	ت.خ.م الدرجة 6	القاعدي		
						الأساتذة الجزائريين	
						استاذ	4
						استاذ محاضر قسم ا	28
						استاذ محاضر ب	37
						استاذ مساعد قسم ا	246
						استاذ مساعد قسم ب	362
						استاذ التعليم الثانوي	1
						المجموع المادة (2)	

المادة 03 : رواتب الرئيسي للأساتذة الأجانب

المصاريف السنوية دج	الراتب المتوسط		الرقم الإستدلالي			المنصب العمل	المناصب المالية
	الراتب المتوسط السنوي دج	الراتب المتوسط الشهري دج	المتوسط	ت.خ.م الدرجة 6	القاعدي		
						الأساتذة الأجانب	
						استاذ	10
						استاذ محاضر قسم (ا)	1
						استاذ مساعد قسم (ا)	1
						مجموع المادة (3)	

المادة 04 : راتب للأساتذة المنتدبين

المصاريف السنوية دج	الراتب المتوسط		الرقم الإستدلالي			المنصب العمل	المناصب المالية
	الراتب المتوسط السنوي دج	الراتب المتوسط الشهري دج	المتوسط	ت.خ.م الدرجة 6	القاعدي		
						أساتذة التعليم الأساسي المنتدبين	
						مجموع المادة 04	

الباب 02.21 :المستخدمون المتعاقدون ، الرواتب ،منح ذات الطابع عائلي و الاشتراكات الضمان الاجتماعي

المادة 01 ا رواتب المستخدمين المتعاقدون بالتوقيت الكامل

التعداد	منصب العمل	ع/سا	الراتب الشهري /عامل	فارق الدخل الشهري / عامل دج	زيادة في ت م 10%من الراتب الشهري	الراتب الخام/ عامل	النفقات السنوية دج
8	ع وم2						
72	ع م 1م						
1	ع م 3م						
44	حارس						
7	ع وم 1م						
36	ع وم 3م						
1	حارس						
12	ع م 2م						
2	سائق						
1	ع م 3م						
المجموع الخام للمادة 01 :							
المجموع الصافي للمادة 01، مقرب إلى :							

المادة 02 : الرواتب المستخدمين المتعاقدون بالتوقيت الجزئي

التعداد	منصب العمل	ع/سا	الراتب الشهري /عام	فارق الدخل الشهري / عامل دج	زيادة في ت م 10%من الراتب الشهري	الراتب الخام/ عامل	النفقات السنوية دج
107	ع م 1م						
13	ع م 1م						
المجموع الخام للمادة 02 :							
المجموع الصافي للمادة 02، مقرب إلى :							

المادة 03 :	علاوة المردودية المرسوم التنفيذي رقم 03-336 المؤرخ في 15/10/2003
المادة 04 :	منح ذات طابع عائلي
المادة 05 :	تعويض الضرر
المادة 06 :	تعويض العمل المتناوب
المادة 07 :	تعويض العمل الدائم
المادة 08 :	الضمان الإجتماعي (25 %)
	ف.1 - النظام العام 23.75 %
	ف.2 - تأمين البطالة 1 %
	ف.3 - التقاعد المسبق 0,25 %
المادة 09 :	تعويض المنطقة
المادة 10	المنحة الجزافية التعويضية مرسوم رئاسي رقم 08-70 المؤرخ في 2008/02/26
المادة 11 :	تعويض الخبرة المهنية
المادة 12 :	تعويض المخاطر و الإعانات الخاصة لفائدة موظفو الامن و الوقاية مرسومك تنفيذي رقم 93-222 المؤرخ في 1993/10/02
مجموع الباب 02.21	

الإعتمادات المخصصة (دج)	البيان	رقم المادة	رقم الباب
	تعويضات و منح مختلفة		03.21
	01 تعويض التأطير لفائدة الاساتذة مرسوم رئاسي رقم: 02 - 332 المؤرخ في 2002/10/16 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 92-49 المؤرخ في 1992/02/12		
	02 علاوة المردودية لفائدة الاساتذة مرسوم رئاسي رقم: 02 - 335 المؤرخ في 2002/10/16		
	03 تعويض الإنتاج العلمي و التربوي لفائدة الاساتذة الجزائريين (مرسوم تنفيذي رقم 90-365 المؤرخ في 1990/11/10)		
	04 منحة جزافية للعمل الدائم قرار وزارتي مشترك مؤرخ في 07 يناير 2001.		
	05 تعويض لتحضير مذكرة الماجستير (مرسوم تنفيذي رقم 97-193 المؤرخ في 1997/05/14)		
	06 تعويض نوعي عن المنصب (مرسوم تنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 1995/01/12) والمرسوم التنفيذي رقم 95-300 المؤرخ في 1995/10/04 المرسوم التنفيذي رقم 95-330 المؤرخ في 1995/10/25 المرسوم التنفيذي رقم 03-196 المؤرخ في 2003/05/03		
	07 تعويض السكن مرسوم رقم 95-28 المؤرخ في 1995/01/12 و المرسوم التنفيذي رقم 95-300 المؤرخ في 1995/10/04 ()		
	08 تعويض المنطقة مرسوم تنفيذي رقم 82-183 المؤرخ في 1982/05/15 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 93-130 المؤرخ في 93/06/14 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 96-62 المؤرخ في 1996/01/27		
	09 محة الاعمال التكميلية للبحث (C.N.E.P.R.U). مرسوم تنفيذي رقم: 01.295 المؤرخ في 01 أكتوبر 2001 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم : 86-53 المؤرخ في 18 مارس 1986.		
	10 تعويض عن الوثائق للممارسين الطبيين مرسوم رئاسي رقم 02-336 المؤرخ في 2002-10-16 مرسوم رئاسي رقم 02-342 المؤرخ في 2002-10-16		
	11 منحة التوثيق لفائدة الاساتذة الجزائريين مرسوم رئاسي رقم 02-336 المؤرخ في 2002-10-16		
	12 منحة التوثيق التربوي مرسوم رئاسي رقم 02-330 المؤرخ في 2002-10-16		
	13 منحة تشجيع الاشراف على أطروحات الدكتوراة (مرسوم تنفيذي رقم 05-15 المؤرخ في 11/01/2005)		
	14 تعويض عن المسؤولية الشخصية لفائدة الاعوان المحاسبين المعتمدين والوكلاء مرسوم تنفيذي رقم 04-308 المؤرخ في 2004/09/22		
	15 علاوة المردودية مرسوم تنفيذي رقم 03-336 المؤرخ في 2003/10/15 لمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94/91 المؤرخ في 1991/04/13 لمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90/194 المؤرخ في 1990/06/23		
	16 التعويض الجزافي لإستعمال السيارة الخاصة لضرورة المصلحة (مرسوم تنفيذي رقم 03-178 المؤرخ في 2003/04/15)		
	17 التعويض عن الضرر (العمال المهنيين وسائقي السيارات) مرسوم تنفيذي رقم 88-219 المؤرخ في 1998/11/02 و قرار وزارتي مشترك المؤرخ في 1990/02/10 ()		
	18 التعويض الجزافي عن العمل الدائم (العمال المهنيين وسائقي السيارات) (مرسوم تنفيذي رقم 81-57 المؤرخ في 1981/03/28 + قرار وزارتي مشترك المؤرخ في 1982/08/15)		

رقم الباب	رقم المادة	البيان
	19	تعويض العمل التناوبي (العمال المهنيين وسائقي السيارات) + قرار وزاري (مرسوم تنفيذي رقم 81-14 المؤرخ في 1981/01/31) مشترك المؤرخ في 1982/08/15
	20	تعويض التمثيل مرسوم تنفيذي رقم 91-387 المؤرخ في 1991/10/16 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 94-352 المؤرخ في 1994/11/02 المعدل و المتمم بالمرسوم رئاسي رقم 02-323 المؤرخ في 2002-10-16
	21	تعويض المخاطر و الإعانات الخاصة لفائدة موظفو الامن والوقاية (مرسوم تنفيذي رقم 93-222 المؤرخ في 1993/10/02)
	22	التعويض الاستثنائي للعمال المكلفين بعملية تسجيل المتحصلين على شهادة البكالوريا الجدد (مرسوم تنفيذي رقم 98-19 المؤرخ في 1998/05/02)
	23	تعويض أول تنصيب مرسوم رقم 95-28 المؤرخ في 1995/01/12 و المرسوم التنفيذي رقم 95-300 المؤرخ في 1995/10/04
	24	تعويض تثمين التراث الوثائقي مرسوم تنفيذي رقم 03-132 المؤرخ في 2003/03/24
	25	منحة تحسين الاداء لموظفو المكاتب مرسوم تنفيذي رقم 03-132 المؤرخ في 2003/03/24
	26	تعويض الخدمة لفائدة الاساتذة الاجانب (المقرر المؤرخ في 1994/11/01)
	27	تعويض تحسين الاداء و الخدمة (طبيب) (مرسوم تنفيذي رقم 90-415 المؤرخ في 1990/12/22)
	28	تعويض التاهيل (طبيب) مرسوم تنفيذي رقم 91-130 المؤرخ في 1991/05/11 (المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 96-85 المؤرخ في 96/02/24)
	29	تعويض تحسين الاداء التربوي لفائدة عمال قطاع التربية الوطنية مرسوم تنفيذي رقم 91-122 المؤرخ في 1991/05/04 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 93-42 المؤرخ في 93/02/06
	30	تعويض تحسين أداء التسيير لفائدة عمال قطاع التربية الوطنية (مرسوم تنفيذي رقم 93-45 المؤرخ في 1993/02/06)
	31	تعويض عن الخبرة البيداغوجية المرسوم التنفيذي رقم 95-199 المؤرخ في 1995/07/25
	32	تعويض التاهيل لفائدة موظفو المصالح الاقتصادية تابع لقطاع التربية الوطنية المرسوم التنفيذي رقم 03-495 المؤرخ في 2003/12/21 المرسوم التنفيذي رقم 03-496 المؤرخ في 2003/12/21
	33	تعويض تحسين الاداء لفائدة موظفو قطاع التجهيز والسكن مرسوم تنفيذي رقم 2003-338 المؤرخ في 2003/10/15
	34	تعويض تحسين الاداء لفائدة موظفو قطاعي الفلاحة و الغابات مرسوم رقم 2003-343 المؤرخ في 2003/10/15
	35	تعويض خاص إجمالي لفائدة موظفو قطاعي الفلاحة و الغابات
	36	تعويض الحملات مرسوم رقم 2003-343 المؤرخ في 2003/10/15
	37	تعويض المنصب المصنف مرسوم رقم 2003-342 المؤرخ في 2003/10/15
	38	التعويض الكيلومتری لاستعمال السيارة الخاصة لفائدة المدعويين المرسوم التنفيذي رقم : 01-294 المؤرخ في 2001/10/01
	39	المنحة الجغرافية التعويضية مرسوم رئاسي رقم 08-70 المؤرخ في 2008/02/26
	40	تعويض لاعضاء لجنة الصفقات العمومية (مرسوم تنفيذي رقم 98-02 المؤرخ في 1998/01/04)
	41	مكافأة الاشراف مرسوم تنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 2009/01/03 (المادة 10 و 11)
	42	تعويض لفائدة الأطباء البيطريين و الاطباء البيطريين المتخصصين مرسوم تنفيذي رقم 07-198 المؤرخ في 23 جوان 2007
		مجموع الباب 03,21

الإعتمادات المخصصة دج	البيان	رقم المادة	رقم الباب
	شبه راتب المتمهين (مرسوم رقم 95-31 المؤرخ في 18/01/1995)	مادة وحيدة	04.21
	مجموع الباب 04.21		
	تكاليف اجتماعية		05.21
	الضمان الإجتماعي (25 %) النظام العام (23.75 %) تأمين على البطالة (1 %) تقاعد مسبق (0.25 %)	0 1	
	منح ذات طابع عائلي منح عائلية	0 2	
	منح إختيارية (مقرر رقم 5263 المؤرخ في 01/12/1992) أعلى حد للمنح الاختيارية هو 100,000 دج	0 3	
	مجموع الباب 05.21		
	الخدمات الإجتماعية		06.21
	المساهمة في الخدمات الإجتماعية (2 %)	0 1	
	المساهمة في صندوق السكن الإجتماعي (0,50 %)	0 2	
	المساهمة في صندوق نظام التقاعد المسبق (0,50 %)	0 3	
	مجموع الباب 06.21		
	تأمين الطلبة (أو.أ.م. * 2,5 * تعداد الطلبة * 12 شهر) أو.أ.م. : الأجر الوطني الأدنى المضمون (S,N,M,G)	مادة وحيد	07.21
	مجموع الباب 07.21		

الباب 08,21: اجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعويين

المادة 01: أجور الأساتذة المؤقتين

مرسوم تنفيذي رقم 293-01 المؤرخ في 01 اكتوبر 2010، يتعلق بمهام و التكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوي العالبيين و مستخدمو البحث و عوان عموميون اخرون باعتبارها عملا ثانويا.

الإعتمادات المالية المخصصة دج	المعدل الشهري	المعدل بالساعات	تعداد المعنيين 2009

المادة 02: أجور الأساتذة المشاركين

المرسوم التنفيذي رقم : 294-01 المؤرخ في 01-10-2001 يحدد شروط توظيف الأساتذة التعليم و التكوين العالبيين مؤسسات و التكوين العالبيين

الإعتمادات المالية المتخصصة دج	المعدل الشهري	المعدل بالساعات	تعداد المعنيين 2009

المادة 03: اجور الأساتذة المدعويين

المرسوم التنفيذي رقم : 295-01 المؤرخ في 01-10-2001 يعدل المرسوم رقم 86-53 المؤرخ في 18/03/86 و متعلق بمكافأة الباحثين غير المتفرغين المعدل

الإعتمادات المالية المخصصة دج	المعدل الشهري	تعداد المعنيين
	مجموع الباب 21,08	

الباب 09,21

منحة الخدمة و الأضرار الجسدية

(مرسوم تنفيذي 99-47 المؤرخ في 13/02/1999)

الإعتمادات المالية المخصصة دج	البيان	رقم المادة	رقم الباب
..... منحة الخدمة	U 1	
..... التعويض عن الأضرار الجسدية	0 2	
	مجموع الباب 09.21		
	مجموع القسم الجزئي الأول نفقات المستخدمين		

الإعتمادات المالية المخصصة دج	البيان	رقم المادة	الباب
	القسم الجزئي الثاني : نفقات التسيير		11,21
	تسديد المصاريف		
	مصاريف التنقلات و المهمات	0 1	
	بالجزائر بالخارج		
	مصاريف الإستقبال	0 2	
	مصاريف النقل، الشحن، العبور و الجمارك	0 3	
	مصاريف المراقبة الطبية	0 4	
	مصاريف نقل الطلبة الأجانب بالجزائر	0 5	
	التكاليف الخاصة بالإمتحان النهائي (UFC)	0 6	
	نفقات التعاون الجامعي (بما فيها : التنقل، الإيواء الإطعام لأعضاء لجان مناقشة المذكرات و الأساتذة المدعوين مرسوم تنفيذي رقم 293-01 و 294-01 المؤرخان في 01/10/01	0 7	
	مصاريف التأشيرة والتأمين	0 8	
	مجموع الباب 11.21		
	الأدوات والآثاث		12,21
	إقتناء عتاد و أثاث المكاتب بما فيها تأثيث السكنات الوظيفية لفائدة سكان الجنوب . مرسوم تنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 12-01-95	0 1	
	صيانة و تصليح عتاد و أثاث المكاتب	0 2	
	إقتناء عتاد الوقاية و الأمن	0 3	
	صيانة و تصليح عتاد الوقاية و الأمن	0 4	
	إقتناء العتاد السمعي البصري	0 5	
	صيانة و تصليح العتاد السمعي البصري	0 6	
	إقتناء عتاد النسخ و التصوير	0 7	
	صيانة و تصليح عتاد النسخ و التصوير	0 8	
	إقتناء العتاد الطبي	0 9	
	إقتناء و صيانة عتاد الصيانة و الإصلاح.	1 0	
	مجموع الباب 12.21		

الإعتمادات المالية المخصصة دج	البيان	رقم المادة	رقم الباب
	اللوازم		13,21
	الأوراق و لوازم المكتب و التدريس و البحث	0 1	
	مواد الصيانة و النظافة	0 2	
	أدوات المخابرة و ورشات التدريس	0 3	
	المواد الصيدلانية و الكيميائية	0 4	
	مصاريف الطباعة و الإستنساخ (المجلة).....	0 5	
	إقتناء مستلزمات المزرعة و الورش : البيض الماشية ، حيوانات المزرعة و تغذيتها .	0 6	
	إقتناء لوازم المزرعة، الأسمدة،المواد البيطرية،البذور و النباتات و الشريط البلاستيكي	0 7	
	مجموع الباب 13.21		
	التوثيق		14,21
	التوثيق الإداري و التقني (جرائد، مجلات مختصة)	0 1	
	كتب مختلفة	0 2	
	إشترابات علمية	0 3	
	مجموع الباب 14.21		
	تكاليف ملحقة		15,21
	كهرباء، ماء، غاز، مواد مشتعلة	0 1	
	بما فيها مستفيدي ولايات الجنوب (مرسوم تنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 12/01/1995 المعدل و المتمم)		
	مصاريف، البريد و المواصلات	0 2	
	إيجار المباني الإدارية و البيداغوجية .	0 3	
	تأمين الممتلكات و العقارات	0 4	
	نفقات قضائية،المحاماة،الخبرة و مكتب الدراسات	0 5	
	ضرائب و رسوم مختلفة	0 6	
	النشر و الإشهار	0 7	
	مصاريف الإشتراك في الانترنت	0 8	
	مصاريف مالية (نفقات بنكية)	0 9	
	مصاريف كراء آلات حساب البريد والإعفاء من التخليص	1 0	
	مصاريف الحراسة والامن	1 1	
	مجموع الباب 15.21		
	ألبيسة العمال		16,21
	ألبيسة عمال الخدمة		
	مجموع الباب 16.21		

الإعتمادات المالية المخصصة دج	البيان	رقم المادة	رقم الباب
	حظيرة السيارات :		17,21
	إقتناء السيارات	0 1	
	تجديد حظيرة السيارات	0 2	
	شراء الوقود و الزيوت و الشحوم	0 3	
	عجلات مطاطية	0 4	
	صيانة و إصلاح و شراء أدوات و قطع الغيار	0 5	
	تأمين السيارات	0 6	
	مصاريف ترقيم السيارات	0 7	
	مصاريف الرقابة التقنية للسيارات	0 8	
	قسيمة السيارات	0 9	
	مجموع الباب 17.21		
	أشغال الصيانة :		18,21
	صيانة ، تصليح وتهيئة المباني الإدارية و البيداغوجية	0 1	
	صيانة المساحات الخضراء	0 2	
	مجموع الباب 18.21		
	مصاريف التكوين القصير المدى بالخارج :		19,21
	منحة الدراسة	0 1	
	تذاكر السفر	0 2	
	حقوق التسجيل	0 3	
	مصاريف العطل العلمية	0 4	
	مصاريف التأشيرة و التأمين	0 5	
	مجموع الباب 19.21		
	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصير المدى بالجزائر		20,21
	المصاريف الخاصة بتكوين الموظفين و تحسين المستوى المهني	0 1	
	مصاريف تنظيم المسابقات و تصحيح الامتحانات المهنية	0 2	
	مجموع الباب 20.21		
	عتاد و لوازم الإعلام الآلي		21,21
	إقتناء عتاد الإعلام الآلي	0 1	
	أدوات الإعلام الآلي و البرامج المعلوماتية و الشبكات	0 2	
	صيانة و تصليح عتاد الإعلام الآلي	0 3	
	مجموع الباب 21.21		

الإعتمادات المخصصة دج	البيان	رقم المادة	رقم الباب
	عتاد و أثاث البيداغوجيا		22,21
	إقتناء أثاث و عتاد البيداغوجيا	0 1	
	تجديد أثاث و عتاد البيداغوجيا	0 2	
	صيانة و تصليح أثاث و عتاد البيداغوجيا	0 3	
	مجموع الباب 22.21		
	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج		23,21
	نسخ مذكرات الماجستير و الأطروحات	0 1	
	نشر الإعلانات التنظيمية في وسائل الإعلام	0 2	
	مسابقات، مناقشات مذكرات، تنظيم التظاهرات و الملتقيات العلمية (إعادة نسخ و طبع السندات الفهرسية	0 3	
	برامج الإعلام الآلي المتخصصة	0 3	
	عتاد و لوازم لفائدة التكوين لما بعد التدرج	0 4	
	مصاريف التنظيم و المشاركة في التظاهرات العلمية (حقوق التسجيل)	0 5	
	مصاريف التنقلات المتعلقة بنشاطات البحث و التعليم لما بعد التدرج	0 6	
	الإشتراكات الخاصة بالنظام الإعلامي، العلمي و التقني ما بعد التدرج	0 7	
	مصاريف التنقل و الإيواء لأعضاء لجان ماقشة المذكرات	0 8	
	مصاريف قسم الدكتوراه	0 9	
	01مصاريف النقل		
	02مصاريف الإيواء و الإطعام		
	مجموع الباب 23.21		
	المشاركة في الهيئات الوطنية و الدولية		24,21
	المشاركة في الهيئات الوطنية	0 1	
	المشاركة في الهيئات الدولية	0 2	
	مجموع الباب 24.21		
	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات، منتديات، أيام دراسية... إلخ)		25,21
	التعويضات	0 1	
	الإيواء و الإطعام	0 2	
	النقل	0 3	
	الدعم الإمدادي (صور طبق الأصل، سحب، صناعة البطاقات، الشارات .. إلخ)	0 4	
	مجموع الباب 25.21		

الباب 26.21: مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج

الإعتمادات المالية المخصصة	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	المادة	الباب
دج			
	المجموع الباب 26.21		
	نشاطات رياضية، علمية و ثقافية لفائدة الطلبة		27,21
	نشاطات ثقافية	0 1	
	نشاطات رياضية	0 2	
	نشاطات علمية	0 3	
	مجموع الباب 27.21		
	التعاون العلمي، و إتفاقيات برامج البحث		28,21
	تذاكر السفر	0 1	
	مصاريف الإقامة	0 2	
	الدعم الإمدادي (عتاد، توثيق، ملتقيات، مؤتمرات)	0 3	
	مجموع الباب 28.21		
	خدمات عتاد ولوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة خاص بجامعة التكوين المتواصل		29,21
	خدمات و عتاد ولوازم التعليم عن بعد	0 1	
	الدعم السمعي البصري (الراديو و التلفزة)	0 2	
	مجموع الباب 29,21		
	مصاريف الندوة الجهوية (جامعة : قسنطينة ، بومرداس)		30,21
	مصاريف اللجان البداغوجية الوطنية	0 2	
	مجموع الباب 30,21		
	تدريبات الطلبة في الوسط المهني		31,21
	المنحة اليومية	0 1	
	النقل و التنقل	0 1	
	مجموع الباب 31,21		
	مجموع القسم الجزئي الثاني		
	نفقات تسيير المصالح المركزية		
	مجموع القسم الاول		
	المصالح المركزية		

المجموع العام للإيرادات و النفقات

تمت المصادقة على ميزانية التسيير لجامعة معسكر
الخاصة بالسنة المالية 2012.

- الإيرادات : دينار جزائري (.....).

- النفقات : دينار جزائري (.....).

ع/ الوالي

ع/ وزير التعليم العالي
و البحث العلمي